



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

القسم: علوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

تأثير الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية

دراسة حالة: فرنسا 2005 – 2014

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إشراف الأستاذ:

فريد مشري

إعداد الطالبة:

آمنة قاجة

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف	
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف	فريد مشري

السنة الجامعية: 2015/2016



تشكر و عرفان

أُتوجه بالحمد و الشكر إلى المولى عز وجل على جميع نعمه الظاهرة
والباطنة

فأقول: ﴿الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه﴾.

كما أتوجه بخالص شكري وجزيل امتناني إلى:

الفاضل أستاذي المشرف مشري فريد الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه
القيمة فبارك الله في جهوده وأخرفته في واسع النعم

أعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقويم هذا العمل وتقييمه
فجزاهم الله خير جزاء

إلى أستاذتي القديرة كندية زليخة التي غمرتني بنصائحها.

إلى الدكتور الفاضل أبو بكر بوسالم، والأستاذ القدير لمزاودة رياض

إلى كل أساتذة المركز الجامعي ميلا وخاصة بوركوة عبد المالك، هولي

رشيد ، لطيفة وليد، كما لا أنسى الأستاذة لهناني الياس فرح

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

أمي الغالية

إلى من تحب قدميها جنان الرحمن

والدي العزيز

إلى مثالي الأعلى

إلى أخي العزيز وأخواتي

إلى كل عائلتي وأصدقائي

إلى كل أساتذتي في كل الأطوار التعليمية وخاصة أساتذتي الغالية

زليخة كنيحة

إلى كل من علمني حرفاً

إلى كل طالب علم

أمينة قنجة

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	البسمة
-	شكر وتقدير
-	إهداء
IV-II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VII	فهرس الملاحق
مقدمة (أ - ح)	
أ	أولاً: إشكالية الدراسة
ب	ثانياً: فرضيات الدراسة
ب	ثالثاً: أهداف الدراسة
ب	رابعاً: أهمية الدراسة
ب	خامساً: مبررات اختيار الموضوع
ت	سادساً: صعوبات الدراسة
ت	سابعاً: منهج الدراسة
ت	ثامناً: حدود الدراسة
ت	تاسعاً: إطار الدراسة
ث	عاشراً: الدراسات السابقة
ج	إحدى عشر: هيكل الدراسة
الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية (3- 43)	
-	تمهيد
11-3	المبحث الأول: مدخل عام حول الصيرفة الإلكترونية
3	المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإلكترونية وعوامل ظهورها
5	المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الإلكترونية
8	المطلب الثالث: متطلبات الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها
28-12	المبحث الثاني: تطبيقات الصيرفة الإلكترونية
12	المطلب الأول: خدمات الصيرفة الإلكترونية وأطرافها

16	المطلب الثاني: قنوات الصيرفة الإلكترونية
21	المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية
42-29	المبحث الثالث: آثار الصيرفة الإلكترونية مخاطرها وتحدياتها
29	المطلب الأول: آثار الصيرفة الإلكترونية
32	المطلب الثاني: مخاطر الصيرفة الإلكترونية
40	المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإلكترونية
43	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية (46-86)	
-	تمهيد
62-46	المبحث الأول: مدخل عام حول السياسة النقدية
46	المطلب الأول: تطور السياسة النقدية، تعريفها وأهميتها.
52	المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية
54	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية وأنواعها.
71-63	المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي وأهميتها في تطبيق السياسة النقدية.
63	المطلب الأول: مفهوم المصرف المركزي
66	المطلب الثاني: وظائف المصرف المركزي
69	المطلب الثالث: معايير استقلالية المصرف المركزي وأهميتها في تطبيق السياسة النقدية
85-72	المبحث الثالث: الجوانب الأساسية للسياسة النقدية.
72	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
77	المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
80	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وأثارها الاقتصادية
84	المطلب الرابع: الآثار المحتملة للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية
86	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا (89-123)	
-	تمهيد
97-89	المبحث الأول: النظام المصرفي الفرنسي

89	المطلب الأول: بنك فرنسا المهام والأهداف.
92	المطلب الثاني: السياسة النقدية الفرنسية
95	المطلب الثالث: التشريعات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية في فرنسا
109-98	المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 2005-2014
98	المطلب الأول: تطور قنوات الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 2005-2014
103	المطلب الثاني: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في فرنسا 2005-2014.
108	المطلب الثالث: حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الفرنسي 2005-2014.
116-110	المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014.
110	المطلب الأول: واقع أدوات السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014
114	المطلب الثاني: واقع أهداف السياسة النقدية الفرنسية 2005-2014
122-117	المبحث الرابع: اختبار الفرضيات
117	المطلب الأول: : تحديد المتغيرات.
119	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية.
121	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية.
123	خلاصة الفصل الثالث
خاتمة (125-128)	
125	خلاصة عامة
125	أولاً: نتائج اختبار الفرضيات
126	ثانياً: نتائج الدراسة
127	ثالثاً: الاقتراحات
128	رابعاً: آفاق الدراسة
139-130	قائمة المراجع
143-141	الملاحق
-	الملخص باللغة العربية والفرنسية.

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
24	أنواع البطاقات البنكية حسب جهة الإصدار	1
49	الطلب على النقود	2
61	المربع السحري لكاردور	3
100	تطور عدد الصرافات الآلية للأوراق في فرنسا 2005-2014	4
101	تطور عدد الشبائيك الآلية البنكية في فرنسا 2005-2014	5
102	تطور عدد المواقع المصرفية النشطة في فرنسا 2005-2014	6
102	تطور عدد مستخدمي المواقع المصرفية في فرنسا 2005-2014	7
107	مساهمة فرنسا في حجم وسائل الدفع في فرنسا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي 2014	8
118	مكونات المتغير المستقل (النقود الإلكترونية).	9
118	مكونات المتغير التابع (السياسة النقدية).	10

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
18	الموزع الآلي للأوراق	1
19	الشباك الآلي البنكي	2
19	نهائي نقطة البيع	3
30	فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والانترنت	4
30	تكلفة تقديم الخدمات عبر القنوات	5
99	تطور قنوات الصيرفة الالكترونية في فرنسا 2005-2014	6
104	واقع وسائل الدفع الالكترونية في فرنسا 2005-2014	7
108	تطور حجم مساهمة وسائل الدفع الالكترونية في الاقتصاد الفرنسي 2005-2014	8
111	واقع أدوات السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014.	9
114	واقع أهداف السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014	10
119	نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط (النقود الالكترونية وسعر الفائدة)	11
120	نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط (النقود الالكترونية والاحتياطي الإلزامي)	12
120	نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط (النقود الالكترونية والسوق المفتوحة)	13
121	نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط (النقود الالكترونية والاستقرار في الأسعار)	14
122	نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط (الصرافة الالكترونية والسياسة النقدية)	15

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملاحق
141	تطور عمليات السوق المفتوحة في فرنسا والاتحاد الأوروبي . 2015-2005	1
142	معامل الانحدار البسيط	2

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تطورات عديدة في مختلف المجالات وخاصة في مجال الإعلام والاتصال والتي أثرت بدورها على طبيعة عمل المصارف، إذ تعرف هذه الأخيرة بالاستجابة السريعة للتطورات الحاصلة، فظهور الابتكارات التقنية وتوسيع استخدامها في المجال المصرفي أدى إلى حدوث تغييرات جوهرية في طبيعة العمل، حيث انتقلت المصارف من مجرد القيام بوظائف تقليدية والتي تتمثل أساسا في قبول الودائع ومنح الائتمان إلى تقديم الخدمات اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كاستخدام الصرافات الآلية والبطاقات البنكية والصيرفة المحمولة والانترنت وغيرها، ليس هذا فقط بل تغيرت حتى طبيعة النقود المتعامل بها فحلت النقود الإلكترونية محل النقود العادية وبهذا غلب الطابع التكنولوجي على العمل المصرفي، وظهر ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية.

إن هذا التغيير في طبيعة العمل المصرفي أدى إلى تنبؤ العديد من الباحثين والاقتصاديين بالآثار المحتملة له على مختلف الجوانب الاقتصادية الكلية، وتعتبر السياسة النقدية احد مكونات السياسة الاقتصادية التي تسعى للتأثير على المجريات الاقتصادية النقدية آخذة بعين الاعتبار حجم النقود في الاقتصاد، والهدف من التأثير على حجم النقود هو تحقيق الاستقرار في الأسعار بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى كرفع مستوى النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، كل هذا يتم من خلال تدخل المصارف المركزية للتحكم في الرصيد النقدي مستعملة مجموعة من الأدوات.

في ظل توجه دول العالم وخاصة المتقدمة إلى استخدام الصيرفة الإلكترونية وانتقالها من العمل التقليدي إلى الإلكتروني أصبح لزاما التفكير في طريقة تسيير هذا العمل ودراسة مخلفاته وخاصة الاقتصادية، ولأن الصيرفة الإلكترونية تتخذ طبيعة نقدية باعتبار أن جل أعمالها تتعلق بالنقود فقد لقيت اهتماما كبيرا من قبل الدول المتقدمة لدراسة آثارها المحتملة على السياسة النقدية. بالنسبة لفرنسا فإنها من الدول التي انتهجت العمل بالصيرفة الإلكترونية خلال القرن العشرين والتي عملت على تطويرها وتوسيع استعمالها خاصة بعد سنة 2000، آخذة بعين الاعتبار كل الآثار المحتملة وبهذا قامت باتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية.

أولا: إشكالية الدراسة:

تسعى الدول من خلال تنفيذ السياسة النقدية إلى التأثير على حجم المعروض النقدي باستخدام العديد من الأدوات التي يقع تطبيقها أساسا على المصارف، ولكن في ظل التغييرات الحاصلة في المجال المصرفي والتحول إلى الصيرفة الإلكترونية فانه من المحتمل أن تخلف آثارا على السياسة النقدية. ولمعرفة إمكانية وجود هذه الآثار في الدول المتقدمة وخاصة فرنسا قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

هل تؤثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا؟

للإجابة على السؤال الرئيسي يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر الصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على سعر الفائدة في فرنسا؟



- هل تؤثر الصيرفة الالكترونية (النقود الالكترونية) على الاحتياطي الإلزامي في فرنسا؟
- هل تؤثر الصيرفة الالكترونية (النقود الالكترونية) على السوق المفتوحة في فرنسا؟
- هل تؤثر الصيرفة الالكترونية (النقود الالكترونية) على استقرار الأسعار في فرنسا؟

ثانيا:

تم اقتراح الفرضيات التالية للإجابة عن التساؤلات الفرعية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا.

الفرضيات الفرعية:

ومن هذه الفرضية الرئيسية نشق الفرضيات الجزئية الآتية:

- تؤثر الصيرفة الالكترونية (النقود الالكترونية) على سعر الفائدة في فرنسا.
- تؤثر الصيرفة الالكترونية (النقود الالكترونية) على الاحتياطي الإلزامي في فرنسا.
- تؤثر الصيرفة الالكترونية (النقود الالكترونية) على السوق المفتوحة في فرنسا.
- تؤثر الصيرفة الالكترونية (النقود الالكترونية) على الاستقرار في المستوى العام للأسعار في فرنسا.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمختلف الجوانب المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية والسياسة النقدية.
- تشخيص واقع فرنسا في مجال استخدام الصيرفة الإلكترونية.
- توضيح الإستراتيجية التي تقوم عليها السياسة النقدية الفرنسية وواقع استعمال أدواتها.
- معرفة حقيقة وجود تأثير الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا، سواء تعلق الأمر بالتأثير على الأدوات الكمية للسياسة النقدية المستخدمة في فرنسا أو على الهدف النهائي لها.

رابعا: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من واقع العصر الالكتروني الذي عرف انتشارا واسعا وتعد الصيرفة الإلكترونية واحدة من أهم رموز التطور التقني، أين عرفت انتشارا واسعا وقبولا من طرف الأفراد مما استدعى ضرورة البحث في هذا المجال والإحاطة بمختلف حيثياته بالإضافة إلى النقص في مثل هذه الأبحاث في المكتبة الجزائرية وخاصة التي تربط الصيرفة الإلكترونية بالسياسة النقدية.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من المبررات التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع أهمها:

- قلة الدراسات في هذا الموضوع وخاصة الدراسات القياسية.
- حداثة مفهوم الصيرفة الإلكترونية نسبيا.



- التحقق من وجود أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية.
- الميل الشخصي للموضوع.

سادسا: صعوبات الدراسة:

- كأي بحث علمي فان هذه الدراسة واجهت العديد من الصعوبات أهمها:
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات.
 - عدم وجود نموذج قياسي مطور لقياس أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية .
 - صعوبة ضبط موضوع الدراسة وخاصة أنه متشعب وذو أبعاد مفاهيمية كثيرة.

سابعا: منهج الدراسة

- من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة وبغية الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على العديد من المناهج تتمثل في:
- المنهج التاريخي: استخدمنا المنهج التاريخي في سرد نشأة الصيرفة الإلكترونية المصارف المركزية والبنك المركزي الفرنسي.
 - المنهج الوصفي: وقد استعمل هذا المنهج في أغلبية أجزاء الدراسة خاصة فيما يتعلق بالجوانب النظرية للدراسة.
 - المنهج التحليلي: من أجل تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بكل من واقع الصيرفة الإلكترونية وواقع السياسة النقدية في فرنسا.
 - المنهج القياسي: لمعرفة مدى وجود أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

ثامنا: حدود الدراسة:

- من الناحية المكانية فقد قمنا بعرض مختلف الجوانب المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية والسياسة النقدية في فرنسا مع الإشارة إلى منطقة اليورو باعتبار أن السياسة النقدية موحدة في كل دول الاتحاد الأوروبي، ونفس الشيء فيما يتعلق بتنظيم الصيرفة الإلكترونية.
- أما من الناحية الزمنية فقد تم حصر الدراسة في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014 وقد تم اختيار هذه الفترة باعتبار أنها الفترة المشتركة والتي تتوفر على كل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

تاسعا: إطار الدراسة:

- نظرا لتشعب الموضوع وتعدد مؤشرات ونظرا لضيق الوقت فقد تم حصره وتضييق مجال الدراسة حيث سنحاول معرفة أثر الصيرفة الإلكترونية من خلال معرفة تأثير النقود الإلكترونية على الأدوات الكمية للسياسة النقدية في فرنسا، وقد تم اختيار الأدوات الكمية للسياسة النقدية باعتبار أن التأثير يقع عليها وهذا ما أكدته الدراسات السابقة، بالإضافة إلى معرفة أثر النقود الإلكترونية على الاستقرار في

المستوى العام للأسعار باعتبار أنه الهدف النهائي للسياسة النقدية في فرنسا كما انه يعبر عن حجم النقود في الاقتصاد، أما سبب اختيارنا لمؤشر النقود الإلكترونية فيعود إلى انه ذو طبعة نقدية والمعروف أن السياسة النقدية تحاول التحكم في حجم الكتلة النقدية.

أما سبب استبعاد مؤشر القنوات الإلكترونية فلسببين، الأول لطبيعته غير النقدية أما الثاني فهو عدم توفر كل الإحصائيات المتعلقة بتطور كل القنوات.

عاشرا: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة لهذا الموضوع نظرا لأهميته البالغة وعالجت كل دراسة جزءا مهما منه وفي ما يلي عرض لأهم الدراسات في فرنسا

- **الدراسة الأولى:** وهي الدراسة التي قام بها اكن لونيس، وقد جاءت تحت عنوان: **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، وقد أنجزت سنة 2010 بجامعة الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتتبع العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن السياسة النقدية الجزائرية تعمل على ضبط المعروض النقدي باستعمال مجموعة من الأدوات غير المباشرة.

تظهر أهمية وفائدة هذه الدراسة من خلال استخدامها في عدة جوانب باعتبارها مرجع مهم خاصة فيما يتعلق بمتغير السياسة النقدية بالإضافة إلى أنها أتاحت فرصة التطلع على العديد من المصادر.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قمنا بها من عدة جوانب سواء من حيث المتغيرات أو فترة الدراسة بالإضافة إلى مدة الدراسة والهدف من الدراسة.

- **الدراسة الثانية:** وهي الدراسة التي أجراها الباحث مخلوف ساقه، وكانت بعنوان: **واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (1999-2010)**، وقد قدمت هذه الدراسة استكمالاً لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية بجامعة الجزائر سنة 2012، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة ونجاح السياسة النقدية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي على تأدية وظيفتها، وقد توصل الباحث إلى أن غياب سياسة مالية واقتصادية مشتركة إلى جانب السياسة النقدية المشتركة جعل كل بلد يعمل بصورة منفردة ويبحث عن وضعه الداخلي.

تظهر أهمية وفائدة هذه الدراسة لما وفرته من جهد من خلال توفير عدة مراجع تقيد دراستنا، بالإضافة إلى الاستفادة الكبيرة من الجانب التطبيقي باعتبار أن فرنسا واحدة من بين دول الاتحاد الأوروبي والتي تتخذ سياسة نقدية مشتركة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قمنا بها من عدة جوانب حيث أنها شملت متغير واحد فقط من الدراسة بالإضافة إلى اختلاف الإطار المكاني والزمني.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة ميادة بلعياش بعنوان: **تأثير الصيرفة الإلكترونية في السياسة النقدية - دراسة مقارنة الجزائر وفرنسا-**، وقد قدمت هذه الدراسة استكمالاً لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، في جامعة بسكرة سنة 2014، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الناجمة للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية، وقد توصلت الباحثة إلى أن آثار الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في الجزائر معدوم وهو راجع لانعدام المسبب وهو الصيرفة الإلكترونية، أما في فرنسا فقد توصلت الباحثة إلى أن المنظومة الفرنسية والأوروبية ككل تهتم بهذه الآثار المحتملة لهذا تقوم بوضع العديد من القوانين والتشريعات، وتفرض الرقابة الشديدة والدائمة على وسائل الدفع وقنوات الصيرفة الإلكترونية.

وتتبلور أهمية هذه الدراسة في:

- تصميم خلفية نظرية حول كيفية تصميم وبناء الدراسة.
 - التطرق إلى جوانب عديدة من الموضوع.
 - اختزال الجهد والوقت من خلال توفير العديد من المراجع التي تعيد الدراسة.
 - الاستفادة من النتائج المتوصل إليها في بناء فرضيات الدراسة.
- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قمنا بها من جانب الإطار الزمني والمكاني بالإضافة إلى طريقة الدراسة والهدف منها.

حادي عشر: هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وكانت الفصول كالتالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان المفاهيم النظرية للصيرفة الإلكترونية وتضمن ثلاثة مباحث، الأول كان مدخل عام للصيرفة الإلكترونية، أما الثاني فقد تضمن مختلف تطبيقات الصيرفة الإلكترونية، أما الثالث فكان عنوانه آثار الصيرفة الإلكترونية مخاطرها والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني: كان تحت عنوان المفاهيم النظرية للسياسة النقدية، وقد تضمن ثلاثة مباحث، الأول كان مدخل عام للسياسة النقدية، أما الثاني فتضمن مختلف الجوانب المتعلقة بالبنك المركزي واستقلاليته وأهمية هذه الأخيرة في تطبيق السياسة النقدية، أما المبحث الثالث في هذا الفصل فقد توج بعنوان الجوانب الأساسية للسياسة النقدية.

الفصل الثالث: كان تحت عنوان دراسة تحليلية قياسية لأثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا، وقد تضمن أربعة مباحث الأول كان تحت عنوان النظام المصرفي الفرنسي، أما الثاني

فَعنوانه واقع الصيرفة الاللكترونية في فرنسا 2005-2014، أما عنوان المبحث الثالث فهو واقع السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014 ، أما المبحث الرابع فهو بعنوان اختبار الفرضيات.

الفصل الأول
الإطار النظري للصيرفة
الإلكترونية

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي تطورا هائلا خاصة في ظل التطور التكنولوجي والمعرفي، وقد مس هذا التطور كافة القطاعات والمجالات، ويعتبر القطاع المصرفي الأكثر استفادة من هذا التطور مما شكل عاملا مساعدا في تطوير العمل المصرفي، وهذا ابتداء من السبعينات حيث بدأ تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف إلى غاية استخدام الانترنت في العمل المصرفي، وكل هذه الظروف أدت إلى ظهور الصيرفة الإلكترونية مما ساهم في استحداث خدمات حديثة ووسائل دفع الكترونية التي تتماشى وطبيعة هذا العمل، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: مدخل عام حول الصيرفة الإلكترونية.

المبحث الثاني: تطبيقات الصيرفة الإلكترونية.

المبحث الثالث: آثار الصيرفة الإلكترونية مخاطرها وتحدياتها.

المبحث الأول: مدخل عام حول الصيرفة الإلكترونية

إن رقمنة الاقتصاد وما أنتجته العولمة بالإضافة إلى ثورة الاتصالات، كلها شكلت دوافع للتحويل إلى الصيرفة الإلكترونية، وهذه الأخيرة تتمثل أساسا في القيام بالعمل المصرفي عن طريق الوسائط الإلكترونية، ونجاحها يستوجب توفير مجموعة من المتطلبات، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى:

المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإلكترونية وعوامل ظهورها.

المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الثالث: متطلبات الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها.

المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإلكترونية وعوامل ظهورها

سنتعرض من خلال هذا المطلب إلى أهم مراحل إنشاء الصيرفة الإلكترونية وأهم العوامل التي ساعدت في ظهورها وانتشارها

أولاً: نشأة الصيرفة الإلكترونية

تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالإضافة إلى وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف، وظهور الصيرفة الإلكترونية مقترن بظهور النقد الإلكتروني أين ظهر مصطلح "Monétique" والذي يعني تزواج النقد بالإلكترونيك، أما فيما يخص البطاقات فظهورها كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1958 أصدرت American express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة Bank Amrincard سنة 1968 لتتحول إلى شبكة فيزا العالمية، كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء من قبل ستة بنوك فرنسية، وفي بداية السبعينات من القرن العشرين بدأت المصارف تعرض خدماتها عبر الهاتف، فأصبح بإمكان الزبون استخدام الخط الهاتفي للاطلاع على أرصده وتحويل الأموال وتسديد الفواتير، وفي الثمانينات من نفس القرن أصبحت تلفزة الكابل والحاسوب الشخصي وسائل جديدة يمكن استخدامها في الصيرفة بالبيت وحلت بذلك مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية فيما

يخص الكتابة والصور، وإن التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجيا الانترنت جعل منها وسيلة مثلى لعرض العمليات المصرفية المرتبطة بالحسابات والعمليات المالية دون تحريك السيولة النقدية¹.

وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية برغوئية تحمل بيانات شخصية لحاملها²، ويرجع تاريخ ظهور الصيرفة الإلكترونية فعليا إلى عام 1995 الذي شهد ولادة أول مصرف على الشبكة وهو مصرف نت بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الوقت انتشر العمل المصرفي الإلكتروني في كافة أنحاء العالم خاصة الدول المتقدمة³.

ثانيا: دوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية

توجد العديد من الدوافع التي ساهمت في ظهور الصيرفة الإلكترونية منها: ⁴

1- ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومنتوعة اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.

2- التجارة الإلكترونية التي تتم باستخدام الوسائل الإلكترونية وخاصة الانترنت، والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها مما جعل التطوير الواعي لاستراتيجيات وأساليب عمل المصارف ضرورة حتمية وليس ترفا أو هدارا للأموال.

3- وجود منافسة شديدة بين المصارف ومع غيرها من المؤسسات المالية، هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية بل اكتسبت أبعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية.

4- وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للمصارف وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطلبون خدمة رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية، مستفيدين من المنافسة المتزايدة من المؤسسات المالية.

¹ ميادة بلعياش، اثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص16.

² مفتاح صالح ومعارفي فريدة، المصارف الإلكترونية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن 4-5 جويلية 2007، ص4.

³ نور الدين وجليد بركان أمينة، الصيرفة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية، مجلة المعارف، العدد العاشر، جامعة البويرة، الجزائر، 2011، ص255.

⁴ وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار الميسرة، بيروت، لبنان، 2010، ص56.

5- دخول العديد من المؤسسات التجارية والاقتصاديات سوق الأعمال المصرفية، ومن أهم الأمثلة في ذلك قيام بعض المحلات الكبيرة بتقديم خدمة لعملائها في صورة كوبون يستخدم عند التسوق فيها وبالتالي تقل الحاجة للتعامل مع البنوك.

ومما سبق يمكن القول بأن التطور التكنولوجي هو أهم عنصر دفع بالبنوك التقليدية للتحويل إلى بنوك الكترونية، وبالتالي التوجه نحو العمل المصرفي الإلكتروني، وهذا من أجل مواكبة التطورات الحاصلة مما يضمن الاستمرار وتحقيق الأرباح.

المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى جملة من التعاريف الخاصة بالصيرفة الإلكترونية وأهم الخصائص التي تميزها وأهميتها العلمية والاقتصادية

أولاً: تعريف الصيرفة الإلكترونية

يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية على أنها:

- " كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف والحاسب الصراف الآلي والانترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية، وكذلك العمليات التي يجريها مصدر البطاقات الإلكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويل النقدي الإلكتروني"¹.

- "هي العمل الذي تكون فيه الانترنت وسيلة الاتصال بين المصرف والعميل وبمساعدة نظم أخرى، وبهذا يصبح عميل المصرف قادرا على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال استخدام جهاز كمبيوتر شخصي موجود لديه ويسمى بالمضيف، أو من خلال استخدام أي مضيف آخر وكل ذلك عن بعد وبدون الحاجة للاتصال المباشر بكادر المصرف البشري."²

- " نظام الكتروني يعمل على تقديم خدمات مالية بكامل العناية للزبون، ويشمل هذا النظام كافة العمليات المطلوبة لإجراء الصفقات التجارية والصناعية"³.

¹ناظم محمد الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، الصيرفة الإلكترونية - الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 25.

²خالد أمين، عبد الله إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 233.

³ محمد تركي عبد العباس، دور الإنترنت في تدعيم الصيرفة الإلكترونية مدخل تحليلي لاستخدام الانترنت في الخدمة المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 2009 ص72.

- "الصيرفة الإلكترونية هي إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب، بالدفع، بالائتمان، بالتحويل أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى المصرف إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو مكتبه وهو ما يعني تجاوز بعدي الزمان والمكان"¹.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي للصيرفة الإلكترونية: أنها مختلف الأعمال المصرفية التي تعتمد على الانترنت ومختلف النظم في تنفيذها والقيام بها، وأيضا تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة كأساس في عملها من أجل تقديم خدمات متنوعة وبكفاءة عالية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء وفي مدة قصيرة جدا وفي منطقة جغرافية أوسع.

إن التعاريف السابقة تظهر أن الانترنت هي جوهر العمل المصرفي الإلكتروني لكن وجود موقع الكتروني لا يعني بالضرورة صيرفة الكترونية، وقد اتفقت مختلف الدراسات الأمريكية والأوروبية على أن للصيرفة الإلكترونية ثلاثة أنماط وهي:²

✓ **الموقع المعلوماتي:** وهو المستوى الأساسي للصيرفة الإلكترونية أو ما يمكن تسميته الحد الأدنى للنشاط المصرفي الإلكتروني، ومن خلاله يقدم المصرف معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

✓ **الموقع التفاعلي والاتصالي:** يسمح هذا الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه، كالبريد الإلكتروني وتعبئة البيانات أو النماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

✓ **الموقع التبادلي:** هو المستوى الذي يمكن القول فيه أن المصرف يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها للدفعات النقدية، والوفاء بقيمة الفواتير، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء التحويلات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات أخرى.

ويمكن القول بان الموقع التبادلي هو التمثيل الفعلي للصيرفة الإلكترونية خاصة في ظل التطورات المستمرة وازدياد عدد الخدمات والمنتجات الإلكترونية التي تقدمها للزبون، وفي ظل الابتكار المتجدد والمستمر تحاول الصيرفة الإلكترونية التماشي مع مختلف هذه التغيرات الحاصلة في محيطها.

¹ رحيب حسين وهواري معراج، المصارف الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع تحديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص 316.

² يوسف مسعداوي، المصارف الإلكترونية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص ص 228، 229.

ثانياً: خصائص الصيرفة الإلكترونية:

للصيرفة الإلكترونية عدة خصائص تميزها عن الصيرفة التقليدية أهمها:¹

1- اختفاء المعاملات والوثائق الورقية بحيث أن كافة الإجراءات تتم عن طريق الشبكة دون الحاجة إلى استخدام الأوراق؛

2- القدرة على إدارة العمليات المصرفية للمصارف عبر شبكة الانترنت بكفاءة عالية من أي موقع جغرافي؛

3- إمكانية تسليم بعض المنتجات المصرفية إلكترونياً؛

وبالإضافة إلى الخصائص المذكورة يمكن إدراج خصائص أخرى تنحصر في:

- الاستمرارية: يعرف العمل المصرفي الإلكتروني بالاستمرارية في تقديمه ودون أي انقطاع حيث يتم تقديم الخدمات 24/24 ساعة وتمتاز الصيرفة الإلكترونية بدرجة عالية من المرونة مما يمكنها من التكيف مع مختلف المستجدات الحاصلة في محيطها وخاصة التكنولوجية والمعلوماتية وهذا ما يضمن لها الاستمرارية وأيضاً تحقيق أرباح عالية؛

- التوسع الجغرافي: إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية على الشبكة الإلكترونية في تقديم خدماتها والقيام بمختلف أعمالها سمح لها بإلغاء كافة الحواجز الجغرافية مما جعل انتشارها عالمياً؛

- القبول: حيث تتسم الصيرفة الإلكترونية بالقبول الدولي إذ يتم استخدامها لتسوية المعاملات المالية الدولية وأيضاً تستخدم في التجارة الإلكترونية؛

- السرعة الفائقة في تقديم الخدمات؛

- الدقة في القيام بالعمل والكفاءة العالية؛

- التكلفة المنخفضة سواء تكلفة الخدمة أو تكلفة إنشاء مصرف الكتروني للقيام بعمليات الصيرفة الإلكترونية .

ثالثاً: الأهمية العلمية والاقتصادية للصيرفة الإلكترونية:

إن قيام المصارف بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت يحقق لها أهمية بالغة:²

¹ وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سابق، ص 73، 74.

² حسن شحادة الحسين، العمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي (المطبوع) لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2002، ص 206.

- 1- إن توجه المصارف العالمية نحو شبكة الانترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم المصارف الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات المصارف لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الانترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء.
- 2- يساهم الانترنت في التعريف بالمصارف والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.
- 3- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تيسير التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية.
- 4- استخدام الانترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال المصارف.

المطلب الثالث: متطلبات الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها

إن الانتقال إلى العمل الإلكتروني بدل التقليدي في أعمال الصيرفة يتطلب تحقق بعض المتطلبات، كما أن نجاح هذه العملية تستوجب توفير بعض العوامل وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولاً: متطلبات الصيرفة الإلكترونية:

على العموم أي مشروع تقني يجب أن يقف على مجموعة من المتطلبات، وهي:

- 1- **البنية التحتية:** وهي من أهم وأولى المتطلبات لاسيما وأن البنية التحتية مرتبطة ببنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات، وهي المتطلب الرئيسي لضمان أعمال الصيرفة الإلكترونية ناجحة¹، وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة ودقة المعايير الاستثمارية وتوائمها الدولي وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات²، وتوفر البنى التحتية العامة يبقى غير كافي دون مشاريع بناء تحتية خاصة بالمنشآت المصرفية وهو اتجاه تعمل عليه المصارف بكل جدية³، وفيما يخص البناء التحتي في حقل الاتصالات فإنه يتطلب: ⁴
- تحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة؛

¹ سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، 2009، ص 101.

² عبد الفتاح احمد وعبد الغفار حجازي، المصارف الإلكترونية التحديات والتطورات التكنولوجية والنظرة المستقبلية، ورقة بحثية مقدمة لندوة الخدمات البنكية الشاملة، رؤية مستقبلية، القاهرة، مصر، أيام 25-29 نوفمبر 2007، ص 5.

³ وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سابق، ص 72.

⁴ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص ص 232، 233.

- السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع؛
- تنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة، وفي مقدمتها معايير امن وسلامة تبادل المعلومات وسريتها وخصوصية المشتركين؛
- توفير الإطار القانوني الواضح الذي يحدد الالتزامات على أطراف العلاقة؛
- تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم وما يتعين أن يكون محلاً للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة.

2- الكفاءة الأدائية المتفقة مع عصر التقنية: تتجه الكفاءة الأدائية نحو الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتعلقة بالنشاط المصرفي والإلكتروني¹، وتنتج هذه العملية بتوفير قاعدة بشرية متدربة وكفأة خاصة في مجال استخدام التقنية، ولا يكفي هذا فقط بل يتطلب الاستمرار في تدريبهم وتطوير مهاراتهم خاصة وأن مجال عملهم يعرف بالتغير المستمر.

3- التطوير والاستمرارية: ويتقدم عنصر (التطوير والاستمرارية والتوعية) على العديد من عناصر متطلبات بناء المصارف الإلكترونية وتميزها، فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز²، وباعتبار أن التجديد هو الأساس في العمل المصرفي الإلكتروني فإنه يجب عليها أن تكون سباقة في مجال التطوير بشرط أن يكون وفق تخطيط محكم .

4- التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية: التفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، تلك الأفكار التي تكون وليدة تفكير إبداعي وليست وليدة تفكير نمطي³.

5- الرقابة التقييمية الحيادية: أقامت غالبية مواقع المصارف الإلكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها، لاسيما وأن التقييم يعد من أهم عناصر النجاح لأي عمل وخاصة إذا كان هذا التقييم حيادي⁴، ويتعين الحذر من مصيدة اتخاذ عدد زائري الموقع كمؤشر على النجاح، إذ يسود فهم عام أن كثرة زيارة الموقع دليل نجاح الموقع، لكنه

¹ مصطفى كامل آل السيد طایل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 75.

² وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سابق، ص 72.

³ عبد الفتاح احمد وعبد الغفار حجازي، مرجع سابق، ص 6.

⁴ سليمة عبد الله، مرجع سابق، ص 101.

ليس كذلك دائما وان كان مؤشرا حقيقيا على سلامة وضع الموقع على محركات البحث وسلامة الخطط الدعائية والترويجية.¹

6- وعي الأفراد وثقافتهم بالصيرفة الإلكترونية: لا يكفي توفير بنية تحتية والاستمرار في التطوير فيما يخص الصيرفة الإلكترونية إذا لم يكن هناك وعي بها من قبل الأفراد، وتؤدي الثقافة والوعي بالصيرفة الإلكترونية دورا مهما في انتشارها وتطويرها، والعكس صحيح ففي حالة عدم تقبلهم للفكرة سوف تعرف نوعا من الزوال وبالتالي ارتباطهم بالعمل المصرفي التقليدي فقط وهذا ما يؤثر سلبا عليها.

7- التشريعات القانونية للعمليات المصرفية الإلكترونية: إن الولوج إلى عالم الصيرفة الإلكترونية وقبول تطبيقها يتطلب الاهتمام الكبير بالجانب القانوني والتشريعي الذي يشرع العمل المصرفي الإلكتروني ويجرم مختلف الأعمال المضرة والمقيدة له، وأيضا من أجل توفير حماية قانونية كافية لمختلف البيانات والمعلومات وإعطاء حجية لاستخدامها كأدلة إثبات والأخذ بها كسند شرعي يمكن الاعتماد عليه في حالة حدوث منازعات، وبهذا تتم عصنة التشريعات وتكييفها مع المستجدات في العمل التجاري بصفة عامة والمصرفي بشكل خاص مما يخلق نوعا من الأمن في التعامل بها.

8- وسائل الحماية والأمان للعمليات المصرفية الإلكترونية: يعتبر مفهوم الحماية والأمان احد المكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات وتوفير إجراءات الأمن المادي والمنطقي لحماية الأجهزة والمعدات البرمجيات والشبكات قواعد البيانات ومنع حالات الوصول غير المصرح بها²، وبالتالي فالحماية من المتطلبات الأساسية التي تسعى الصيرفة الإلكترونية لتحقيقها من اجل ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال.

وبناء على ذلك يتبين انه يجب على المصارف مراعاة مجموعة من المبادئ أهمها:³

- وضع وتطبيق الإجراءات الضرورية المناسبة للتأكد من شرعية العميل؛
- وجود الوسائل المناسبة للتأكد من شرعية المعاملات؛
- وجود الإجراءات اللازمة للتأكد من فصل المهام أثناء إجراءات المعاملات المصرفية الإلكترونية داخل المصرف ؛
- وجود الإجراءات المناسبة لحماية المعلومات المتعلقة بالمعاملات المصرفية الإلكترونية والسجلات والمعلومات والمحافظة على سرية هذه المعلومات أثناء انتقالها أو تخزينها؛

¹ خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي المصارف الإلكترونية المصارف التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 111.

² أيمن احمد محمد شاهين، مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الإلكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية بفلسطين، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013 ص 37.

³ المرجع السابق، ص 38.

ثانياً: عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية

نجاح الصيرفة الإلكترونية يتطلب توفير بعض العناصر التي تمثل قواعد العمل المصرفي الإلكتروني وتمثل أهمها في:¹

1- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبط بالإنترنت وفقاً للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.

2- ضرورة وجود تنسيق بين المصارف وتتولى المصارف تحديد وتركيز المهام التي تصبح جزءاً لا يتجزأ من الشبكة وإدارتها.

3- وضع خطة متدرجة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية وفقاً لأولويات تحددها خطة إستراتيجية على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى البلاد.

4- البدء في تنفيذ الخطة ستلزم تبني مشاريع استكشافية لتمكن من التحكم في نتائجها حيث يتم تفاعل أطراف المجتمع ككل وان تصاحب هذه المشاريع خطة تدريبية تغطي الجوانب التي تحتاجها الإطارات البشرية وتهدف هذه المشاريع إلى تقويم الإجراءات ووضع القوانين التي تحكم تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية على نطاق واسع.

5- إنشاء الهيكل الإداري الذي يتولى التنسيق بين الأطراف المعنية على كل مستوى المصرف المركزي، مستوى البلاد، والمستوى الإقليمي، الذي يتيح الربط والتعاون مع البلدان ذات المصالح والأهداف المشتركة.

¹ أحمد سفر، العمل البنكي الإلكتروني في البلدان النامية، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، بيروت، لبنان 2006، ص ص 86، 87.

المبحث الثاني: تطبيقات الصيرفة الإلكترونية

يتطلب تطبيق الصيرفة الإلكترونية تقديم خدمات تتناسب مع العمل المصرفي والتطور الحاصل في مجال اختصاصها، وتحقيق رغبات العملاء وكل هذا لن يتحقق دون وجود قنوات للصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الخاصة بها. وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى

المطلب الأول: خدمات الصيرفة الإلكترونية وأطرافها.

المطلب الثاني: قنوات الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: خدمات الصيرفة الإلكترونية وأطرافها.

استوجب التوجه إلى العمل المصرفي الإلكتروني تكييف الخدمات المقدمة بما يتناسب وهذا العمل، وهذه الخدمات عموما تجمع بين العديد من الأطراف التي تعرف بأطراف الصيرفة الإلكترونية وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: خدمات الصيرفة الإلكترونية

إن استخدام الانترنت من قبل المصارف في تقديم الخدمات خلق نوع جديد من الخدمات والتي تعرف بالخدمات الإلكترونية، وفي هذا العنصر سيتم التطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بها.

1- تعريف الخدمة المصرفية الإلكترونية: تعددت التعاريف المقدمة للخدمة الإلكترونية إلا أنها تتفق في مجملها على أنها الخدمات التقليدية مقدمة عبر شبكة الانترنت وعلى هذا عرفت: "بأنها تنطوي على تقديم الخدمة عبر الوسائل والشبكات الإلكترونية مثل الانترنت"¹.

وتعرف أيضا على "أنها المنتجات والخدمات الحالية والتي تغيرت جذريا إلى الشكل الرقمي وتقدمها شبكة الانترنت عن طريق وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأكثر وضوحا وانتشارا زيادة على ذلك الانترنت يقدم وظائف تفاعلية مع عملائه ويمكنهم من الحصول على خدمات الكترونية"²

أما فيما يخص الخدمة المصرفية الإلكترونية فهي الخروج من الحيز التقليدي لتقديم المصرف لخدماته إلى الحيز المطلق الذي لا يقع ضمن نطاق جغرافي محدد وذلك بتطوير بنيتها التقنية وتحديث أنظمتها

¹ بشير العلاق، الخدمات الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص 64.

² شريوف فضيلة، اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بعض المصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010 ص 48.

التكنولوجية، لذا فالخدمات المصرفية الإلكترونية هي تقديم الخدمات المصرفية مباشرة للعملاء من خلال التفاعل الآلي مع القنوات الإلكترونية المختلفة التي يوفرها المصرف لجميع المستخدمين على مدار الساعة.¹

وبالتالي يمكن القول بان خدمات الصيرفة الإلكترونية هي العنصر الرابط بين نجاح المصارف وبين التوجه الإبداعي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اجل معرفة حاجات العملاء ومن ثم ترجمتها في شكل خدمات مقدمة لهم ذات جودة عالية .

2- أصناف الخدمات المصرفية الإلكترونية: يمكن تصنيف خدمات الصيرفة الإلكترونية إلى:²

أ- الخدمات المعلوماتية: ويقوم هنا المصرف بعرض وتسويق الخدمات عبر الإنترنت ضمن موقع الكتروني عنكبوتي عبر الانترنت، وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر متدنية نسبيا بسبب عدم وجود قناة اتصال الكتروني تمكن أحدا من الدخول إلى شبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف.

ب- الخدمات الاتصالية: وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر أعلى، حيث انه يسمح بنوع من الاتصال المحدود بشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف والمثال على هذه الخدمات تقديم طلب للحصول على تسهيلات ائتمانية وغيرها.

ت- الخدمات التنفيذية: وهذا النوع من الخدمات يسمح لعميل المصرف تنفيذ الخدمة المصرفية عبر الانترنت، حيث يمكن العميل من إجراء التحويل النقدي من الحسابات ودفع الفواتير، ويعتبر هذا النوع هو الأكثر خطورة على الإطلاق حيث يمكن العميل من الدخول إلى أنظمة المعلومات الداخلية وتنفيذ العمليات المطلوبة .

ومهما يكن صنف الخدمة المقدمة فانه توجد العديد من خدمات الصيرفة الإلكترونية المقدمة للعميل تتمثل أهمها في:³

- الاستفسار عن رصيد الحساب؛
- الحصول على كشف حساب تفصيلي للمعاملات؛
- تحويل الأموال إلى حسابات أخرى داخل البلاد أو خارجها؛
- الحصول على معلومات حول الخدمة التي يقدمها البنك؛
- تقديم الإرشادات والمعلومات حول كيفية إجراء العمليات المصرفية الإلكترونية؛

¹معهد الدراسات المصرفية، الخدمات المصرفية الإلكترونية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 17، جويلية 2013، ص 2.

²تاظم محمد الشمري، عبد الفتاح الزهير عيد اللات، مرجع سابق، ص 39.

³ نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2007، ص ص: 68، 69.

- تسويق الخدمات المصرفية عبر الانترنت؛
- الحصول على معلومات عن أسعار الفائدة على الودائع والقروض وأسعار صرف العملات؛
- خدمات التوكيل الإلكتروني: وتتمثل هذه الخدمة بشراء المصرف الفواتير من البائع ودفع قيمتها له ثم تحصيلها من المشتري مقابل عمولة من البائع وتشمل هذه الخدمة التوكيل مع حق الرجوع على البائع أو دون حق الرجوع إضافة إلى خصم الفواتير وتتم عملية المطالبة والتحصيل إلكترونياً.¹
- والجدير بالذكر أن جل هذه الخدمات تتم بطريقة الكترونية ولا تتطلب تنقل العميل.
- بالإضافة إلى الخدمات السابقة يمكن الحصول على معلومات خاصة بالبورصة والقيام ببعض العمليات عن طريق الصيرفة الإلكترونية ومن أمثلتها:²
- التعرف على قيمة الأوراق المالية وكذا دفتر الأوامر؛
- التعرف على قيمة محفظة الأوراق المالية؛
- الدخول إلى البورصات الدولية؛
- فتح محفظة أوراق مالية مباشرة عبر الانترنت.

ثانياً: أطراف الصيرفة الإلكترونية:

تشمل الصيرفة الإلكترونية العديد من الأطراف ويكمن أن نقسمها إلى نوعين:

1- الأطراف المشكلة للصيرفة الإلكترونية: تتمثل هذه الأطراف في:³

- أ- المصارف التقليدية: والتي لم تتخطى بعد عتبة المصارف الإلكترونية ولكنها على الأقل تملك موقعا معلوماتي، حيث يعطي مختلف المعلومات مثل طبيعة الخدمات المقدمة سعر الفائدة، أسعار الخدمات المقدمة، إضافة إلى معلومات عن مجموع الوكالات المنتمية للمصرف.
- ب- المصارف ثنائية النشاط: وهي المصارف التي تقوم بعرض الخدمات بشكلها التقليدي وأيضاً بشكلها الإلكتروني، حيث تهدف هذه المصارف إلى غزو أسواق جديدة نتيجة لتقديمها كلا الخدمتين مع بعض مثال ذلك في فرنسا "ccf le credit lyonnais".
- ج- المصارف الافتراضية: والتي تعتبر بنوك افتراضية بصفة كلية كونها لا تملك أي وكالة بنكية ونجد في هذه الفئة نوعين من البنوك:

¹ نبيل ذنون جاسم، مثال مرهوم مبارك، معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 25، بغداد، العراق، 2010 ص 8.

² محمد سمير بن عياد، احمد سماحي، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية عي ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2006، ص 9.

³ محمد سمير، بن عياد احمد سماحي، مرجع سابق، ص 7

- **النوع الأول:** ويسمى lesstart-up والتي تقترح عبر الانترنت خدمات مطابقة للخدمات التقليدية.

- **النوع الثاني:** فنجد ما يسمى بالمتعاملين الخارجيين أي تأسيس وكالات الكترونية على الانترنت خارج البلاد من اجل تقليص تكاليف تأسيس وكالات فعلية.

د- **الداخلون الجدد في العالم المالي:** ويتمثلون بشكل خاص بشركات التامين شركات التوزيع، مثلا في فرنسا نجد cosino..carfour. Auchan والتي تبحث عن تنويع مكثف لنشاطاتها من اجل زيادة المردودية، غير أن هذه الفئة تكتفي حاليا بخدمات محدودة مثل: حسابات الادخار، قروض الاستهلاك.

2- **الأطراف المتعاملة بالصيرفة الإلكترونية:** تتمثل هذه الأطراف أساس في الأطراف المستفيدة من الصيرفة الإلكترونية والأطراف المقدمة بالإضافة إلى الجهة المراقبة وهي كالتالي:

أ- **عملاء المصرف:** ويعرف العميل على انه: "المستهلك للسلعة أو المستخدم للخدمة"

والعملاء يعتبرون الطرف الأهم في الصيرفة الإلكترونية وذلك من خلال تعاملهم بأدواتها المختلفة سواء تعلق الأمر بوسائل الدفع أو قنوات توزيعها كما أنهم يمثلون الطرف المستفيد من خدماتها المتنوعة، وتعتبر الصيرفة الإلكترونية بالنسبة لهم أكثر أمانا وسرعة.

ب- **المصارف التجارية:** هي المصارف التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتماد المستندية، وقد تمارس هذه المصارف أعمالا أخرى غير مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات¹.

والمصرف التجاري هو المسؤول عن توفير أدوات الصيرفة الإلكترونية،² وتسيير مختلف الأعمال الخاصة بها من توفير الشيكات الإلكترونية، تسوية رصيد البطاقات البنكية، تكوين البنية التحتية البشرية القائمة على تنفيذ مختلف الأعمال الإلكترونية، بالإضافة إلى توفير قنوات توزيعها واستحداث الخدمات المقدمة، وبصفة عامة المصرف التجاري هو المسؤول عن اتساع العمل التقني الإلكتروني وانتشاره.

ث- **المصرف المركزي:** يعد المصرف المركزي الجهة المشرفة والرقابية على أنشطة المصارف بما فيها أنشطة الصيرفة الإلكترونية، ويتم ذلك من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها ومثل هذه القوانين تمثل ركيزة أساسية لتطوير المصارف لأنشطتها المصرفية المعتمدة على استخدامات تكنولوجية

¹ أنيسة تركستاني، البنوك التجارية، متاح على الموقع:

<https://sqarra.wordpress.com/bank> Le 12/02/02016 a 20.08

² ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، ص 191.

والكترونية.¹ ويهدف المصرف المركزي من خلال سنه لهذه التشريعات التحكم في الرقابة على أعمال الصيرفة الإلكترونية، ومحاولة التقليل من المخاطر وخاصة بالنسبة للعملاء الذين يعتبرون الأساس في استمرارها، وقد أوجبت بعض المصارف المركزية بعض المصارف التي تنتهج العمل المصرفي الإلكتروني كأساس لعملها إعلام عملائها عن مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وجعله بمثابة التزام قانوني مفروض على المصرف، وإذا ما اخل بواجبه فانه يكون مسؤولاً عن الأضرار الناشئة من خلال هذا الإخلال.²

المطلب الثاني: قنوات الصيرفة الإلكترونية

من اجل إبلاغ الصيرفة الإلكترونية تعتمد المصارف على مجموعة من القنوات وتتمثل في:

أولاً: المصارف الإلكترونية:

تختلف التسميات حول مفهوم المصارف الإلكترونية ولكنها تصب في مفهوم واحد هو المصارف التي تعمل عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ويطلق عليها عدة مسميات مثل المصارف الإلكترونية، مصارف الانترنت، المصارف الإلكترونية عن بعد، المصرف المنزلي، المصرف على الخط، المصارف الخدمية الذاتية أو مصارف الويب، وعلى اختلاف المسميات فجميعها تسير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتصلة بالمصرف عبر شبكة الانترنت سواء أكان في المنزل أو المكتب أو في أي مكان وفي أي وقت يرغبه ويعبر عنها بالخدمة المالية عن بعد.

ثانياً: الصراف الآلي:

الصراف الآلي عبارة عن جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفاً تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24 ساعة، وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بناء على طلب منه، وتحمل هذه البطاقة بالإضافة إلى معلومات العميل وحسابه رقم سري يعرفه ويحدده العميل فقط.³ وأيضا هو آلة مصرفية تقوم بالعمليات المصرفية من سحب وتحويل وإيداع المالي، بنظام أممي عالي، مُحَقَّقاً مبادئ الأنظمة الآنية، ويرتبط بشبكة مصرفية حاسوبية، بطريقة تحفظ حق أطراف العملية المصرفية. وتعود براءة اختراعه للمخترع الأميركي جورج سيميجان) سنة 1993.

¹ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، ص 191

² محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 35.

³ خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 207.

ويتكون الصراف الآلي من مجموعة من الوحدات هي:¹

- وحدات الإدخال: ويقصد بها أدوات التفاعل للزبون مع الآلة، وهي قارئ البطاقات، ولوحة المفاتيح، مدخل إيداع الأموال، أزرار الشاشة، وأنظمة الحماية من كاميرات وأجهزة إنذار؛
 - وحدات الإخراج: الشاشة التفاعلية، منفذ استلام النقود، ماكينة توزيع النقود، منفذ الطابعة المصغرة؛
 - وحدات المعالجة: وهي الحاسوب المسئول عن التحكم بالصراف، والتخاطب مع الشبكة البنكية.
- وللصراف الآلي آلية خاصة يعمل وفقها وهي:²

- يستقبل جهاز الصراف بطاقة المستقبل والتي تسمح له بالربط على الشبكة المصرفية، وإذا كانت البطاقة غير صالحة أو غير مطابقة للمواصفات الأمنية فيتم مصادرتها حالاً من قبل جهاز الصراف .
- بعد قراءة البطاقة يطلب من المستخدم إدخال مفتاح الدخول الأمني وهو عبارة عن رقم سري يتم إدخاله من خلال لوحة المفاتيح يجب أن يكون مطابقاً للرقم المشفر الذي تمت قراءته من البطاقة، ويتم طلب مفاتيح دخول أخرى على بعض أنواع الصرافات، مثل بصمة الأصابع أو بصمة العين.
- بعد مطابقة إذن الدخول والموافقة عليها يتم عرض شاشة على شكل صندوق حوار بالمعلومات الأساسية التي تهم المستخدم من استفسار عن الرصيد والسحب والإيداع....إلخ.
- يقوم المستخدم بعملياته المالية سواء أكانت بحوالة مالية أو إيداع، أو سحب للنقود من مخزج النقود، حيث إذا لم يتم أخذ النقود بعد مده زمني يقوم الصراف بسحبها مرة أخرى إلى الحاضنة المالية لديه مع إلغاء عملية السحب والإشارة إليها في قاعدة بياناته حيث يعتبر هذا الإجراء أمناً لحماية المستخدم.
- عند سحب النقود أو إيداعها يتعامل معها ماكينة توزيع النقود، والتي تحوي شريحة إلكترونية وظيفتها إحصاء كل الفواتير من وإلى الصراف الآلي، لعمل سجل حسابي للمستخدمين حال عمل تسوية حسابات لهم يتم الرجوع إليها عند الحاجة كتوثيق لكل العمليات المالية.
- بعد الانتهاء من العمليات المالية، يتم طباعة وصل يبين الحالة المالية والعملية التي تمت وكل العمليات الخاصة بوقت ومكان العملية.

¹ عبد المجيد أبو الياس، كيف يعمل الصراف الآلي؟ متاح على الموقع:

le 12-02-2016 a 21.41 <http://mawdoo3.com>

² المرجع السابق.

- يتم إخراج بطاقة المستخدم وتبنيه على أخذها أكثر من مرة ولمدة زمنية معينة، فإذا لم يأخذها المستخدم، يتم سحب البطاقة ومصادرتها من قبل جهاز الصراف كإجراء أمني احترازي. تتمثل الصرافات الآلية في:¹

- الموزع الآلي للأوراق: D.A.B: Distributeur Automatique de Billes

هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة للجوء إلى الفرع، وتتضح مبادئه العامة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: الموزع الآلي للأوراق

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	
تخفيض نشاط السحب في الفروع	جهاز موصل بوحدة مراقبة الكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة - هذه الأخيرة نسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	- يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب - يوجد في البنوك، الشوارع، أماكن أخرى - يعمل دون انقطاع	الموزع الآلي للأوراق D.A.B

المصدر: نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص 273.

- الشباك الآلي للورق (G.A.B) Guichet Automatique Bancaire : هو أيضا آلة

أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر... إلخ وكل ذلك والشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للمصرف.

¹ محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الإلكترونية - المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 232، 233.

الجدول رقم 2: الشباك الآلي للأوراق

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	
- يستعمل من طرف الزبائن في أوقات غلق المصارف، خاصة بالزبون المستعمل	- جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للمصرف يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون للرصيد بفضل رمز سري	- يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها : القيام بتحويلات، طلب شيكات السحب، معرفة الرصيد،	الشباك الآلي للأوراق G.A.B

المصدر: نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات- جامعة الشلف- الجزائر، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص 274.

- **نهائي نقطة البيع الإلكترونية (T.P.V) Terminal Pointe de Vente:** تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الإلكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للمصرف بإدخال الرقم السري للعميل (code pin) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونياً.

الجدول رقم 3: رقم نهائي نقطة البيع

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	
- يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن	- فروع موصولة بشبكة تجمع مصارفا مختلفة	- يوضع في المحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقة أثناء التسديد	نهائي نقطة البيع الإلكترونية T.P.V

المصدر: نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات- ، جامعة الشلف- الجزائر، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص 275.

ثالثاً: المصارف الهاتفية:

تعتبر المصارف الهاتفية كأحدى قنوات الصيرفة الإلكترونية، والتي تعتبر كخدمة يتم تأديتها لمدة 24 ساعة يومياً، وخلال الإجازات والعطل الرسمية أيضاً، وتتيح هذه الخدمة للعملاء الاستفسار عن حسابهم، كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية

مثل: فواتير التلفون والغاز والكهرباء، فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية،¹ وهنا تقوم المصارف بتشغيل مراكز الاتصالات وخدمة العملاء بحيث تتبع أداء الخدمة المصرفية هاتفيا باستخدام رقم سري.²

رابعا: الصيرفة المنزلية :

وهو ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان الذي يتصل بحاسب المصرف لتمكن من خلال كلمة سر أو رقم سري أو كلاهما إتمام العملية المصرفية المطلوبة، وهذا يضمن السرية العالية في التعامل.³

خامسا: الصيرفة المحمولة:

وهي تلك القناة التي تقدم خدمات مصرفية من خلال الهاتف المحمول، من خلال استخدام العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصده وكذلك للخصم منه تنفيذ لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة. ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك المحمول فتح حساب، إتمام عمليات البيع أو الشراء، طلب الحصول على بطاقات ائتمان، ودفع فواتير ونقل أموال بين الحسابات بمعنى إجراء التحويلات النقدية إلى المصرف أو أي حساب آخر سواء في داخل البلاد أو خارجها، وقد بدأ في دولة التشيك عام 1988 ثم السويد عام 1999 وكذلك استراليا بالتعاون بين بنك الكومولث وشركة فودافون العالمية.⁴

سادسا: نقاط البيع الإلكترونية (Electronic Points of Sale):

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الإلكتروني بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحواسيب المصرف.⁵

ثامنا: المقاصة الإلكترونية:

تأسست خدمات المقاصة الإلكترونية "BankerAutomated Clearing Services" عام 1960 ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى، كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب

¹ احمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية آفاق وتحديات، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية المنصورة، المنصورة، مصر، 2004، ص 304.

² ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، ص 31.

³ وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

⁴ وسيم محمد الحداد وآخرون، المرجع السابق، ص 64.

⁵ ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، ص 31.

- الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز... الخ¹
- ومن بين أهم أنواع المقاصة الإلكترونية هي تلك الخاصة بالشيكات إذ تهدف إلى:
- الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الإلكتروني للشيكات
 - التوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في المصارف؛
 - زيادة الثقة بالشيكات كأداة للوفاء؛
 - تقليص حجم الشيكات المعادة.

المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية

إن التوجه إلى النظم التقنية والاعتماد على الآليات الإلكترونية استوجب استحداث وسائل دفع التي يشترط أن تكون أيضا الكترونية، حيث تمثل ركيزة نجاح الصيرفة الإلكترونية وآلية انتشارها، ورغم إيجابياتها الكثيرة إلى أنها تحمل في جانب آخر منها نقاط سلبية.

ووسائل الدفع الإلكترونية هي كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، وتتميز بتصميم فعال وامن وخال من عمليات الاحتيال والاختلاس² ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أنواع وسائل الدفع بالإضافة إلى ذكر إيجابياتها وسلبياتها:

أولاً: أنواع وسائل الدفع

توجد العديد من وسائل الدفع الإلكترونية أهمها:

1- **البطاقات البنكية:** تعد البطاقات البنكية مظهرا من مظاهر تطور شكل ونوعية النقود وتعرف أيضا باسم النقود البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية كالكارت الشخصي أو الفيزا أو الماستر كارد،³ ويستطيع حامل البطاقة أن يشتري معظم حاجيته دون الحاجة لحمل مبالغ كثيرة والتي قد تعرضه لمخاطر السرقة أو الضياع، ومن ناحية أخرى يستطيع حامل هذه البطاقة استخدامها للحصول على النقد من خلال الصراف الآلي⁴، وتوجد العديد من البطاقات البنكية وهي:

¹ عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 26.

² شريف محمد غانم، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص 7.

³ احمد محمد غنيم، التسويق الالكتروني والتجارة الإلكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2008، ص 242.

⁴ باسم احمد المبيضين، التجارة الإلكترونية، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 126.

أ- **البطاقة الائتمانية:** وهي البطاقة التي تمنح لحاملها سقفا ائتماني محددًا للسحب¹، وتقوم فكرتها على عدم الدفع المسبق للمصرف المصدر ولكن السداد المستحق على حامل البطاقة لا يتم شهريا وإنما على أقساط دورية تتناسب مع دخله، ومع اعتبار المبالغ التي يحجم عن سدادها في الفترة المحددة قرضا يتم احتساب فوائد عليه وتصدر هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها، وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لما يحصل عليه من دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك مخاطر عالية في حالة عدم السداد.²

ب- **بطاقة الصرف البنكي:** تعتمد هذه البطاقة أساسا على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى المصرف في شكل حسابات جارية يمكن الاعتماد عليها لمقابلة سحباته المتوقعة، وتحقق هذه البطاقات لحاملها الوقت والجهد، كما تعتبر مصدرا لزيادة إيرادات البنك.³ ولإصدار مثل هذه البطاقات فإنه يتطلب القيام بفتح حساب جاري لدى المصرف المصدر لهذه البطاقات، ويتم إيداع مبلغ لا يقل رصيده عن الحد الأقصى المسموح له بالشراء في حدوده⁴ وعند قيام العميل بالشراء فإن البنك يقوم بعملية الخصم من رصيده وتسوية حساباته وهذا بعدما يقوم التاجر ببعث المستندات، وبعدها يبلغ المصرف عميله عن رصيد حسابه كل نهاية شهر عن طريق كشف يوضح فيه المبالغ والفوائد.

ج- **بطاقات الصرف الشهرية:** وتسمى أيضا بطاقات الخصم الشهري، أو الدفع الشهري، أو بطاقة الدين وإصدارها لا يتطلب من حاملها الدفع المسبق للمصرف المصدر في صورة حساب جاري وإنما تتم المحاسبة معه شهريا عن طريق إرسال المصرف المصدر للبطاقة لحاملها كشفا للحساب الشهري ويتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة عليه نتيجة مشترياته من السلع والخدمات من التجار وكذا سحباته النقدية من آلات السحب النقدي أو المصارف وكل ذلك يكون في حدود الحد الأقصى للبطاقة، ويتطلب منه سداد هذا المبلغ خلال مدة يحددها المصرف في كشف الحسابات والتي تتراوح بين 25 و40 يوما وإلا حمله المصرف بفوائد تتراوح بين 1.5% و1.75% شهريا أي من 8 إلى 20% سنويا.

وتوجد أنواع أخرى من البطاقات حسب الجهة المصدرة لها وهي:

- **فيزا العالمية:** أنشئت شركة فيزا سنة 1958 بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعد الشركة الرائدة في نظام الدفع بالعالم وهي تمنح تراخيص للمصارف بإصدار بطاقة فيزا وهي ثلاثة أنواع الفضية الذهبية وبطاقة فيزا إلكترون، وتحضى بالقبول من قبل أكبر المحلات التجارية كوسيلة دفع حيث بلغ عدد البطاقات التي تصدرها هذه المنظمة سنة 1996 حوالي 501.5 مليون بطاقة لتصل سنة 2005 إلى

¹ ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، ص 46.

² باسم احمد المبيضين، مرجع سابق، ص 131.

³ احمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 244.

⁴ باسم احمد المبيضين، مرجع سابق، ص ص 129، 130.

1.5 مليار بطاقة ولها 24 نقطة تعامل يقدر حجم المبيعات من خلالها ب 3.3 تريليون دولار أمريكي أما عدد أعضائها فبلغ لنفس السنة 21000 مؤسس يتوزعون على 150 بلدا.¹

– **ماستر كارد:** تحتل الشركة الدولية المصدرة لها المرتبة الثانية بعد فيزا كارد، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مقبولة لدى 9.4 مليون محل تجاري، وتصدر العديد من أنواع البطاقات مثل كاستر كارد الذهبية والفضية وأيضا الماستر كارد الخاصة برجال الأعمال.

وتجدر الإشارة إلى أن كل من الفيزا كارد والماستر كارد عبارة عن بطاقات ائتمان تصدر من طرف منظمات عالمية ويمكن للبنوك أيضا إصدارها عن طريق الحصول على ترخيص منها.

– **American express:** هذا النوع من البطاقات يصدر من مؤسسة مالية واحدة حيث تمنح للعملاء ذوي الوضع المالي الجديد، وتشرف بنفسها على إصدارها وأيضا تسوية عملياتها مع التجار فتستخدم هذه البطاقة من خلال فروعها ولكن يمكن تفويض المصرف لسداد قيمتها مباشرة من حساب العميل،² وتصدر هذه البطاقة عن شركة أميريكان اكسبريس التي تأسست سنة 1850 وهي شركة عالمية للخدمات المالية متنوعة مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك.

– **الداينرز كلوب diners club:** يملكها البنك الأمريكي "سي تي بنك"، وتصدر ثلاث أنواع من البطاقات وهي بطاقة الصراف البنكي لكافة العملاء، بطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال، والبطاقات الخاصة بالتعاون مع الشركات الكبرى مثل شركة الطيران البريطانية، شركة السيارات فولفو وغيرها.³ وما يجب ذكره أن كل من بطاقة أميريكان اكسبريس والداينرز كلوب تصدر عن مؤسسات مالية كبرى.

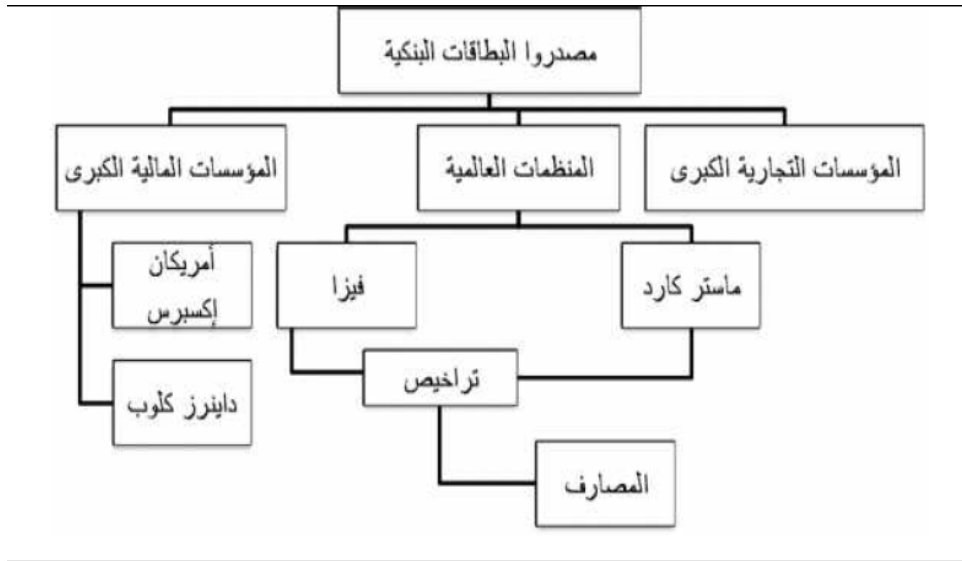
– **البطاقات الصادرة عن المؤسسات التجارية:** توجد مجموعة من المؤسسات التجارية تقوم بإصدار بطاقات ائتمانية والتي يتعامل بها في فروعها وذلك بهدف كسب زبائنها.

¹كريمة صراع، واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، منكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتيجية، جامعة وهران الجزائر، 2013-2014، ص 64.

²ميادة بلعياش، مرجع سابق، ص 49.

³كريمة صراع، مرجع سابق، ص 65.

الشكل رقم 1 أنواع البطاقات البنكية حسب جهة الإصدار



المصدر: ميادة بلعياش، اثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 51.

وهذه البطاقات يتم التعامل بها من قبل مجموعة من الأطراف المتمثلة أساسا في المؤسسات المصدرة لها، أو المصرف المرخص له، التاجر، وحامل البطاقة الذي يتمثل في مالكيها وصاحب الحق في استعمالها.

2- **الشيك الإلكتروني:** الشيك الإلكتروني هو وثيقة إلكترونية تحمل التزاما قانونيا، هو ذات الالتزام في الشيكات الورقية ويحمل نفس البيانات الأساسية ولكن يكتب بطريقة إلكترونية¹

- وهو أيضا عبارة عن "وثيقة رقمية تتضمن وعداً من الساحب بدفع مبلغ معين للمستفيد بمجرد الطلب"²

- هو وسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية والتي تتم من خلال شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى أنه يشكل أهم ورقة من الأوراق التجارية الإلكترونية لما يحققه لمستخدميه من ميزات ولشروع استخدامه في الواقع العملي، وتتمثل آلية استخدام الشيك الإلكتروني في أن المشتري حينما يختار السلع التي يريدتها يقوم بتحرير شيك بالوسيلة الإلكترونية ويوقعه إلكترونيا ثم يرسله إلى البائع، حيث يقوم هذا الأخير بتسليمه وإرساله للمصرف، الذي لديه حسابات كلا منهما وأيضا قاعدة بيانات تخصهما، ويقوم

¹ السيد احمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط2، القاهرة، مصر، 2008، ص 166.

² عامر محمد، بسام مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 6.

المصرف بالتأكد من البيانات الموجودة في الشيك وبعد ذلك يخطر كلا الطرفين بإتمام الصفقة بينهما.¹

3- النقود الإلكترونية: تعتبر النقود الإلكترونية شكلا جديدا من شكل السداد والدفع الإلكتروني، وهي تشبه النقود المعدنية أو الورقية إلى حد ما من حيث قدرة المشتري على شراء مختلف حاجاته الكبيرة أو الصغيرة، وتتمتع بدرجة عالية من الأمان من حيث القدرة على نسخها أو تزويرها أو ضد أي نوع من الغش أو التلاعب. والنقود الإلكترونية تختلف عن بطاقات الائتمان فهي شكل الكتروني مماثل للعمليات والتي يمكن تجزئتها وتبادلها وتخزينها.²

وتعرف على أنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تُتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية.

رغم الاجتهادات في تعريف النقود الإلكترونية وتصنيفها إلا انه لم يتم التوصل بعد إلى تعريف محدد لها.

ويوجد عدة أنواع من النقود الإلكترونية وهي:³

أ- من حيث الرقابة: وهي على نوعين:

- النقود الإلكترونية المحددة: ويتميز هذا النوع من النقود إمكانية التعرف على الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف شأنها في ذلك شأن بطاقة الائتمان في عملية متابعة السحب وحركته من خلال نظام الكتروني من البداية حتى النهاية.

- النقود الإلكترونية غير اسمية (مغفلة الهوية): هذا النوع من النقود يتم التعامل به دون معرفة هوية المتعامل فهي كالأوراق النقدية في التعامل وليس لها علاقة بمن يتعامل بها ولا يمكن التعرف على هوية مستخدميها سواء انتقلت منهم أو إليهم.

ب- من حيث التعامل⁴: تنقسم إلى:

- نقود إلكترونية عن طريق الشبكة: وتسمى نقودا رقمية حيث يتم دفع مقابلها للمصرف واستلام قطع ممغنطة. يشترط لمستخدمي هذا الأسلوب الاتصال الكترونيا بالمصدر للتأكد.

- نقود إلكترونية خارج الشبكة: لا يتم الرجوع فيها للمصدر بل تعتمد على البطاقة التي تتضمن مؤشرا لقيمة المتبقية بعد كل تعامل نقدي وتعتبر قليلة الأمان.

¹ السيد احمد عبد الخالق، مرجع سابق مصر، ص 166.

² ياسم احمد المبيضين، مرجع سابق، ص 141.

³ جلال عايد شوري، وسائل الدفع الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 59.

⁴ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 92.

وتحظى النقود الإلكترونية بالعديد من الخصائص تم إدراجها في النقاط التالية:¹

- النقود الإلكترونية هي قيم مخزنة الكترونياً: فالنقود الإلكترونية عبارة عن بيانات توضع على الوسائل الإلكترونية وتتخذ شكل بطاقة بلاستيكية أو توضع على ذاكرة الكومبيوتر الشخصي؛
- النقود الإلكترونية غير متجانسة لأن كل مصدر هو الذي يقوم بإصدار نقود الكترونية قد تختلف من ناحية القيمة ومن حيث نوع وعدد السلع والخدمات المرجو الحصول عليها عن طريق هذه النقود؛
- النقود الإلكترونية مقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً لدى الأفراد والشركات والتجار والمصارف؛

- سهولة استخدامها في التعامل مقارنة مع الوسائل الأخرى للدفع فهذه السهولة هي التي تشجع المستهلك على استخدامها؛

- النقود الإلكترونية هي رمز يعبر عن القيمة وليس القيمة في حد ذاتها، لذا فهي أداة للتبادل وليس للدفع إذ أنها مجرد تمثيل لوعده المصدر بالدفع؛²

النقود الإلكترونية ثلاثية التعامل إذ أن المشتري لا يتخلى عنها بصفة نهائية للبائع وأنها مجرد وساطة من خلالها يحصل على النقود وأطراف هذا التعامل هي البائع المشتري المصرف.³

4- **المحفظة الإلكترونية:** هي عبارة عن أجزاء صلبة أو برامج قيمة مخزنة يمكن تحميلها بقيمة محددة فإذا المحافظ الإلكترونية يمكن أن تكون في حاسب إلى صغير محمول بمصدر تغذية داخلي، أو في شكل بطاقة ذكية أو في شكل قرص مضغوط، ويمكن تحميل النقود الإلكترونية داخل المحفظة الإلكترونية.⁴

تعمل المحفظة الإلكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة اعتماد معينة بحيث بنقرة واحدة يتم إدراج كل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة أخرى باستخدام لوحة المفاتيح، وهي أيضاً قادرة على حفظ معلومات من العديد من بطاقات الاعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها.⁵

للمحفظة الإلكترونية أهمية بالغة من حيث:⁶

¹ جلال عايد الشوى، وسائل الدفع مرجع سابق، ص 59.

² نورا صباح عزيز الجزائري، اثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية، مذكرة ماجستير في القانون تخصص القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011، ص 39.

³ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 93.

⁴ نور الدين جليد، بركان أمينة، مرجع سابق، ص 263.

⁵ وسيم محمد الحداد، مرجع سابق، ص 181.

⁶ عنان فاروق غندور، طرائق السداد الإلكتروني وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 28، دمشق، سورية، 2012، ص 579.

- توفير مكان تخزين آمن بالنسبة إلى بيانات بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني؛
- إن مهمة المحافظ الإلكترونية الأساسية هي جعل السوق أكثر كفاءة؛
- إن المحافظ الإلكترونية يمكنها أن تخدم أصحابها من حيث تتبع المشتريات، ومسك دفاتر لعادات الشراء للمستهلك واقتراح ما قد يجده المستهلك منخفض السعر بالنسبة إلى صنف يشتريه بانتظام؛
- حل مشكلة الدخول المتكرر على معلومات الشحن والسداد ومسك النماذج في كل مرة يقوم فيها المستهلك بالشراء.

5- **البطاقة الذكية:** هي عبارة عن رقيقة الكترونية تخزن عليها بيانات خاصة بحاملها، مثل الاسم العنوان، اسم المصرف، وأسلوب الصرف، والمبلغ المصروف، تاريخه، تاريخ حياة العميل المصرفية. والبطاقة الذكية تشبه إلى حد كبير النقود الورقية وذلك من حيث أنه لا يوجد بمقتضى العمل بها تسوية نهائية أو مقاصة، كما لا يوجد نظام للتتبع الصفقات التعاملات وتمكن هذه البطاقة حاملها عن اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري، كما أنها تعد بالنسبة للعميل حاسوب متنقل، وتمتاز هذه البطاقة بالحماية ضد التزوير والتزييف والنسخ والتقليد.¹

ثانيا: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية:

لوسائل الدفع الإلكترونية مجموعة من المزايا والعيوب سواء بالنسبة لحاملها أو لمصدرها أو بالنسبة للتاجر الذي يقبل التعامل بها وتمثل هذه العيوب والمزايا في

1- مزايا وسائل الدفع الإلكترونية: تتمثل أساسا في²:

أ- بالنسبة لحاملها: حيث تتميز بالسهولة ويسر الاستخدام الأمان وتقادي السرقة والضياع وتوفير فرص للحصول على الائتمان المجاني لفترات محدودة وإتمام الصفقات فورا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

ب- بالنسبة للتاجر: حيث تعد أقوى ضمان لحقوق البائع وتساهم في زيادة المبيعات ونقل عبء متابعة ديون الزبائن إلى عاتق البنك والشركات المصدرة.

ج- بالنسبة لمصدر: تعزيز الأرباح من خلال الفوائد والرسوم والغرامات.

بالإضافة إلى هذه المزايا وسائل الدفع الإلكترونية توفر العديد من الايجابيات وهي³:

- تكلفة تداولها زهيدة لأن تداولها عبر الانترنت ذو تكلفة أرخص بكثير من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية؛

¹ بشير العلاق، التسويق الإلكتروني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 149.

² محمد عبد الحسن الطائي، مرجع سابق، ص 81.

³ إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 75.

- يمكن تحويلها من أي مكان إلى آخر في العالم وذلك لاعتمادها على الانترنت وعلى الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية.
- 2- عيوب وسائل الدفع الإلكترونية: تتمثل عيوبها في:¹
- أ- بالنسبة لحاملها: تؤدي إلى زيادة الاقتراض والإنفاق مما يتجاوز القدرة المالية وبالتالي عدم القدرة على سداد قيمة البطاقة في وقتها وبالتالي وضع اسمه في القائمة السوداء.
- ب- بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.
- ج- بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

¹ محمد عبد الحسين الطائي، مرجع سابق، ص 181.

المبحث الثالث: آثار الصيرفة الإلكترونية، مخاطرها، وتحدياتها

إن التطور الحاصل في العمل المصرفي رافقه ظهور مجموعة من الآثار سواء السلبية أو الايجابية، كما خلق نوعاً جديداً من المخاطر ذات الطبيعة الخاصة والتي ترتبط أساساً بالصيرفة الإلكترونية ليس هذا فقط بل عرف هذا المجال كثيراً من التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإلكتروني وخاصة منها القانونية، ومختلف هذه النقاط سيتم التطرق إليها في هذا المبحث والذي يضم المطالب التالية:

المطلب الأول: آثار الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الثاني: مخاطر الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الأول: آثار الصيرفة الإلكترونية

خلف الانتقال إلى العمل بالصيرفة الإلكترونية عدة آثار بعضها ايجابي حفز على انتشارها وبعضها سلبي يحاول التخفيف منها وهذه الآثار هي:

أولاً: الآثار الايجابية للصيرفة الإلكترونية:

توجد العديد من الآثار الايجابية للصيرفة الإلكترونية وهي¹:

1- انخفاض تكلفة أداء الخدمات المصرفية على شبكة الانترنت وهذا من خلال تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف، فتكلفة إنشاء موقع للمصرف عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد وما يتطلبه من مباني وتجهيزات ومستلزماتها الإدارية، وهذا ما يتوضح من خلال الجدولين التاليين.

¹ محمد عبد الحسين طائي، مرجع سابق، ص ص230، 231.

الجدول رقم 4: فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والانترنت

تذكرة الطيران	المعاملات المصرفية	توزيع البرمجيات	دفع الفواتير	
9,10	1,08	15,00	3,32 - 2,22	القنوات التقليدية
1,18	0,13	0,10 - 0,20	1,10 - 0,65	عبر الانترنت
%87	%89	%99 - %97	%71 - %67	نسبة التوفير

المصدر: مفتاح صالح، معارفي فريدة، البنوك الإلكترونية، المؤتمر العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، فيلادلفيا، الأردن 4-5 جويلية 2007، ص7.

أما بالنسبة للتكلفة عبر القنوات فيوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 5: تكلفة الخدمة عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية

تقدير التكلفة	قناة تقديم الخدمة
295+ وحدة	خدمة عبر فرع المصرف
56+ وحدة	خدمة من خلال مراكز الاتصال الهاتفي
4+ وحدة	خدمة من خلال الانترنت
1+ وحدة	خدمة من خلال الصرافات الآلية

المصدر عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الإلكترونية، مقال منشور على الموقع :

www.bank.org/arabic/period le 22-01-2016 a 19.03

2 - تقديم خدمات كاملة ومتنوعة وجديدة تتيح الصيرفة الإلكترونية خيارات أوسع للمتعاملين بها وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها إذ تقدم كافة الخدمات المصرفية التقليدية إلى جانب الخدمات الأخرى التي تتيحها صيغ التعامل عبر الانترنت.

3- زيادة كفاءة المصارف الإلكترونية نظرا لاتساع شبكة الانترنت وسرعة انجاز الأعمال مقارنة بالمصارف التقليدية فقد أصبح من السهل التعامل مع المصرف عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وكفاءة عالية.

أيضا توجد إيجابيات أخرى تتمثل في¹:

- سحب وإيداع الأموال في أي وقت حتى وان كان البنك مغلق؛
- التخفيف من الأعمال الورقية؛
- التعامل المشفر مع البيانات مما يعزز ويضمن سلامة وامن المعلومات ويعتمد نظام التشفير على آلية تغيير محتوى المعاملة أو الرسالة عن طريق استخدام برنامج معين محدد يطلق عليه مفتاح التشفير

¹وسيم محمد الحداد، مرجع سابق، ص ص 58، 59.

- وذلك قبل إرسال هذه المعاملة أو الرسالة إلى المرسل إليه على أن تتوفر لدى هذا المرسل إليه القدرة على استعادة محتوى المعاملة أو الرسالة في شكلها الأصلي قبل التشفير عن طريق استخدام العملية العكسية لعملية التشفير والتي تعرف باسم الحل¹؛
- تعدد وسائل الدخول إلى الشبكة فمن الممكن لمستعمل الهواتف الجواله الدخول إلى الشبكة أو مشاهدي التلفاز الرقمي بالمنزل عبر الانترنت...الخ²؛
 - الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية³؛
 - أما بنسبة لاجابياتها بالنسبة للاقتصاد الوطني فهي تساهم في الرفع من الناتج المحلي بفضل زيادة الدخل المالي للمصارف، وأيضا تزيد من الكفاءة الإنتاجية للمصارف والتي بدورها تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام⁴.

ثانيا: سلبيات الصيرفة الإلكترونية:

كما للصيرفة الإلكترونية ايجابيات لها سلبيات تتمثل في⁵:

- 1- احتمال تعرض الأموال لأفعال جرمية كالسرقة والاحتيال وغيرها عبر الوسائل الإلكترونية وخاصة اختراق الحسابات.
- 2- العجز عن حماية الخصوصية المتعلقة بالعملاء بسبب عمليات الاختراق.
- 3- صعوبة تشغيل واستخدام بعض أنظمة المصارف الإلكترونية.
- 4- التطور التكنولوجي المستمر مما يستوجب تحديث وتطوير الأجهزة والأنظمة بصورة مستمرة.
- 5- ظهور مشاكل مالية تتعلق بكيفية تحصيل الرسوم والضرائب على التبادل التجاري الإلكتروني وأيضا على أعمال الصيرفة الإلكترونية⁶.
- 6- إمكانية تهريب الأموال إلى الخارج مما يهدد اقتصاديات العالم⁷.

¹ أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 276.

² تناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، ص 41.

³ الحسن ولد محمد فال المؤهل، البنوك الإلكترونية، متاح على الموقع:

<https://ar.wikibooks.org/wiki>. le 12-02-2016 a 21.03

⁴ بحوصي مجدوب، سفيان بن عبد العزيز، واقع وأفاق البنوك الإلكترونية مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الثاني، العدد الثالث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية 2013 ص 62.

⁵ تادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص ص 79، 80.

⁶ حسين شحادة الحسين، العمليات المصرفية الإلكترونية (الصيرفة الإلكترونية)، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية مرجع سابق، ص 210.

⁷ منير الجنبهي، ممدوح الجنبهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2005 ص 19.

- 7- عدم الاتفاق على وجود سعر معين فيما يخص العملات الإلكترونية وما إذا كان ممكناً وجود سعر صرف موحد للعملات الإلكترونية التي تصدر في البلدان المختلفة وأيضاً إذا ظهرت وحدات نقد رقمية مقبولة التداول عالمياً فقد تفقد العملات الوطنية معناها وسيادتها على أراضيها.¹
- 8- التلصص على المعلومات وهو مصطلح يهدف إلى قراءة معلومات غير محمية أثناء انتقالها عبر شبكة الانترنت بهدف الاطلاع عليها واستغلالها لصالحه. وعملية التلصص عملية سهلة خاصة مع استخدام برامج خاصة مصممة للمساعدة في اكتشاف أخطاء الشبكة وتدعى برامج sniffing ويستخدم المتلصصون المعلومات لحسابهم الشخصي أو يبيعونها لشركات منافسة أو لمجرمي البيانات الذين يستخدمونها في السرقة.²
- 9- تعدد القوانين والتشريعات وتداخلها وتناقضها باعتبار أن العمل المصرفي الإلكتروني يكون عبر الحدود.
- 10- القرصنة الإلكترونية وما تخلفه من تدمير للمواقع وخسائر مالية ضخمة كما أنها تؤثر في سمعة البنك وبالتالي في قدرته التنافسية .
- 11- إمكانية تلاعب العاملين بالمواقع واستعمالها لأغراضهم الخاصة وتحويل الأموال الى حسابهم واكتشاف هذه التلاعبات يعد أمراً صعباً.
- 12- عجز التشريعات عن استيعاب والإحاطة بالعمليات المصرفية الإلكترونية نظراً لسرعة التطور والتغيير المستمر.
- 13- عدم قدرة المصرف المركزي على فرض رقابته على تحركات الأموال وخاصة وأنها تعرف بالسرعة الفائقة وذلك لاعتمادها على شبكة الانترنت.
- 14- إمكانية حدوث خلل ومشاكل في النظام بسبب انتشار الفيروسات مما يؤدي إلى توقف العمل وبالتالي حدوث خسائر كبيرة.

المطلب الثاني: مخاطر الصيرفة الإلكترونية

تواجه الصيرفة الإلكترونية جملة من المخاطر التي لازمت ظهورها وتطورها ومن خلال هذا المطلب سيتم التعريف بالمخاطر ذكر المخاطر التي تتعرض لها الصيرفة الإلكترونية مبادئ إدارتها والنماذج القانونية لإدارتها.

¹ عنان فاروق غنود، مرجع سابق، ص 585.

² وعود كاتب الانباري، السداد الإلكتروني، مجلة رسالة الحقوق العدد الخاص ببيروت، المؤتمر القانوني السابع، كربلاء، العراق، 2010، ص 214.

أولاً: مفهوم المخاطر:

إن الخطر لصيق بالعمل المصرفي سواء كان تقليدياً أو إلكترونياً، وتشغل المخاطر اهتمام الباحثين والاقتصاديين والمصرفيين لما لها من تأثير على العوائد المالية.

وقد عرفت المخاطر المالية على "أنها عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي"¹

كما تعرف أيضاً على أنها " المخاطر هي احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات"²

و المقصود بالخطر المصرفي هو "درجة أو احتمال وقوع المصرف بخسائر مالية"³

ويمكن القول أن المخاطر التي تواجهها الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تذبذب في نتائجها المالية.

ثانياً: أنواع مخاطر الصيرفة الإلكترونية

إن طبيعة العمل الذي توجهت إليه المصارف جعلها عرضة لأنواع جديدة من المخاطر تعرف بمخاطر الصيرفة الإلكترونية وهي عدة أنواع تتمثل أساساً في:

1- **المخاطر التشغيلية:** تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم وعدم ملاءمة تصميمها أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء⁴، كل هذه الأسباب قد تؤدي إلى اختلالات في العمل أو إمكانية توقفه نهائياً وتنتج هذه المخاطر عن:

أ - إمكانية اختراق حسابات البنك والتلاعب بالمعلومات أو محوها أو تغييرها وأيضاً استغلالها أو يكون هذا الاختراق إما من طرف العاملين بالبنك أو من خارجه ويحدث هذا بسبب عدم التأمين الكافي للنظم.

ب - عدم قدرة العملاء على استخدام الأنظمة أو إساءة استخدامها وهذا لعدم إحاطتهم بالإجراءات الوقائية والتأمينية وأيضاً بسبب سماح العملاء لأفراد آخرين باستخدام حسابهم واستغلال هؤلاء الآخرين لعمليات تبييض الأموال.

ج - عدم التصميم الجيد للأنظمة مما يؤثر على كفاءتها سلباً وبالتالي عدم القدرة على حل المشكلات وضعف أعمال الصيانة وعدم السرعة في حل المشاكل .

¹ طارق عبد العال حمادة، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص16.

² سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر 2005 ص 51.

³ موسى خليل متري، القواعد الناظمة للصيرفة الإلكترونية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 260.

⁴ منير محمد الجنبهي، ممدوح الجنبهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2006، ص 42.

2- **مخاطر السمعة:** تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية للاحتياجات ومتطلبات العملاء، وهو أمر لا يمكن تجنبه إلا بتكثيف اهتمام المصرف بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإلكترونية.¹

3- **المخاطر القانونية:** تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، ومن ذلك عدم وضوح توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية validity لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية.²

4- **المخاطر الإستراتيجية:** يرتبط هذا النوع من المخاطر بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارات العليا للمصارف، حيث تختلف عن بقية المخاطر كونها أكثرها عموماً واتساعاً من بقية المخاطر الأخرى، وتنشأ هذه المخاطر عن العمليات المصرفية الإلكترونية بسبب الأخطاء أو الخلل الذي قد يحدث نتيجة تبني استراتيجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها التي قد تقع فيها الإدارات العليا، وذلك نتيجة الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية في هذا الشأن من جهة أخرى، والمخاطر الإستراتيجية ترتبط بقضايا التوقيت فمثلاً قد تنشأ مخاطر إستراتيجية في حالة تباطؤ إدارة المصرف في إدخال التقنيات المصرفية الحديثة أو الإسراع في ذلك.³

5- **مخاطر أخرى:** بالإضافة إلى المخاطر المذكورة سابقاً والتي ترتبط أساساً بالصيرفة الإلكترونية توجد مخاطر أخرى تشترك فيها الصيرفة الإلكترونية مع نظيرتها التقليدية وذلك يحدث خاصة عند التوجه إلى القيام بالأعمال التقليدية عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية، فعلى سبيل المثال نجد أن استخدام الانترنت في منح الائتمان في الداخل والخارج يزيد من احتمالية إخفاق العملاء في تسديد التزامهم، ومن ثم زيادة المخاطر الائتمانية⁴، ومن المخاطر أيضاً مخاطر السيولة الناتجة عن زيادة سرعة سحب الودائع من قبل العملاء هذا راجع عن انتشار معلومات سلبية عن المصرف وانتشارها بسرعة بفضل الانترنت.

¹ بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، سبتمبر، 2003، ص 89.

² سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011، ص 244.

³ بن علي بن عزيز وآخرون، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر والمشتقات المالية الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 188.

⁴ بن علي بن عزوز، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر والمشتقات المالية الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 189.

ثالثا: مبادئ إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية

إن عملية إدارة المخاطر تقوم على مبادئ أساسية وهي:

1-تقييم الخطر: إن تقييم المخاطر يتطلب كخطوة أولى تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وذلك من خلال الإلمام بمختلف أنشطته، وكذلك التعريف بجميع الأخطار الناجمة عن تلك الأنشطة¹، وأيضا تشمل عملية تحديد المخاطر معرفة مدى تأثيرها على المصرف وعوائده، وتشمل عملية التقييم أيضا وضع حدود قصوى بما يمكن للمصرف أن يتحملة من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر²

2-الرقابة على التعرض للمخاطر وتشمل³:

ا-تنفيذ السياسات وإجراءات التأمين: والتي تتضمن:

- تحديد شخصية التعامل مع نظم التصديق؛

- ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات؛

- ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء؛

- ضمان عدم إنكار مرسل الرسالة لها.

ب-إجراءات التأمين الإضافية الخاصة بإصدار وسائل الدفع للنقود الإلكترونية: تتمثل في:

- الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي لحمايته من التزييف؛

- متابعة العمليات الفردية؛

- الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية لتتبع عمليات غسيل الأموال؛

- توافر شروط الأمان في البطاقات الذكية أو غيرها مع مراعاة وضع حد أقصى لما يخزن على البطاقة؛

- تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالمصرف من مجلس الإدارة والإدارة العليا وبين العاملين

بشان سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين؛

- استمرار تقديم وتطوير الخدمات؛

- وضع ضوابط للحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر خارج المصرف لتقديم الدعم الفني.

¹ المرجع السابق، ص 52.

² منير الجنبهي، ممدوح الجنبهي، البنوك الإلكترونية، مرجع سابق، ص 23.

³ عبد الرزاق خليل أحلام بو عبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل 2، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية، حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 23، 24 نوفمبر، 2004، ص 8.

3-متابعة المخاطر: تتم المتابعة من خلال اختيار النظم والقيام بالأعمال بأكثر كفاءة وهذا من خلال:¹

أ - إجراء اختبارات دورية للنظم: والتي يكون من ضمنها:

- إجراء اختبار مكان الاختراق الذي يهدف إلى تحديد وعزل وتعزيز تدفق البيانات من خلال النظم وإتباع إجراءات لحماية النظم من المحاولات غير العادية للاختراق؛
- إجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فاعلية إجراءات التأمين والوقوف على مدى اتساقها مع سياسات وإجراءات التأمين المقررة؛

ب- إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية:

تساهم المراجعة الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.

رابعاً: النماذج القانونية لإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية:

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى مختلف النماذج القانونية التي تطرقت إلى إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية وهي:

1- **نموذج لجنة بازل:** يجب على السلطات عند مراقبة المصارف والإشراف عليها التأكد أن لدى المصارف نظام إداري جيد وإستراتيجية واضحة عند مراقبة ومحددة وكافية للسيطرة على هذه المخاطر، وانطلاقاً من وجهة النظر هذه أعدت لجنة المدفوعات ونظام التسوية التابعة للجنة بازل وهي نفسها التابعة لبنك التسوية الدولي نموذجاً لحماية الأموال الإلكترونية، ووفق هذا النموذج تتضمن العناصر الأساسية لحماية نظام النقود الإلكترونية المحاسبة الدورية والمراقبة الداخلية المستمرة، والفصل بين المسؤوليات والمعلومات التي تصل إلى موظفي المصرف إضافة إلى الفحص الدوري والتطوير المستمر والفصل بين المسؤوليات والمعلومات التي تصل إلى موظفي المصرف، وأيضاً الفحص والتطوير المستمر لأجهزة الحاسوب وأنظمتها المعلوماتية والاستخدام المادي للمعلومات المنقولة إلكترونياً، ومجموعة هذه العناصر تشكل خط الحماية الأول ضد المخاطر ولذلك تقترح لجنة بازل وضع إستراتيجية متكاملة عند المصارف لمواجهة الأوجه الجديدة للمخاطر المالية في المصرف²، تضمن ثلاثة عناصر أساسية يمكن إيجازها على أنها إجراءات تقدير الخطر والسيطرة عليه أي على إمكانية التعرض للخطر وإدارته³:

أ- **تقدير الخطر:** تقدير المخاطر عبارة عن إجراءات مستمرة تتضمن ثلاثة مراحل:

¹ منير الجنيبي، ممدوح الجنيبي، البنوك الإلكترونية، مرجع سابق، ص 24.

² ميادة بلعياش، مرجع سابق، ص ص 100، 101.

³ موسى خليل متري، القواعد الناظمة للصيرفة الإلكترونية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان 2002، ص. ص 270-275.

- المرحلة الأولى: تشمل تحديد المخاطر التي يمكن للمصرف أن يتعرض لها، وذلك بعد تقدير أهميتها المالية.
 - المرحلة الثانية: تتضمن تحديد المخاطر التي يمكن للمصرف أن يتعرض لها وذلك بعد تقدير قيمة الخسائر التي يمكن للمصرف أن يتحملها عند تعرضه لمشكلة ما.
 - المرحلة الثالثة: هي آخر مرحلة للتقدير وهي تقدم على مقارنة الخطر، فيما إذا تواتر في وقت واحد ثم الفهم ومن ثم التأكد من إمكانية مواجهة المصرف لهذا الخطر المتعاضم.
- ب- الحد من التعرض للمخاطر:** وتتضمن هذه النقطة مجموعة من النقاط هي:
- حماية المصرف إلكترونياً: هو يعني تطبيق نظام الحماية من جهة والمراقبة الداخلية له من أجل المحافظة على تكامله وصحة عملياته وسرية المعلومات التي يحتويها.
 - الاتصال والحوار المستمر بين إدارة المصرف والأطراف المهمة والعليا في المصرف، حول سياسة الصيرفة الإلكترونية الواجب إتباعها من قبل المصرف وفق الخطة الموضوعية من قبل إدارته.
 - تحديث المتطلبات الإلكترونية وتطويرها: عن طريق الفحص الدوري والمستمر للأجهزة والنظم وعمله ونتائجها يمكن للمصرف استعمال نظام محوري وأساسي لتطوير أجهزته ونظام عمله.
 - إرشاد وتثقيف العميل: من المهم تثقيف العميل والمستهلك بشكل مستمر عن الخدمات المصرفية الجديدة، وعن إجراءات طيفية لحل الأخطاء فمثل هذه الإجراءات تساعد في حماية المستهلك واحترام قواعد خاصية المعلومات، وهذا يساعد في الحد من خطر سوء السمعة للخدمات المصرفية المقدمة من مصرف ما.
 - وضع خطة مضادة للأعطال الإلكترونية: تتضمن اعتماد إجراءات معينة في حالة حدوث أي خلل أو عطل في عمليات الصيرفة أو الأموال الإلكترونية، هذه الإجراءات أو النظام المضاد يجب أن يشمل عمليات تسمح باستعادة المعلومات المفقودة أو إصلاح تلف قد يحصل، إضافة إلى وجود خدمة مستعجلة (إسعاف) دائمة بين الموظفين والمستهلك، إضافة إلى وجود مزود خدمات أساسي يتم استبداله مباشرة بالمزود الآخر وهذا يجعل المصرف يتفادى خسارة العمل والمرتبطة بالخلل الإلكتروني.
- ج- مراقبة المخاطر:** وتتضمن:
- الفحص المستمر لنظام العمليات المصرفية: إن الفحص المستمر لنظام العمليات المصرفية يساعد على إظهار العمليات غير الطبيعية في وقتها والوقاية من مشاكل خلل محتملة في النظام الإلكتروني، كما يبين مثل هذا الفحص الدوري الغموض أو عدم الدقة في التصميم ووضع النظام بالمصرف موضع التنفيذ.
 - تدقيق الحسابات: يمكن أن يكون تدقيق الحسابات بواسطة خبراء عاملين بالمصرف أو من طرف شركات تدقيق حسابات مستقلة عنه، ويساعد تدقيق الحسابات في وضع ميكانيكية لبيان الأخطار وللتقليل

قدر الإمكان من مخاطر عمليات الصيرفة الإلكترونية، حيث أن الوظيفة الأساسية لمدققي الحسابات هي التأكد من أن المعايير الواجب إتباعها، يتم تطبيقها وأن المصرف يتعامل معهما بدقة.

وبهذا يمكن القول بأن نموذج بازل تطرق إلى أعمال الصيرفة الإلكترونية ومخاطرها وأيضا العقود الإلكترونية لكنه اغفل التوقيع والتشفير الإلكترونيين.

2- **نموذج الاتحاد الأوروبي:** يسعى الاتحاد الأوروبي حاليا إلى اعتماد تشريع موحد يتناول حلول لمشاكل قانونية مختلفة في التجارة الإلكترونية مثل العقود الإلكترونية أو إبرامها والتوقيع الإلكتروني... الخ، ضمن هذا المسعى أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد الأوروبي عام 1997 وثيقة بعنوان مبادرة الاتحاد الأوروبي في التجارة الإلكترونية، وقد شملت هذه الوثيقة اقتراحات اعتماد نظام قانون لمقدمي الخدمات الإلكترونية في السوق الأوروبية، فقد أظهرت هذه الوثيقة أهمية حماية النظم القانونية وأدواتها مثل التوقيع الإلكتروني وحماية وسائل الدفع الإلكترونية وصحة العقود الإلكترونية.¹

- صحة العقود الإلكترونية: يتطرق مشروع التوجهات إلى متطلبات إبرام العقد الإلكتروني وإعداد الطرق التقنية للتأكد من صحة الإيجاب والقبول والاعتراف بقانونيتها من جهة، والاعتراف بصحة إبرام هذه العقود من جهة أخرى، حيث يعرف التوقيع الإلكتروني بأنه بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسائل وبيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة منطقيا يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات، ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات²

وقد أكدت التعليمات على ضرورة اعتماد نظام أو معيار دولي واحد بهذا الخصوص، والتوسع في اعتماد التوقيع يقود حتما إلى توسيع التجارة الإلكترونية بما في ذلك العمليات المصرفية وطرق الدفع الإلكترونية، لأن المعيار الدولي يعني الاستقرار والحماية للعمل التجاري ويقلل من مخاطر الاحتيال والمخاطر الأخرى³

3- **النموذج المقدم من هونغ كونغ:** لدى هونغ كونغ إحدى أفضل نظام شبكة الاتصالات الإلكترونية في آسيا، حيث عمل فيها أكثر من 130 شركة تقدم خدمات الانترنت، كما قامت هونغ كونغ في نهاية 1996 بإنشاء إحدى أكثر الوسائل تطورا في العالم لوسائل الدفع الإلكترونية⁴.

¹ سحنون محمد النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص 278.

² ميادة بلعياش، مرجع سابق، ص 101.

³ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص 285.

⁴ موسى خليل متري، مرجع سابق، ص 285.

وقامت اللجنة القيادية المشرفة على تعزيز البيئة المالية بهونغ كونغ بتطوير نموذج خاص حول إدارة مخاطر الخدمات المالية والذي أساسها مخاطر الأوراق المالية والسوق الثانوية، بالإضافة إلى الصفقات الإلكترونية المستعملة في الصيرفة الإلكترونية¹، ويتألف هذا النموذج من أربعة عناصر هي: ²

أ- **اتفاقية مقاصة واحدة**: للوصول إلى إدارة مخاطر بشكل ممتاز يجب أن يكون هناك نظام مقاصة واحدة للمستندات المالية والسوق الثانوية، مثل هذا النظام سوف يجلب المستثمرين لأنه سوف يسمح للسوق المالية من إنجاز عملية مقاصة سليمة وازدياد السيولة في الأسواق، وتمنح إدارة حدة للمخاطر وفق أفضل المعايير الدولية ولكي تكون اتفاقية المقاصة متكاملة يجب أن تشمل العناصر التالية:

- نظام أو هيكل مقاصة لمجموع الحسابات؛
- إنشاء إدارة مقاصة مباشرة؛
- نظام مقاصة مباشر للأموال بين المصارف.
- وتكمن أهمية النظام الموحد للمقاصة في كونه:
- يؤمن إدارة المخاطر للمشاركين في سوق الأموال من خلال تقديم نظرة شاملة عن المخاطر في السوق؛
- يؤمن نظام المقاصة البسيط الفعال التقليل من مخاطر التقلص والسيولة بواسطة شبكة تقلص بين المصارف؛
- يؤمن استعمال فعال لسيولة رأس المال.

ب- **إجراءات مباشرة بين المستخدمين**: يؤدي إلى تخفيض سعر الاتصالات والتبادل، تتضمن بدأ الصفقات المالية وإكمال وإجراءاتها بطريقة عملية من بداية الصفقة إلى إجراء تقاص نهائي، من متطلبات الإجراءات المباشرة بين المتعاملين في التسوق المالي هو أن تكون للوثائق الإلكترونية قيمة قانونية، وأيضاً يجب أن تكون هناك شبكة ارتباط في الكمبيوتر ونظام للدفع الإلكتروني له قواعد عدة منها تحسين تسريع تبادل المعلومات وزيادة الفعالية مما يؤدي إلى تخفيض الأخطار الناتجة عن مخاطر التقاص ومخاطر السوق.

ج- **سوق للأوراق المالية الإلكترونية**: إن وجود سوق للأوراق المالية الإلكترونية يلغي كل المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية الورقية، ويقلل سعر التكلفة في نقل الملكية وحفظها ويعزز من إجراءات نقل ملكية الأوراق المالية، ومن أجل نقل السوق المالي إلى سوق مالي إلكتروني يجب:

- إصدار أوراق مالية جديدة إلكترونية؛
- إبدال الأوراق المالية القديمة بأوراق إلكترونية أو تشجيع هذا التحويل؛

¹ميادة بلعياش، مرجع سابق، ص 102.

²حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ص 285 - 290.

- اعتماد أموال إلكترونية في تجارة الأوراق المالية الإلكترونية.

د- هيكلية تقنية مفتوحة وعملية آمنة: وهذا من اجل إزالة أي عائق معين لتساعد على دخول السوق المالية بكل يسر وسهولة وسيصبح في متناول يد المستثمر أينما وجد، وقد أوصت اللجنة في هذا الموضوع لتكون التقنية موضوع التنفيذ اعتمادا على ما هو متعارف دوليا، فقامت بالبحث في الأنظمة المستخدمة في الوقت الحاضر مثل خطة بورصة باريس التي تجمع بين السوق المالية والقانونية معا.¹

المطلب الثالث: التحديات القانونية للصيرفة الإلكترونية:

إن التحديات التي تواجه انتشار وتوسع الصيرفة الإلكترونية تشغل تفكير واهتمام الباحثين والاقتصاديين، وتتمثل في:

أولاً: التعاقد المصرفي الإلكتروني وإثباته:

تقوم العمليات المصرفية الإلكترونية على تبادل المعلومات والمفاوضات والاتفاقات والعقود، وكلها تتم بالوسائل الإلكترونية عبر شبكة الانترنت وغيرها، إلا أن ما تتعرض له هذه الاتفاقيات هو التوقيع والإثبات، وقد أثارت وسائل الاتصال الحديثة التساؤل حول مدى صحة العقود المبرمة بالوسائل الإلكترونية والبريد وما يتصل به من حجية الرسائل الإلكترونية والبريد الإلكتروني، ففي ظل غياب المعايير والأنظمة القانونية التي توضح الطبيعة الحقوقية للبيانات وتسمح بقبولها كأدوات إثبات، كما أشارت هذه الوسائل مسألة مدى قدرة الغير على التلاعب بمضمون تلك الرسائل والعقود إضافة إلى إشكاليات قانونية عديدة، مثل مكان وزمان إبرام العقد، والقانون الواجب التطبيق عليه، والجهة القضائية المختصة لفض النزاعات التي قد تنجم عنه.

ثانياً: أمن المعلومات المصرفية:

إن كل من الصيرفة الإلكترونية وكذا التجارة الإلكترونية جزء رئيسي من أمن المعلومات ونظم التقنية العالية عموماً²، والحماية التقنية لا تكتمل إلا بالحماية القانونية، فالمطلوب هو وضع إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات تشمل المصرف وموقعه، ونظم الحماية الداخلية بالإضافة إلى إستراتيجية الحماية من الاختراقات الداخلية والخارجية للأنظمة المصرفية وما تخزنه من معلومات سرية خاصة بالمصارف وبالعملاء³، وترتبط الحماية القانونية بأمن المعلومات كونها الإطار التشريعي الذي يجرم الأفعال التي

¹ جلال عايد الشورى، مرجع سابق، ص 126.

² خياطة عبد الله، مرجع سابق، ص 117.

³ احمد سفر، مرجع سابق ص 104.

تمس بأمن المعلومات بالإضافة إلى أنها تتولى وضع مختلف القوانين والمواد للمعاقبة على تلك الأفعال خاصة فيما يتعلق باختراق الأنظمة وعمليات القرصنة.

ثالثا: تحديات وسائل الدفع:

تتسارع وسائل الخدمة الإلكترونية منذ سنوات دون أن يواكبها في العديد من النظم القانونية تنظيم قانوني يناسب تحدياتها¹، إن الاتجاه السائد نحو المال الإلكتروني بديلا عن المال الورقي يجعل المعايير والقواعد والنظريات تتغير تدريجيا لتصبح أكثر ملاءمة مع المفاهيم الجديدة للمال ووسائله وصولا إلى بناء قانوني يسهل على إدارات المصارف التعامل مع تحديات العمليات المصرفية الإلكترونية، خاصة التي تتمثل في مشاكل وسائل الدفع والوفاء بالالتزامات وتقديم الخدمات وغيرها مع مراعاة خصوصيات العمليات المصرفية الإلكترونية².

رابعا: التحديات الضريبية:

إن طبيعة العمليات المصرفية الإلكترونية تطرح إشكالية النظام الضريبي الواجب التطبيق على تلك الأنشطة بسبب عدم إمكانية تحديد مكان إجراء تلك العمليات، وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية عدم فرض ضرائب على الأنشطة التجارية الإلكترونية، وتجري الدول الأوروبية دراسات وأبحاث حول أهمية هذا التوجه وأثاره، لأن فرض الضرائب على هذا النوع من الأنشطة يتطلب أنظمة ضريبية مختلفة عن الأنظمة التقليدية من ناحية تحديد المكلفين وتحقيق الضريبة وتأديتها³.

هذا بالإضافة إلى ضرورة التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي في مجال الأنظمة الضريبية، وتتجه منظمة التجارة العالمية Trade organisation Lawton-Word، إلى عدم فرض رسوم جمركية على التبادل التجاري الإلكتروني⁴.

خامسا: التحديات الخاصة بالسياسة النقدية:

تفرض تحديات الصيرفة الإلكترونية تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال دور السياسة النقدية في مراقبة حركة رؤوس الأموال، وسعر الصرف⁵. ويعتبر هذا التحدي من أهم التحديات التي تواجه عمل الصيرفة الإلكترونية بحيث تعرف السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي يتم وضعها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كالأستقرار للأسعار وتحقيق معدل نمو من خلال مجموعة من الأدوات، وكل هذا

¹ خيابة عبد الله، مرجع سابق، ص 119.

² أحمد سفر، مرجع سابق، ص 105.

³ نادر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 151.

⁴ أحمد سفر، مرجع سابق، ص 105.

⁵ رايح عرابية، دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص 19.

بغرض التحكم في السيولة في الاقتصاد والرقابة على حركة رؤوس الأموال ولكن وفي ظل الصيرفة الإلكترونية أين تتم المعاملات بشكل سريع جدا وأيضا زيادة تدفقات الأموال دوليا تقل قدرة البنك المركزي في مراقبتها هذا من جهة وأيضا بسبب تعدد المصدرين لوسائل الدفع الإلكترونية، وهذا ما قد يؤدي إلى إضعاف السياسة النقدية في التحكم فيها.

خلاصة الفصل الأول:

إن نشأة الصيرفة الإلكترونية مقترنة بظهور النقد الإلكتروني والتوجه إلى تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الوسائط الإلكترونية، وكان الفضل في ظهورها إلى التطور التكنولوجي بالإضافة إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية وأيضاً إلى التوجه إلى استعمال التجارة الإلكترونية، ونجاح الصيرفة الإلكترونية يعتمد على توفير البنية التحتية والكوادر البشرية والتفاعل المستمر مع المتغيرات الإستراتيجية.

يتطلب تطبيق الصيرفة الإلكترونية هيكله الخدمات المقدمة وتحويلها من خدمات تقليدية إلى أخرى إلكترونية بالإضافة إلى توفير مختلف القنوات التي تسمح بتطبيق الأكيد لها كتوفير الصرافات الآلية ومصارف الهاتف والانترنت، بالإضافة إلى إتاحة مختلف وسائل الدفع الإلكترونية.

أدى التوجه إلى استخدام الصيرفة الإلكترونية إلى تحقيق جملة من الآثار الإيجابية والسلبية كما أن هذا التوجه جعلها عرضة إلى أنواع حديثة من المخاطر، وهذا ما استوجب خلق آليات ونماذج قانونية لإدارتها كنموذج لجنة بازل ونموذج الاتحاد الأوروبي، وبالإضافة إلى هذه المخاطر تواجه الصيرفة الإلكترونية العديد من التحديات خاصة في المجال القانوني والضريبي والأمني.

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن أهم دافع لظهور الصيرفة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المصارف.
- أن التطبيق الحقيقي للصيرفة الإلكترونية يتطلب توفير مختلف القنوات الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني.
- التطور المستمر في المجال الإلكتروني وخاصة المستخدم من قبل المصارف جعلها عرضة للعديد من التحديات خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية أين تضعف فعاليتها نظراً للتحول السريع للأموال وتعدد مصدري النقود الإلكترونية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة

النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، وذلك بتدخل السلطة النقدية في مختلف المجريات الاقتصادية النقدية للتأثير على حجم النقود في الاقتصاد، وبالتالي بلوغ أهدافها المسطرة، من خلال استعمال مجموعة من الأدوات والقنوات التي تمكنها من امتصاص السيولة الزائدة في حالة التضخم أو ضخها في حالة الركود، وكل هذه الأدوات والأهداف يقوم بتحديدتها المصرف المركزي لما يملكه من صلاحيات كافية، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مدخل عام حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني: استقلالية المصرف المركزي وأهميتها في تطبيق السياسة النقدية.

المبحث الثالث: الجوانب الأساسية للسياسة النقدية.

المبحث الأول: مدخل عام حول السياسة النقدية.

إن زيادة أهمية النقود وزيادة تداولها في الاقتصاد أدى إلى الاهتمام بخلق عملية تنظم حجمها في الاقتصاد، وهذه العملية تعرف بالسياسة النقدية، وقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية لما لها من دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي والحفاظ على استقرار العملة، ووضع السياسة النقدية لا يكون عشوائياً وإنما بعد جمع المعلومات من كافة القطاعات التي تؤثر فيها وذلك لتحقيق أهدافها بفعالية عالية. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية تعريفها وأهميتها.

المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية.

المطلب الثالث: أهداف وأنواع السياسة النقدية.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية، تعريفها وأهميتها.

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تطور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس الاقتصادية، بالإضافة إلى تعريفها والأهمية التي تحققها في الاقتصاد.

أولاً: تطور السياسة النقدية

يعتبر تطور السياسة النقدية متماشياً مع التطور الاقتصادي وتطور مفهوم السياسة النقدية كان لصيقاً بتطور المدارس النقدية وأول ظهور لهذا المصطلح كان في القرن التاسع عشر أين ظهرت الدراسات المنظمة لمسائل السياسة النقدية، وزاد الاهتمام بها ببروز الأزمات النقدية وارتفاع معدلات التضخم، ويمكن تلخيص مراحل تطور مراحل تطور السياسة النقدية في عدة مراحل حسب عدة مدارس نقدية .

1- المرحلة الأولى: نظرية كمية النقود:

في بداية القرن العشرين كانت الفكرة السائدة هي فكرة حيادية النقود وهذا حسب المفكر الاقتصادي الكلاسيكي "جون باتيست ساي" وقانونه القائل بأن العرض يخلق طلباً مساوياً له، وأن النقود هي مجرد غطاء للمبادلات لا أكثر، ومع تطور الفكر الكلاسيكي بدأت تظهر أهمية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، وهذا من خلال كمية النقود، وفي ظل هذه الأخيرة ظهرت

معادلتان مهمتان وهما معادلة المبادلات لفيشر عام 1911 وأما الثانية فعرفت بمعادلة كامبردج نسبة إلى الجامعة التي تضم أصحاب هذه المعادلة¹، وقد تضمنتا ما يلي:

أ - معادلة المبادلات: وتؤكد معادلة المبادلات تطابق قيمة مجمل المعاملات في الاقتصاد مع حاصل ضرب كمية النقود في سرعة دورانها وفق المعادلات التالية²:

$$m.v = p.t$$

حيث:

m: كمية النقود

p: المستوى العام للأسعار

v: سرعة دوران النقود

t: مجمل المبادلات في الاقتصاد

وقد جاءت هذه النظرية بفكرة جديدة هي سرعة الدوران غير أنها افترضت أنها ثابتة في المدى القصير، مما قلل من أهمية هذا العنصر في التحليل، إذن تتحقق ثبات المبادلات في المدى القصير يجعل:

$$\Delta m = \Delta p$$

أي أن التغير في كمية النقود لا يؤثر إلا في المستوى العام للأسعار، وقد ركزت على قيمة النقود ولذلك انصب تحليلها على جانب العرض .

ب - معادلة كامبردج: جاءت هذه المعادلة نظرا للنقص في المعادلة السابقة وباعتبار أن الظاهرة تشمل جانبيين العرض والطلب، وقد أخذت الصيغة التالية³:

$$m = k.p.t \quad \text{حيث } k = 1/v$$

تتركز معادلة كامبردج على مكونات الطلب على النقود من خلال تحليل حجم الأرصد التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها، لذلك فإن المعلمة k تعبر عن متوسط نسبة الدخل الذي يرغب الأفراد

¹ فتحة بناني، السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2000-2009، ص 101

² المرجع السابق، ص 101.

³ فؤاد مطاطة، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية - حالة تطبيقية على الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996-1997، ص ص 43، 44.

الاحتفاظ به وعدم إنفاقه، وعليه فإن الطلب على النقود قد لا يساوي عرض النقود في فترة محددة ويعود التغيير إلى عدة عوامل:

- سلوك الأفراد وتوقعاتهم على المدى القصير.
 - تغيير أسعار الفائدة التي تلعب دورا أساسيا في تحديد الأسعار وبالتالي الطلب على النقود.
- ومن هنا ظهرت الأهمية البالغة من طرف السلطات النقدية للاهتمام بالسياسة النقدية والمحافظة على ثبات الأسعار، من خلال كميات النقود المطلوبة والمعروضة. ولقد استعملت السياسة النقدية قبل أزمة لكساد عام 1929، كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، لكن حدوث الأزمة اثبت عجز مساهمة النظرية النقدية الكلاسيكية في معالجتها وبالتالي عجز السياسة النقدية في الخروج منها¹.

2 - المرحلة الثانية: (النظرية الكينزية) تضمنت نظرية كينز ما يلي²:

أن المنطلق لدى كينز في مسألة النقود هو التساؤل عن الدوافع الأفراد للاحتفاظ بالنقود بدلا من الأوراق المالية وقد ذكر ثلاثة دوافع هي:

1-دافع المبادلات 2-دافع الحيطة 3-دافع المضاربة

ويعتمد كل من دافع المبادلات والحيطة على الدخل وبعض العوامل الأخرى، ويمكن أن نكتب الطلب على النقود بدافع المبادلات على الشكل التالي $mt=f(y ; \dots)$ وان نكتب الطلب على النقود بدافع الحيطة على الشكل التالي:

$$M_p = f(y ; \dots) = KPY$$

أي أن الطلب على النقود لغرض المبادلات والحيطة يمكن أن يأخذ الشكل التالي:

$$MT + MP = (KT + KP)Y$$

وقد يتأثر هذا الطلب بمعدل الفائدة وخاصة إذا كانت معدلات الفائدة مرتفعة.

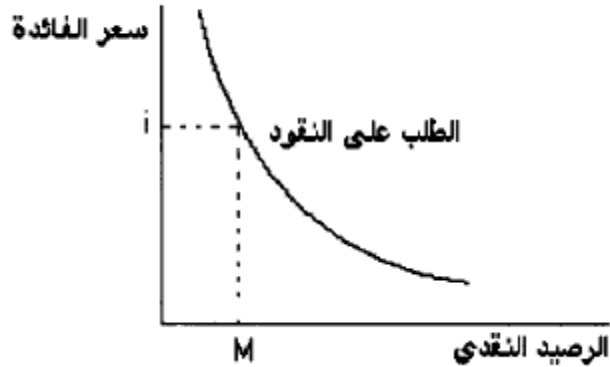
أما الدافع الثالث أي دافع المضاربة فيعتمد على معدل الفائدة وتكون العلاقة بينهما عكسية كما

في الشكل رقم 1 يمكن أن تكتب على الشكل: $MS = F(i ; \dots)$

¹فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 10.

²فؤاد مطاطة، مرجع سابق، ص 45، 46.

الشكل رقم 2: الطلب على النقود.



المصدر: فؤاد مطاطلة، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية- حالة تطبيقية على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، الجزائر، 1996-1997، ص 46.

من الشكل يتضح أن العلاقة التي تربط بين الرصيد النقدي وسعر الفائدة هي علاقة عكسية أي انه كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة.

ويمكن اعتبار دافعي المبادلات والحيفة بمثابة دافع واحد هو دافع تفضيل السيولة بمعنى أن الأفراد والمستثمرين يقومون بتعديل أصولهم المالية تبعاً لسنوية مردوديتها، إذ يميلون إلى الاحتفاظ بالأوراق النقدية أكثر من الأوراق مالية (طويلة الأجل) عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، وإلى الاحتفاظ بالأوراق نقدية أقل من الأوراق المالية عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة وهو سلوك يدخل في إطار السلوك العادي لأي فرد .

إن ما يلاحظ من خلال النظرية الكينزية هي دعوة كينز لاستعمال الأدوات المالية لتعويض العجز في الأدوات النقدية، وهو ما يشير إلى تفضيله للسياسة المالية، وهذا للخروج من أزمة الكساد، أين فشلت السياسة النقدية عن تجاوزها، وهكذا بدا لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية¹، ومن خلال وظائف النقود التي وضعها كينز فإنه وحسب منظوره أن السياسة النقدية ليست محايدة كما كان سائد عند الكلاسيك.

3- المرحلة الثالثة: النظرية الكمية الجديدة: من خلال النظريتين السابقتين لوحظ أن النظرية الأولى ركزت على أهمية عرض النقود في حين أن النظرية الثانية اهتمت بالطلب على النقود، وما لوحظ أيضاً هو اختفاء دور السياسة النقدية بالنسبة لكينز وأنصاره وبناء على هذه النقطة انبعثت نظرية الكمية والتي تعتبر امتداداً لنظرية الأولى ومن أهم روادها "ميلتون فريدمان".

¹ مخلوف ساقه، واقع وتطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي 1990-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر، 2012، 2011، ص 7.

وقد أعادت مدرسة شيكاغو وعلى رأسها ميلتون فريدمان صياغة النظرية الكمية في صورة حديثة يطلق عليها النظرية الكمية الجديدة، وحسب فريدمان فإن التضخم ظاهرة نقدية بصفة رئيسية، وأن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي¹، بالإضافة إلى أن التحكم في عرض النقود يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي².

وقد شكك أيضا النقديون في كفاءة السياسة المالية وبينوا أنها تؤدي فقط إلى آثار توزيعية بين القطاع العام والقطاع الخاص نظرا لأن زيادة النفقات العامة تصطحب غالبا بانخفاض في الطلب بنفس النسبة.³

4- المرحلة الرابعة: التوفيق بين السياستين: احتدم الجدل في الفكر الاقتصادي بشأن السياسة المالية والسياسة النقدية، خاصة بعد ظهور نقائص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع... ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوي السياسة النقدية وفعاليتها، وعدم فعالية السياسة المالية، وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام، في المقابل يظهر أنصار السياسة المالية دافعا عن توجهاتهم فهم يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي... ويعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكمل للسياسة المالية لكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية... وهذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي 'والتر هيلر' الذي نادى بعدم الميول لسياسة معينة بل طالب بضرورة عمل مزج لكل من أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية حتى يتسنى لها التأثير الفعال على النشاط الاقتصادي⁴.

ثانيا: تعريف السياسة النقدية

حظيت السياسة النقدية باهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين وقد خصوها بالعديد من التعاريف كل تعريف يعبر عن زاوية نظر مختلفة، وعرفت:

"هي عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقود بشكل خاص والأداء الاقتصادي بشكل عام"⁵.

¹ مخلوف ساقه، مرجع سابق، ص7،

² بناني فتحة، مرجع سابق، ص 102.

³ صالح عبد القادر، السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي - تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة عنابة، الجزائر، 1998-1999، ص102.

⁴ مخلوف ساقه، مرجع سابق، ص8

⁵ صفاء غدير غدير، السياسة النقدية والمالية ودورها التنموي في سوريا، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص32.

"هي التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدات النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة"¹

"مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد"²

"بأنها أهداف المصرف المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة، وشروط الائتمان، وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات الرئيسية متمثلة في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم".³

من خلال مجمل التعاريف السابقة نلاحظ أن السياسة النقدية تتكون من عدة عناصر يجب أن يتضمنها تعريف السياسة النقدية وهي:

- السلطة المسيرة لها وعادة ما تتمثل في المصرف المركزي؛
- مختلف الإجراءات والتدابير التي تسيّر وتنظم العمل؛
- الأدوات المستخدمة من أجل تحقيق السياسة؛
- الأهداف المسطرة من أجل تحقيق السياسة؛
- أيضا تكون السياسة منظمة وقابلة للرقابة فانا عادة ما يتم وضع مجال زمني لتتبعها والتأكد من السير الجيد لها وقدرتها على تحقيق الأهداف وهذه المدة غالبا هي سنة واحدة.

ومن خلال العناصر يمكن تقديم التعريف التالي:

السياسة النقدية هي: مختلف الإجراءات والقوانين والتدابير التي تضعها السلطة النقدية المتمثلة في المصرف المركزي، من أجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها الحفاظ على استقرار الأسعار، التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة، وهذا بالاعتماد على جملة من الأدوات مباشرة أو غير مباشرة لبلوغ الأهداف المرجوة في فترة زمنية عادة ما تكون السنة.

¹ حسين كامل الفهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، جدة، السعودية، 2006، ص: 14.

² إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر -2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، ص 9.

³ نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية 1970-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص 10

ثالثا: أهمية السياسة النقدية:

تؤدي السياسة النقدية دور هاما في الاقتصاد الوطني بحيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيه والتأثير على مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، وتزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في البلدان النامية إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية بحيث تأخذ المسار التالي:

سياسة نقدية مكونات ← الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية.

فضعف الأسواق المالية والنقدية تجعل الآثار المترتبة على كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية (البدايل الحقيقية)، لذلك يمكن القول أن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط يبدو أكثر أهمية البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة.¹

وبالتالي نقول أن للسياسة النقدية أهمية بالغة في تحديد اتجاهات النشاط الاقتصادي وتركيبه، وهذا الاتجاه يختلف حسب تطور الدول، فالدول المتقدمة تسعى إلى الحفاظ على المستوى التشغيل الكامل في ظل الاستقرار النقدي خاصة في أوقات التضخم، في حين تهدف الدول النامية من خلال سياستها النقدية إلى توفير التمويل لتحقيق التنمية.

وبذلك تبدو أهمية السياسة النقدية فيما يمكن أن تحققه لضمان تأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية سواد لوظائفها الفنية باعتبارها وسيلة تبادل ومقاسا لقيم ومستودعا للثروة، وهي ضرورة لمسيرة النشاط الاقتصادي واستمراره وتطوره، أو تعلق الأمر بوظائفها الحركية التي تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي واتجاهه ومعدلات نموه من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة.²

المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

عند وضع السياسة النقدية على السلطة النقدية أن تجمع عدة معلومات من مختلف القطاعات ذات الأهمية التي تؤثر وتتأثر بها بشكل مباشر، والتي تؤدي دورا فعالا ومهما في القطاع الاقتصادي، وهذه الوحدات هي القطاع العائلي، القطاع الحكومي، قطاع المال الخاص والعام، قطاع الأعمال، والقطاع الخارجي وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب .

¹ عيسى الزاوي، اثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر - ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص16.

² صالح الصالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، دبي، الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2015، ص13.

أولاً: قطاع الحكومي وقطاع العائلات:

1- القطاع الحكومي: يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزاً هاماً في الاقتصاد، على الرغم من تنامي دور السوق في كثير من البلدان العالمية، لأن دور القطاع الحكومي يبقى عاملاً أساسياً في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقاً من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها.¹

وباعتبار أن القطاع الحكومي يقوم بالإفناق سواء في شكل إعانات أو دعم فهو يمثل نوع من التدفق النقدي للاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى يفرض القطاع الحكومي الضرائب والرسوم هذه الأخيرة تمثل منافذ لامتصاص النقد وأيضاً الإقراض لسد العجز في الموازنة، هنا نقول أنه يجب على السياسة النقدية جمع مختلف المعلومات حول هذا القطاع لما له من تأثير على الوضع الاقتصادي.

2- القطاع العائلي: ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على استهلاك حيث يقوم هذا القطاع شراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول التي يحصل عليها من تأجير عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال)، فهذا القطاع يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عوامل الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص كما أن قطاعات العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاضاً في الإفناق الكلي إذ تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإفناق الاستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.²

ثانياً: قطاع الأعمال:

يعرف قطاع الأعمال العام في المعاجم الاقتصادية على أنه ذلك القسم الذي يعنى بصفقات الحكومة، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات، وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الانفاقية والاستثمارية، أما قطاع الأعمال الخاص فهو الذي يهتم بصفقات الأسر حيث تتلقى الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإفناق ورغم الاختلاف بينهما إلا أن الدولة تتدخل في قطاع الأعمال مهما كان نوعه سواء بفرض الضرائب وتخفيضها من أجل تشجيع الإنتاج وقطاع الأعمال يعكس عرض النقود خاصة في الدول المتقدمة حيث يعكس الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد النقدي، ولهذا على السلطة النقدية تجميع معلومات حول هذا القطاع من أجل وضع أهدافها واستراتيجياتها.

¹ اكن لونيس، مرجع سابق، ص 17.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية - المفهوم - الأهداف - الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 110.

ثالثا: القطاع المالي العام والخاص:

يعنى القطاع المالي بتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع الاقتصادية وأيضا لأصحاب العجز تلبية لاحتياجات الاقتصاد، فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ثم تقوم بالاقتراض من جهاز المصرفي (أما المصارف التجارية أو المصرف المركزي)، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالاقتراض ويتولى المصرف المركزي إدارة سياسة النقدية.

وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية في المصرف المركزي، كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروض استهلاكية واستثمارية كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص والعام

كل هذه المعلومات يجب على السياسة النقدية الإحاطة بها نظرا لأهميتها البالغة.

رابعا: القطاع الخارجي:

أصبحت الدول مرتبطة ببعضها البعض، وبسبب عدم كمال السوق فإن الدولة تلجأ إلى دول أخرى من أجل الإشباع والتبادل التجاري استيرادا وتصديرا وهذه العملية تشكل عرضا وطلبا للعملة الوطنية أو ما يعرف بسعر الصرف، وأيضا ينعكس سعر الصرف من خلال تدفقات رؤوس الأموال الداخلية والخارجية إلى البلد، ومن هنا يتضح أن النقود هي وسيلة التبادل، مما يحتم على السلطة النقدية المحافظة على الاستقرار وأيضا متابعة كل التغيرات الطارئة من أجل أن يكون تحديد الأهداف واضحا وصحيحا.

المطلب الثالث: أهداف وأنواع السياسة النقدية

تسعى السلطة النقدية من خلال تنفيذ السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف، وفي ظل تحقيقها قد تكون السياسة النقدية إما توسعية أو انكماشية ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهداف السياسة النقدية وأنواعها

أولاً: أهداف السياسة النقدية

إن أهم عنصر في السياسة النقدية هو مجموع الأعمال التي تصبو إلى تحقيقها، لكن الجدير بالذكر أنه لا يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية مباشرة، فتحقيق الأهداف النهائية تعتبر عملية مرحلية

بحيث يجب تحقيق الأهداف الأولية ثم الوسطية فالنهائية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف هذه الأهداف.

1- الأهداف الأولية: هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، وهي تستخدم للتأثير على الأهداف الوسطية،¹ وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات وهي:

أ- مجمعات الاحتياطات: وتضم كل من القاعدة النقدية، مجموع الاحتياطات المصارف، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، حيث أن الاحتياطات المصرفية تشمل ودائع المصارف لدى المصرف المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن المصارف، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على الودائع في المصارف الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية النقود المخصصة) وقد اختلف المصارف المركزية حول ما هو المتغير أو المجمع المالي الأكثر فاعلية وسهولة، وبمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن المصرف المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي².

ب- ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها المصرف المركزي رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة المصرفية، حيث يعبر عن سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو يومين بين المصارف، كما استعملت ظروف سوق النقد كالأرقام القياسية مثل معدلات الفائدة على اذونات الخزينة والأوراق التجارية، ومعدل الفائدة الذي تفرضه المصارف على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض المصارف فيما بينها³.

¹ حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص المالية وبنوك وتأمينات، جامعة لمسيلة، الجزائر، 2012، ص 24.

² محمد الأمين بن الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار حالة الجزائر، 1990-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص ص 27، 28.

³ عبد الله ولد محمد ولد مختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم، دراسة حالة موريتانيا، 1992-2008، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، ص 29.

وقد احتدم الخلاف بين الاقتصاديين حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أو الثانية، إذ يفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات التي هي ذا صلة كبيرة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم، غير أن الكثيرين يركزون على ظروف سوق النقد وذلك لاعتقادهم أن أفضل هدف وسيط هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال، ويبقى أفضل هدف أولي هو ذلك الهدف الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسطية.¹

2- الأهداف الوسطية: تعتبر الأهداف الوسطية الأهداف التي تتوسط الأهداف الأولية والأهداف النهائية وتتعلق بشكل كبير بهذه الأخيرة، بحيث يمكنها التأثير عليها، بالإضافة أن لها أهمية كبيرة في كونها إعلان عن الإستراتيجية السياسية النقدية، أيضا إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.

وتوجد ثلاثة أهداف وسطية هي:

أ- سعر الفائدة: هو أحد المتغيرات النقدية الهامة التي تؤثر على عرض النقود والادخار والاستثمار والدخول وسعر الصرف، ويؤثر بشكل أساسي على الإنتاج والتشغيل، فهو أوسع من المتغيرات النقدية الأخرى تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهو تكلفة بالنسبة للمستثمر وأرباحا أو عوائد بالنسبة للمودع في المصرف، ويحقق التوازن بين الادخار والاستثمار عن طرق سعر الفائدة، فإذا كان سعر الفائدة مرتفعا سوف يزداد الادخار وينخفض الاستثمار، ولذلك يجب أن يكون سعر الفائدة متغيرا إيجابيا بحيث يشجع الادخار والاستثمار معا.²

وتستعمل السلطات النقدية معدل الفائدة الحقيقي كهدف وسيط ففي الحالة التي تشجع فيها المستثمرين والعائلات على الادخار ترفع من معدل الفائدة لأنهم شديدي الحساسية بخصوص تكلفة قروضهم وفي المقابل تخفض هذا المعدل إذا كانت هناك رغبة في زيادة النمو والاستثمار، لأن تكلفة الإقراض تنخفض، لكن الصعوبة في اعتماد معدل الفائدة كهدف وسيط تكمن في التغيرات التي تحدث لسعر الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد، كذلك سعر الفائدة يحمل عنصر التوقعات التضخمية مما يفقده أهميته كمؤشر، وأخيرا التداخل في استخدام هذا المعدل من جهة كهدف وسيط ومن جهة أخرى يستعمل كقناة إبلاغ للسياسة النقدية.³

لهذا يستوجب على السلطات النقدية أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات أسعار الفائدة للتأقلم مع الدورات الاقتصادية (تضخم، ركود) ، وأن تسهر ليس فقط على مستوى المعدلات بل أيضا على أن تبقى

¹ محمد الأمين بن الدين، مرجع سابق، ص 29.

² علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2012، ص 383.

³ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990-2006، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 23.

تغيرات هذه المعدلات ضمن هامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، وبالتالي فهو المعدل الذي يكون له أثر تأثير فعال على النشاط الاقتصادي بما يماشى الدورات الاقتصادية.¹

ب- سعر الصرف: يعد سعر الصرف من الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، ويعرف على أنه: "قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية"²

ويعتبر سعر الصرف متغير نقدي لأنه يتحدد من قبل السلطة النقدية، كما أنه مؤشر للوضع الاقتصادي باعتبار أنه يقيس القدرة الشرائية بين الدول ومدى التبادل الدولي

وتكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل الصرف اتجاه العملات الأخرى، وقد تكون محاربة للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لأن أسواق الصرف ليست منتظمة وهي تتعرض للتقلبات³، لهذا تسعى بعض الدول إلى ربط عملتها سلة عملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار معدل صرف عماتها مقابل تلك العملات.... لذلك يجب على كل دولة أن تحتفظ بحد أدنى من احتياطات الصرف لتحقيق الاستقلال الوطني اتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت وقدر محدودين، علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في مجال التصدير وهو عامل تكلفة للسلع المستوردة، فالتقلبات في سعر الصرف تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل للتأثير عليه والحفاظ على قيمة العملة مقابل العملات المرتبطة بها⁴.

ج- المجمعات النقدية: هي مؤشرات إحصائية لقياس كمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، وعدد المجمعات على صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الخدمات.

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدرج، بداية بشكل غير معطن ثم معطن، مثل النظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974، بنك إنكلترا وبنك فرنسا انطلاقا من 1976، وتنص نظرية النقديين على الحفاظ لعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3%)

¹ حسين كشيبي، مرجع سابق، ص 23.

² علي كنعان، مرجع سابق، ص 405.

³ عبد الله ولد محمد ولد مختار، مرجع سابق، ص 32.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الطبعة 2، الجزائر، 2005، ص 75.

إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديون بان كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، وبين فيردمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت¹ هي:²

- 1- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.
- 2- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.
- 3- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك وترتكز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية:
 - إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام المصارف المركزية، فهي التي تقوم بتحديداتها وحسابها ونشرها.

- يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها.
المجمعات النقدية هي³:

الموجودات النقدية = M1 : النقود القانونية + النقود الكتابية (ودائع لدى الطلب أو ودائع الإطلاع) + الشيكات السياحية.

M2 الكتلة النقدية : كتلة المصرف المركزي + M1 = M2 شبه النقود (ودايع لأجل).

M3 سيولة الاقتصاد + M2 = M3 : التوظيفات لأجل غير قابلة للتفاوض + الودائع والتوظيفات للعملة الصعبة (خطر تعديل معدل الصرف) + السندات قصيرة الأجل القابلة للتفاوض في السوق النقدي الصادرة من طرف المؤسسات المالية وخزينة الدولة.

وهنا نقول أن اختيار نوع معين من الأهداف الوسيطة لاستخدامها يخضع لقدرة المصرف المركزي في التحكم بين ومدى ملاءمتها للوضع الاقتصادي والإمكانات المتوفرة.

3- الأهداف النهائية: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النهائية سواء أكانت داخلية أو خارجية.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 90-2000، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2003، ص 118.

² المرجع السابق، ص 118، 119.

³ غالب عوض الرفاعي عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 79.

و تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية أنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية،¹ وتتمثل الأهداف النهائية في:

أ- **تحقيق العمالة الكاملة (التشغيل التام):** أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، وتحقيق العمالة الكاملة يعتبر وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيقها هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، لذلك تبقى هدفا طويلا للأجل نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد الوطني.²

وللسياسة النقدية دور في تحقيق هذا الهدف حيث تقوم بزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد لتزيد الطلب الفعال فيزداد بذلك الاستثمار والتشغيل.³

ب- **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** يعد الاستقرار النقدي من أهم الأهداف النقدية التي تعمل السياسة النقدية بكل طاقتها على تحقيقه، فإذا حصل التوازن النقدي تحققت أهم الأهداف السياسية النقدية، وانعكس ذلك إيجابيا على باقي المتغيرات الاقتصادية، ولكي يتحقق الاستقرار النقدي على السياسة النقدية تحقيق التوازن بين إصدار النقد ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.⁴

ومن خلال استقرار التاريخ نجد أن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة منها السياسة النقدية،⁵ حيث تسعى كل دولة إلى تلاقي التضخم، واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.⁶

ج- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** ويرتبط هذا الهدف بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني للوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع،⁷ وإذا شعرت السياسة النقدية بوجود الركود فإنها تخفض سعر الفائدة

¹ نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 50.

² اكن لونيس، مرجع سابق، ص: 47.

³ محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر 2000-2010، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 66، بيروت، لبنان، 2014، ص 79.

⁴ علي كنعان، مرجع سابق، ص 385.

⁵ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 124.

⁶ محمد راتول، صلاح الدين كروش، مرجع سابق، ص 89.

⁷ لعزازي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 21.

فيزداد الاستثمار ومن ثم يزداد التوظيف ويزداد الناتج وتزداد الدخل، فتحصل زيادة في معدل النمو الاقتصادي.¹

عند التكلم عن النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية ينبغي التفرقة بينه وبين التنمية، فهذه الأخيرة تعني القضاء على الفقر وعلاج أسبابه وتحسين نوعية الحياة ودعم القدرة على النمو، أما النمو فيعني معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي.²

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يمكن أن تساهم السياسة النقدية في معالجة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام المصارف المركزية برفع سعر إعادة الخصم، الذي يؤدي بدوره إلى قيام المصارف التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض مدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية إلى تشجيع صادرات الدولة وتقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة محليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم في المصارف المحلية، وبالتالي دخول رؤوس الأموال مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.³

ويمكن اعتبار السياسة النقدية فعالة إذا تمكنت من تحقيق الأهداف سابقة الذكر، وهي ليست فقط أهداف السياسة النقدية بل أيضا هي أهداف السياسة الاقتصادية ككل لكن لا يشترط تحقيقها كلها ولكن يكفي تحقيق الهدف المحدد.

وبالنسبة للأهداف النهائية فقد قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960 وأصبحت تعرف بالمرعب السحري الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة النقدية.⁴ والشكل التالي يلخص هذه الأهداف النهائية:

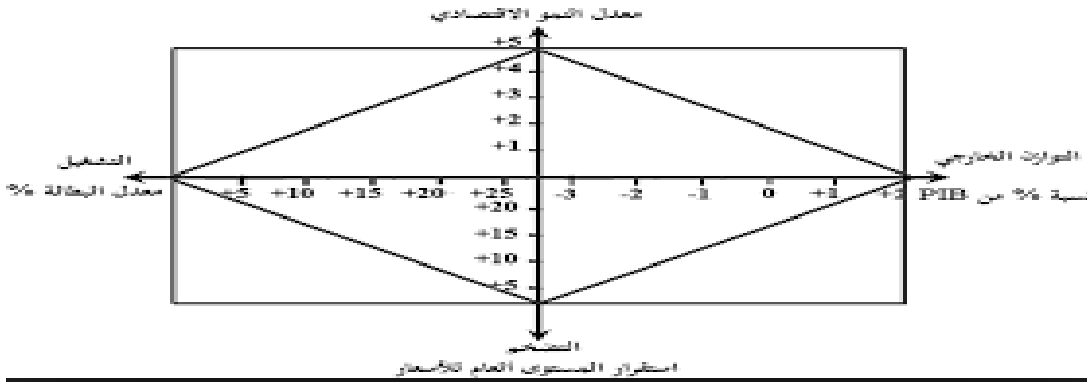
¹ علي كنعان، مرجع سابق، ص 386.

² اكن لونيس، مرجع سابق، ص: 48.

³ مخلوف ساقية، مرجع سابق، ص ص، 41، 42.

⁴ محمد راتول، صلاح الدين كروش، مرجع سابق، ص 191.

الشكل رقم 3: المربع السحري لكاردور



المصدر محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكاردور في الجزائر 2000-2010، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 66، لبنان، 2014، ص92.

لكن ما يجب التنويه إليه انه رغم أن تحقيق الأهداف يبدو سهلا إلا أنها تعرف تناقضا كبيرا وذلك نتيجة للتعارض بين هذه الأهداف النهائية. وتبعاً لهذا المربع يمكن قياس اثر السياسات الاقتصادية، فعندما تكون البطالة منخفضة ورصيد الميزان المدفوعات موجب زد على ذلك استقرار في قيمة النقد وارتفاع في معدل النمو الاقتصادي فهذا يدل على استقرار الاقتصاد ورواجه، ولكنه وفي العديد من البلدان يعتبر تحقيق الاستقرار العام في الأسعار أهم هدف وهو ما تؤكد النصوص القانونية للعديد من الدول.

ثانياً: أنواع السياسة النقدية

يقصد بنوع السياسة النقدية الاتجاه الذي ترغب فيه السلطة النقدية، وتتوقف هذه الاتجاهات على الأهداف التي ترغب بتحقيقها، وتتمثل الأنواع في:

- 1- **السياسة النقدية التوسعية:** يعني التحكم في حجم الدفع يجب أن يتجه نحو زيادة النشاط الاقتصادي حتى ولو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم سيؤدي بالطبع إلى زيادة الأسعار، إلا أنه سيؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري بالإضافة إلى تحقيق مستوى أعلى للتشغيل وهذا لا يأتي إلا إذا قام المصرف المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.¹
- 2- **السياسة النقدية الانكماشية:** إذا ما رأت السلطة النقدية أن هناك ارتفاعاً في معدل التضخم وزيادة الأسعار تقابلها دائماً المطالبة بزيادة الأجور، فإنها تعتمد من ثم إلى تقييد حجم الإنفاق وتدفع المصرف المركزي إلى إنقاص حجم وسائل الدفع وتقييد الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار، ويقوم

¹ عيسى الزاوي، مرجع سابق، ص: 25.

المصرف المركزي كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار، والإقلال من حجم الاستهلاك.¹

3- السياسة النقدية للبلدان النامية: وهي اقتصاديات غالبا ما تكون زراعية موسمية، وتعتمد على محصول واحد وعلى تصدير المواد الأولية للخارج في هذا النطاق، السياسة النقدية وعن طريق المصرف المركزي تعمل على الزيادة من حجم وسائل الدفع، عند مرحلة بدأ الزراعة وتمويل المحصول، ويقلل من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيع المحصول، في محاولة لحصر لتضخم وارتباط وسائل الدفع مع المتغيرات الموسمية وقد كون السياسة النقدية مرتبطة بسياسة التنمية الاقتصادية طويلة الأمد، قائمة على أساس تجميع المدخرات ومحاولة تمويل الإنتاج وتحديد حجم النقود اتفاقا مع هذه الأهداف.²

¹سليم بعداش، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص36.

²سليم بعداش، المرجع السابق، ص36.

المبحث الثاني: استقلالية المصرف المركزي وأهميتها في تطبيق السياسة النقدية

يعتبر المصرف المركزي السلطة النقدية في البلاد وهو من يقوم برسم السياسة النقدية التي تتولى تحقيق الأهداف الموضوعية وبالتالي خدمة الاقتصاد بما يضمن تحقيق الاستقرار فيه، واستقلالية المصرف المركزي تعد مطلب أساسي لنجاح السياسة النقدية هذا من جهة ومن جهة أخرى خصوصية الوظائف التي يقوم بها المصرف المركزي. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم المصرف المركزي

المطلب الثاني: وظائف المصرف المركزي

المطلب الثالث: معايير استقلالية المصرف المركزي وأهميتها في تطبيق السياسة النقدية

المطلب الأول: مفهوم المصرف المركزي

يعتبر المصرف المركزي مركز النظام النقدي ومسير النقد فيه وقد ظهر بعد المصارف التجارية، ليقوم بعدة وظائف تمكنه من تحقيق أهداف السياسة النقدية.

أولاً: نشأة المصرف المركزي

إن نشأة المصرف المركزي ارتبطت بالمصارف التجارية، حيث كان مصرفاً تجارياً هاماً، تجمعت لديه معاملات عديدة من معاملات السوق المصرفي، وأصبح لعملياته تأثير واضح على هذا السوق بأكمله وكانت أهم العمليات التي يقوم بها هذا المصرف هي قبول الودائع والخصم، ومن هنا أصبح هذا المصرف التجاري العام يباشر أكبر حجم من عمليات الودائع والخصم في السوق، والتي تطورت فيما بعد مع تطور النقود الورقية، ولكن نظراً لخطورة هذا الدور الذي تقوم به من تزويد الجماعة بالنقود، رأت السلطة النقدية في الدولة أن تعدد المصارف التي تصدر للسوق النقود الورقية عملية في غاية الخطورة وتؤثر على كمية عرض النقود، وبالتالي على الأسعار، ومن ثم ظهر التفكير في توحيد جهة إصدار النقود الورقية وبدأت الحكومة تمنح مصرفاً أو مصرفاً منها امتياز الإصدار، وظل الأمر كذلك حتى استقر الرأي على حصرها هذا الاختصاص لمصرف واحد وهو المصرف المركزي وكان يسمى مصرف

الإصدار¹، وخلال القرن التاسع عشر بدأت المصارف المركزية مباشرة وظيفتها الأساسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته، نوعيته، ومعدله.²

ويعد مصرف ريكس أول المصارف المركزية التي أنشئت في العالم إذ أنشئ عام 1650، إلا أن مصرف إنجلترا يعتبر مصرف الإصدار الأول الذي تولى وظائف المصرف المركزي والذي طور أساسيات أو مبادئ الفن المصرفي المركزي.³

ويعد مصرف الأهلي المصري أول مصرف مركزي عربي، وهو مصرف تجاري في الأصل، والذي يرجع إلى سنة 1898، ولم تصبغ عليه هذه الصفة رسمياً إلا بقانون رقم 163 لسنة 1957.⁴ وهكذا أخذت المصارف المركزية في الانتشار عبر دول العالم، وتزايدت أهميتها وتطورت وظائفها، كما منحت لها الاستقلالية عن باقي المصارف التجارية وذلك للقيام بأعمال تختص بها دون غيرها.

ثانياً: تعريف المصرف المركزي

تعددت تعاريف المصارف المركزية، ويعد مفهوم المصرف المركزي مفهوماً حديثاً نظراً لحدثة ظهوره، ومن بين التعاريف التي أعطت للمصرف المركزي ما يلي:

- " النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد"⁵

إن هذا التعريف يوضح الوظيفة الأساسية للمصرف المركزي والتي ينفرد بها وهي الإصدار النقدي.

- " المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد وتراقب العرض النقدي، وهو المؤسسة التي تكون أهلاً لضمان الثقة للنقود في البلد".⁶

وحسب هذا التعريف فالبنك المركزي يمثل قمة النظام المالي مما يتيح له الرقابة على النقد

والائتمان، وهذه الخاصية هي ما خلقت له الثقة لدى الأفراد.

¹سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص353

²انس البكري، وليد الصافي، البنوك والنقود بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 90.

³حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص131

⁴سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 254.

⁵علي كنعان، مرجع سابق، ص380.

⁶أكن لونيس، مرجع سابق، ص 73.

- " الهيئة التي تتولى إصدارا لبنكوت، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي".¹

ومن مجمل هذه التعاريف نستخلص تعريف شامل للمصرف المركزي حيث يتمثل هذا الأخير في: مؤسسة نقدية تقع في قمة الجهاز المصرفي حيث تتولى عملية الإصدار النقدي وتدير شؤون النقد والائتمان، بما يحقق المصلحة العامة للاقتصاد، وتوكل إليه العديد من المهام كالرقابة على الائتمان وتسيير الشؤون النقدية للحكومة، بما يضمن تحقيق أهداف السياسة النقدية.

ثالثا: خصائص المصرف المركزي

من خلال التعاريف السابقة نستخلص مجموعة من الميزات التي يختص بها المصرف المركزي تتمثل في:²

- البنك المركزي هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى حقيقية، أي بتعبير آخر هو القادر على إصدار وتدمير النقود القانونية، أي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة القانونية والنهائية في الوفاء بالالتزامات، وهو كذلك المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي؛

- هو مصرف أو مؤسسة غير عادية فهو يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لما له من قدرة على خلق النقود وتدميرا وأيضا لديه القدرة في التأثير على المصارف التجارية في خلق نقود الودائع من جهة أخرى، ويمثل سلطة الرقابة العليا على المصارف التجارية؛

- لايتعامل المصرف المركزي مع الأفراد، إذ يهتم أساسا بتنظيم ورقابة العمليات المصرفية للمصارف التجارية؛

- البنك المركزي مؤسسة وحيدة: أي انه يوجد مصرف مركزي واحد فقط في الدولة، ولا يتعارض هذا المبدأ مع تعدد الفروع الإقليمية للمصرف المركزي...فهذا يعد تسهيلا لمهمة المصرف المركزي في تأدية وظائفه، ومحاولة اقترابه من مراكز النقد والمال المنتشرة في أقاليم الدولة والتي تربط بعلاقات رقابة والمعاملات مع المصرف المركزي.

وبالإضافة لهذه الخصائص فقد أضاف الباحث زين منصوري خاصية مهمة جدا بقوله:

- فمن حيث الملكية نجد أن المصارف المركزية لا تكون عادة مملوكة بالكامل ملكية خاصة، فهي قد تكون ملكا للحكومة، أو قد تأخذ شكل شركات مساهمة تمثل الحكومة جزءا كبيرا من أسهمها ضمنا

¹سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 250.

²المرجع سابق، ص 256، 257.

للسيطرة عليها وحسن توجيهها، أو قد تكون على شكل هيئات عامة تحكمها المؤسسات النقدية في المجتمع، ومهما يكن الشكل الذي تأخذه المصارف المركزية في المجتمعات المختلفة، فإنه من الضروري أن تكون الحكومة ممثلة في إدارتها تمثيلا كافيا، يضمن إمكانية رسم سياساتها وتوجيهها والتوفيق بينها وبين سياسة الحكومة لتحقيق المصلحة العامة؛¹

- الاستقلالية إذ يتمتع بالاستقلالية الكاملة في القيام بأعماله بعيدا عن الضغوطات الخارجية.

المطلب الثاني: وظائف المصرف المركزي

إن خصوصية عمل المصرف وأهمية الأعمال التي يقوم بها، والسلطة التي تكتسبها أعطته مجموعة من الوظائف تتمثل أساسا في:

أولاً: وظيفة الإصدار 'مصرف الإصدار':

المقصود بوظيفة الإصدار أن المصرف المركزي هو الذي يقوم بمهمة إصدار النقود التي تستخدم كعملة في التداول، وفي الاحتياطات، وفي الاستخدامات المختلفة، والتي هي في الغالب الأوراق النقدية كنقود رئيسية، والمسكوكات النقدية كنقود مساعدة تستخدم في أداء التعاملات الصغيرة جدا، وتعتبر هذه الوظيفة أول وأهم الوظائف التي يختص بها المصرف المركزي ويتميز بها مقارنة بالبنوك الأخرى، وهي التي تشكل أساس عمل النظام النقدي والمصرفي، وقد ازدادت مكانة المصرف المركزي ودوره في الاقتصاد عندما أصبحت النقود التي يقوم بإصدارها إلزامية، أي يتم فرض التعامل بها بموجب القانون، واستخدامها كاحتياطات مقابل الودائع.²

والبنك المركزي بصدد الإصدار يحدد مع الحكومة حجم الإصدار النقدي لكي يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي، حتى لا يؤدي الإفراط في الإصدار إلى حدوث تضخم وارتفاع في الأسعار، ولا يؤدي التقدير في الإصدار إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو.³

ثانياً: مصرف الحكومة:4

إن منح الدولة حق الإصدار للمصرف المركزي قد صاحبه قيام هذا الأخير تاريخيا بدور مصرف الحكومة وأصبحت هذه الوظيفة أساسية للمصرف المركزي، وبصفة عامة يقوم المصرف المركزي

¹ زين منصور، استقلالية المصرف المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة الشلف، الجزائر 15/14 ديسمبر 2004، ص424.

² فليح حسن خليف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص298

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص258.

⁴ حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص136، 135.

بالخدمات المصرفية للحكومة، كما تقوم المصارف التجارية بالخدمات المصرفية للأفراد والمشروعات الخاصة، ونتيجة لذلك تحتفظ الحكومة بودائعها لدى هذا المصرف وتمارس نشاطاتها المالية من خلاله، حيث تودع إيراداتها لديه وتدفع مصروفاتها عن طريقه، وذلك بسحب شيكاتاها عليه، كما تحصل منه على قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وقروض استثنائية في أوقات الحروب والأزمات، وعليه يعتبر المصرف المركزي المصدر الأساسي للائتمان الحكومي.

- ويتولى المصرف المركزي إدارة الدين العام والإشراف على إصدار القروض العامة والقيام بخدماتها بسداد أقساطها ودفع فوائدها، كما يقدم للحكومة النصح والمشورة الفنية في شؤون النقد والائتمان، ويقترح أيضا الوسائل والإجراءات النقدية التي تتطلبها الظروف الاقتصادية.

- من جهة أخرى فإن الحكومة تعهد إليه بالرقابة على الصرف والاحتفاظ برصيد الدولة من الذهب والنقد الأجنبي ومسك حسابات الاتفاقات المالية المبرمة مع بقية دول العالم.

ثالثا: وظيفة الرقابة على الائتمان

تعد وظيفة الرقابة على الائتمان من أهم وظائف المصرف المركزي، حيث يفرض المصرف رقابته على النشاط المصرفي والائتمان من خلال قيود وإجراءات تهدف إلى تنظيم النشاط المصرفي، والتي يظهر أثرها على عرض النقود وإجمالي السيولة في البلاد، إضافة إلى حجم وكمية وسائل الدفع، لذلك ترتبط أهمية الرقابة على الائتمان والتي يتولاها المصرف المركزي بالآثار التي تتركها على عرض النقد والسيولة في البلاد والتي في النهاية تؤثر على القوة الشرائية للعملة.¹

وحتى يتمكن المصرف المركزي من تحقيق النجاح المنشود في إدارة الائتمان لا بد له من تحديد هدف معلوم ومحدد على أساسه يتم تحديد كمية وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد القومي.²

ويستعمل المصرف المركزي العديد من أدوات الرقابة على الائتمان الكمية والنوعية، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة بهدف التحكم فيه وتوزيعه حسب متطلبات الاقتصاد وبما يخدم التنمية ويحقق النمو الاقتصادي.

رابعا: مصرف المصارف

يقع المصرف المركزي على قمة الجهاز المصرفي متمتعا بدرجة عالية من الاستقلالية وله سلطة رقابية وإشرافية على عمل المصارف التجارية، وتتمثل وظيفته كبنك للمصارف من خلال:³

¹ جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 22.

² محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة تحليلية للمؤسسات والنظرات -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 307.

³ جميل السعودي، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

- مراقبة وتنظيم أعمال المصارف التجارية والبنوك المتخصصة؛
- احتفاظ المصرف المركزي بنسبة من ودائع المصارف التجارية بشكل احتياطي إلزامي؛
- إعادة خصم الأوراق التجارية الموجدة لدى المصارف؛
- إصدار التعليمات إلى المصارف التجارية بشأن الائتمان المصرفي؛
- تحديد معدلات الفوائد وحدودها العليا والدنيا على الودائع إضافة إلى الفوائد على القروض الممنوحة من قبل المصارف؛
- تسوية حسابات المصارف نتيجة تعاملها المتبادل وذلك من خلال المقاصة بين حسابات المصارف؛
- فحص قيود وسجلات المصارف المرخص لها من أجل التأكد من سلامة الخدمات المصرفية التي تقدمها تلك المصارف للجمهور؛
- تقديم الاستشارات والاقتراحات والتوجيهات للجهاز المصرفي من أجل إقناعه بالسياسة المنسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة؛
- يمثل المصرف المركزي الملجأ الأخير للإقراض، عن طريق تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي أثناء الأزمات الاقتصادية والخاصة؛

خامساً: مدير السياسة النقدية والائتمانية:

تتصب هذه الوظيفة على الدور المباشر لهذا المصرف في تنظيم والتحكم في عرض النقود، والوظائف سالفه الذكر تمثل عوامل هامة مساعدة في قيام المصرف المركزي بوظيفة التحكم في عرض النقود وعلى أكفا وجه ممكن... ويتمثل الهدف الأساسي من قيام المصرف المركزي بالتحكم بالعرض الكلي للنقود (أي الهدف من السياسة النقدية والائتمانية) في تثبيت المستوى العام للأسعار، ولا يعني هذا الهدف الجمود المطلق للأسعار، وإنما يقصد به تمتع مستوى الأسعار بدرجة معقولة من الثبات النسبي - والمقصود به هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل للموارد الإنتاجية وتنمية الطاقة للاقتصاد القومي- وبمعنى آخر يهدف المصرف المركزي أساساً إلى تحديد العرض الكلي للنقود بما يتناسب والاحتياجات النقدية لمستوى نشاط اقتصادي مرغوب فيه.¹

وهنا نقول أن المصرف المركزي من خلال جل وظائفه فإنه يسعى إلى إدارة السياسة النقدية من خلال التحكم في العرض النقدي والمستوى العام للأسعار.

¹ حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص 137.

المطلب الثالث: معايير استقلالية المصرف المركزي وأهميتها في تطبيق السياسة النقدية

ليقوم المصرف المركزي بمهامه على أحسن وجه وتحقيق أهدافه، يجب أن تتوفر لديه استقلالية كافية بعيدا عن الضغوطات المختلفة السياسية منها وأيضا ضغوطات السلطة التنفيذية والخزينة العمومية، وفي هذا المطلب يشمل كل من استقلالية المصرف المركزي ومعاييرها وأهميتها في تطبيق السياسة النقدية .

أولاً: استقلالية المصرف المركزي ومعاييرها

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى تعريف استقلالية المصرف المركزي ومعاييرها

1- تعريف استقلالية المصرف المركزي: تعني استقلالية المصرف المركزي الاستقلال الكامل في إدارة

السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوطات سياسية من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن جهة أخرى منحه حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.¹

ومن التعريف يتضح أن استقلالية المصرف المركزي تتحقق بإبعاده عن كل الضغوطات وخاصة السياسية، لكن الجدير بالذكر أن الاستقلالية لا تنحصر في هذا العنصر فقط، ولكن أيضا إعطاء المصرف المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية ووضع أهدافها واختيار الأدوات المناسبة للأهداف الموضوعية، كذلك تساهم استقلالية المصرف المركزي بفعالية في خلق توقعات ايجابية بهدف الإبقاء على استقرار الأسعار من خلال انعكاسها على مصداقية وشفافية السياسة النقدية²، فمن خلال الاستقلالية يرفض المصرف المركزي مثلا تمويل العجز في الميزانية أو زيادة الإصدار لتمويل الاستثمارات العمومية وهذا ما من شأنه المحافظة على قيمة العملة الوطنية وبالتالي منح ارتفاع معدلات التضخم.

ومن الآراء التي توضح استقلالية المصرف المركزي يذكر schesinger بأن استقلالية المصرف المركزي تعني:³

- استقلالية مؤسساتية: من خلال استقلالية التعليمات التي يصدرها المصرف المركزي عن الحكومة

والبرلمان.

- استقلالية الأدوات: وذلك بإتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في

استخدام هذه الأدوات.

¹ عيادي قويدر، إبراهيم عبد الله، اثر استقلالية المصرف المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، مداخلة مقدمة للملتقى

الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر 15/14 ديسمبر 2004، ص 57.

² زين منصور، مرجع سابق، ص 426.

³ زين منصور، المرجع السابق، ص 424، 425.

- استقلالية شخصية: وهذا بتعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن رأي خارج المصرف المركزي.
- 2- معايير استقلالية المصرف المركزي: وضع مجموعة من الاقتصاديين معايير تعبر عن استقلالية المصرف المركزي تمثل في:¹
 - مدى حرية وسلطة المصرف المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك، ومن صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين المصرف المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة؛
 - مدى التزام المصرف المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات الدين الحكومي بشكل مباشر، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها؛
 - مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي المصرف المركزي، وأعضاء مجلس إدارتها ومدة ولايتهم، ومعدل استقرارهم في وظائفهم، ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وهل حضورها- إن وجد- يقتصر على الاستماع والاشتراك في النقاش أم انه يمتد إلى حق التصويت والاعتراض على القرارات؛
 - المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد أو هو الهدف الأول والرئيسي مع الأهداف الأخرى.
 - مدى خضوع المصرف المركزي للمساءلة والمحاسبة.

ثانيا: أهمية استقلالية المصرف المركزي في تطبيق السياسة النقدية:

- إن تمتع المصرف المركزي باستقلالية كافية تولد أهمية بالغة في تطبيق السياسة النقدية تتمثل أساسا في:
 - بما أن المصرف المركزي هو الذي يقوم بالإصدار النقدي ينبغي المحافظة على استقلاليته، لان الصلاحية المعطاة له في هذا الإطار قد تستغل من طرف السلطات العامة، لذا يجب أن يكون بعيدا عن التأثيرات الخاصة حتى يبقى قادرا على مقاومة الضغوطات التي يمكن أن يمارسها عليه المستفيدون من القروض، لأنه وإن فقد استقلاليته يفقد مرونته بالنسبة للسياسة النقدية؛
 - إن منح استقلالية للمصرف المركزي تعطي الحق في مساءلته عن الأهداف الموضوعية ومدى تحقيقها، والمساءلة تدل على أن المسؤولية تقع على المصرف المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية

¹ أحسنة شمول، اثر استقلالية المصرف المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 42.

واختياره للأدوات وتحقيق الاستقرار وبلوغه للأهداف المسطرة، وبما أن المسؤولية تقع على عاتقه فهذا يدفعه للعمل الأحسن؛

- زيادة الناتج المحلي: لقد أجريت العديد من الدراسات التطبيقية حول دراسة العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي وزيادة الإنتاج المحلي والتي أكدت وجود علاقة طردية موجبة بينهما، ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي قاما بها summers and delong حيث قام الباحثان بدراسة درجة الاستقلالية ومعدل الناتج المحلي في الدول الصناعية، باستخدام الناتج الإجمالي لكل عامل خلال الفترة 1955-1990، ومع اعتبار سنة 1955 سنة أساس، أظهرت النتائج انه إذا زادت درجة استقلالية المصرف المركزي بدرجة واحدة ارتفع معدل الناتج المحلي ب 0.4% سنوياً¹، وبالتالي فان استقلالية المصرف المركزي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير يساهم في رفع معدل النمو؛

- تعمل استقلالية المصرف المركزي على ضمان مصداقية السياسة النقدية، ونعني بالمصداقية التزام المصرف المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ... ومما لاشك فيه إن اكتساب المصرف المركزي للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلاً) تسير بشكل أسرع.² بالتالي يمكن القول أن الاستقلالية تحقق مصداقية السياسة النقدية وبالتالي تطبيقها بشكل سريع وفعال؛

- شفافية السياسة النقدية: تتيح الاستقلالية للجمهور الاطلاع بشكل واضح وفي أوقات منتظمة على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة فعاليتها، وفي ضوء ذلك تمكن المصرف من بناء قرارات سليمة فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل المصرف المركزي للوفاء بهذه الأهداف³.

¹فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 127.

²لعزازي فتحة، مرجع سابق، ص 1.6

³حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 27.

المبحث الثالث: الجوانب الأساسية للسياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية التي تمكنها من التحكم في حجم الائتمان، بالإضافة إلى أنها تحتوي على قنوات إبلاغ خاصة بها، وفعالية هاتين الأخيرتين تولد فعالية السياسة النقدية، بالإضافة إلى أنها تخلق أثارا اقتصادية، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية.

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وآثارها الاقتصادية.

المطلب الرابع: الآثار المحتملة للصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

يتدخل المصرف المركزي في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار فيه وأيضا الاستقرار في المستوى العام للأسعار ويستعمل في ذلك مجموعة من الأدوات تسمى بأدوات السياسة النقدية، وهي بالعموم تنقسم إلى أدوات كمية وأخرى نوعية، ولكن ولعجزها في بعض الأحيان قد يلجأ المصرف المركزي لاستعمال أدوات أخرى من خلال تدخله المباشر وهذا ما يتضمنه هذا المطلب.

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

هي تلك الأدوات التي تمكن المصرف المركزي من التحكم في حجم الائتمان بطريقة غير مباشرة، وتتمثل أساسا في:

1- سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يعيد به المصرف المركزي خصم الأوراق التجارية لديه، والذي يفرضه المصرف المركزي على المصارف التجارية عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية لديه،¹ أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق، ويكون للمصرف المركزي حرية تحديد هذا السعر مع مراعاة ظروف سوق الائتمان، بحيث يقوم بتغييره حسب العرض والطلب على الائتمان وذلك بالزيادة أو بالنقصان.²

حيث أن ارتفاع سعر إعادة الخصم سوف يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة والى الانكماش في الائتمان الذي بدوره سوف يكون له آثار عكسية على النشاط الاقتصادي، وبالتالي على الاقتصاد القومي

¹فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 311.

²سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 272.

ككل، وبالمثل فإن انخفاضه إنما يفترض أن له آثار سلبية، فعندما يخفض المصرف المركزي سعر إعادة الخصم فإن سعر الفائدة السائد في السوق سوف ينخفض، والائتمان يصبح متوافرا بتكلفة منخفضة، وبالتالي فإن رجال الأعمال يقدمون على الاقتراض وتزداد الاستثمارات والتوظيف والناتج والدخل¹، وبالتالي فإن العلاقة التي تربط حجم الائتمان وسعر إعادة الخصم هي علاقة عكسية.

ونجاح أداة سعر إعادة الخصم يعتمد بدرجة كبيرة على مدى تنظيم الأسواق المالية، وخصوصا الجهاز المصرفي ومدى تأثير المصارف التجارية بسعر إعادة الخصم الذي يحددها المصرف المركزي،... وأيضا الهيكل الاقتصادي (الأجور، الأسعار، الإنتاج، والتجارة)، حيث يتأثر حجم الاستثمارات بهذه العوامل ومدى مرونتها لتغيرات أسعار الفائدة التي تتغير بتغير سعر الخصم.²

2- عمليات السوق المفتوحة: حيث بموجبها يتم دخول المصرف المركزي إلى الأسواق النقدية والمالية بصورة مباشرة كمتعامل فيها، أي بائع ومشتري في هذه السوق حسب حالة الاقتصاد وحاجته، إذ أنه في الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد من الركود والانكماش الاقتصادي، والتي تبرز فيه حاجته إلى توسيع عرض النقود في الاقتصاد من أجل توفير التمويل اللازم للتوسع نشاطاته، عادة يدخل كمشتري للأوراق المالية في السوق النقدية، وبذلك يضخ نقودا في الاقتصاد مقابل شرائه الأوراق المالية من السوق، وبذلك يوسع عرض النقود... أما في الحالة التي يعاني منها الاقتصاد من التضخم وزيادة عرض النقود في الاقتصاد، فإن المصرف المركزي من خلال سياسته النقدية يقوم ببيع الأوراق المالية في السوق، وبهذا يتم سحب النقود منها، وبذلك يتم تقليص عرض النقود ومعالجة حالة التضخم في الاقتصاد.³

والجدير بالذكر أن هذه الأداة تكون أكثر فاعلية في أوقات الانتعاش ومحاربة التضخم... ويشترط لنجاح هذه السياسة وجود سوق متسع لبيع الأوراق المالية والتجارية، بالإضافة إلى نمو التعامل مع المصارف وانتشار استعمال الشيكات، وإلا أدى تدخله إلى حدوث تقلبات عنيفة في قيم هذه الأوراق بما لا يتفق مع الغرض الذي تسعى لتحقيقه، ولذلك فإن إتباع هذه السياسة في الدول المتخلفة ذات تأثير متواضع على حجم الائتمان.⁴

¹ ميراندا زغلول، النقود والبنوك، مطبوعات جامعة بنها، بنها، مصر، 2009، ص ص 260، 261.

² سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،

جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 45.

³ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 313.

⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 276.

3- **تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي:** تتبلور فكرة تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي كأداة للسياسة النقدية في مطالبة المصرف المركزي للمصارف التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى المصرف المركزي بدون مقابل، ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية بنسبة معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لذا المصرف التجاري، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه المصارف، وتأتي مقدرة المصرف المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي رفعا أو خفضا مما يؤدي إلى نقص أو زيادة حجم الاحتياطيات الفائضة لذا المصارف التجارية، وبالتالي إلى نقص أو زيادة قدرة هذه المصارف على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية، فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.¹

إن سياسة الاحتياطي القانوني التي يستخدمها المصرف المركزي، هي أكثر الأدوات الكمية فعالية في الإجراءات النقدية، لكن السماح للمصارف التجارية بالاقتراض قد يبطل مفعول عدا الإجراء أو يقيد إمكانيته في تخفيض حجم الائتمان.²

ثانيا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

إن الأدوات الكمية تهدف إلى الرقابة الكمية (حجم) الائتمان، أما الرقابة الكيفية فتهدف إلى التأثير على مجالات استخدام الائتمان المصرفي، أو التمييز بين الأنواع المختلفة للائتمان المصرفي، أو التمييز بين الأنواع المختلفة للائتمان، حيث تتم الرقابة الكيفية في تنظيم الائتمان لتحقيق عدة أهداف منها تلافي العيوب التي تتولد عن الاعتماد على الأدوات الكمية وحدها في التأثير على الائتمان، بجانب تحقيق أهداف غير المستطاعة على الأساليب الخاصة بالأدوات الكمية وحدها.³ وتتمثل الأدوات النوعية في:

1- **سياسة تأطير القروض:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية (مثلة في المصرف المركزي) بتحديد سقف لتطور الائتمان المقدم من طرف المصارف التجارية إداريا وبطريقة مباشرة وفق نسب محددة، كأن لا يتجاوز مثلا ارتفاع مجموع القروض الممنوحة مستوى معين، وفي حالة عدم الالتزام بهذه التعليمات ستعرض المصارف لعقوبات تختلف من دولة لأخرى، وكل هذا سعيًا من المصرف المركزي التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية والتي

¹ حسين كامل الفهمي، مرجع سابق، ص 19.

² علي كنعان، مرجع سابق، ص 233.

³ ميراندا زغلول، مرجع سابق، ص 270.

تتطلب موارد مالية معتبرة.¹ كما أن حدة هذه التقنية أوجبت إيجاد بعض التسهيلات لبعض النشاطات الاقتصادية مثل التصدير والاستيراد والاستثمار في بناء المساكن والمؤسسات البنكية الصغيرة.²

2- **التنظيم الانتقائي للقروض:** تهدف هذه الإجراءات الائتمانية إلى التأثير على اتجاهات القروض نحو المجالات المراد النهوض بها، أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية، لهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتحديد مبلغ القرض، تاريخ الاستحقاق والتعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم إطلاقاً، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها النسبة الدنيا للسيولة، الأسعار التفاضلية لأسعار الفائدة.. الخ³ والهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض على القطاعات التي تمثل أهمية إستراتيجية⁴ ولقيام بسياسة انتقاء القروض يقوم المصرف المركزي باستخدام أدوات للتحكم في القروض الموزعة والتي تتمثل في:⁵(بتصرف)

- فرض أسعار تفاضلية لمعدل إعادة الخصم، حيث تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية؛
- تحديد أسعار فائدة منخفضة للقطاعات الإنتاجية، ومرتفعة للقطاعات الخدمية والاستهلاكية، وأيضا تنظيم الائتمان بالنسبة للمستهلكين؛
- ضرورة حصول المصرف التجاري على موافقة المصرف المركزي عندما تتجاوز القروض لمنشأة واحدة الحدود المسموح بها، أو عندما تتجاوز تسليفات المصرف لحدود معينة وذلك بهدف إلزام المصرف بالخطّة التسليفية وضرورة تحديد حصته الاقراضية؛
- تحديد الحد الأقصى للسيولة بحيث لا يجوز للمصرف التجاري الاحتفاظ بأكثر من هذه النسبة المفروضة من قبل المصرف المركزي، من أجل التقليل من القدرة الاقراضية.

¹حسين كشيبي، مرجع سابق، ص 37.

²إيلي اسماهان بقيق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 36.

³حسين كشيبي، مرجع سابق، ص 37.

⁴نذير ياسين، مرجع سابق، ص 19.

⁵علي كنعان، مرجع سابق، ص 236.

ويؤدي استخدام الأدوات الكيفية إلى حدوث مجموعة من السلبيات نذكر منها:¹

- تعمل هذه الأساليب إلى خفض المنافسة بين المصارف، نتيجة للإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا ما من شأنه معاقبة المصارف إلي تتسم بالحيوية والفعالية؛
- تؤدي أيضا إلى انخفاض فعالية المصارف ومن ثم تراجع دور الوساطة المالية، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى تسرب الأموال من القطاع المال المنظم إلى القطاع غير الرسمي أو هروب الأموال إلى الأسواق الخارجية.

ثالثا: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

في حالة عدم قدرة الأدوات الكمية والنوعية على توجيه الائتمان، فإن المصرف المركزي يتدخل مباشرة للتأثير عليه من خلال مجموعة من الأدوات، تتمثل في:

1- الإقناع الأدبي: ويعرف الإقناع الأدبي على أنه: " إجراء نقدي يطلب بموجبه المصرف المركزي من المصارف بطريقة مباشرة تخفيض الائتمان بهدف تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوازن والاستقرار النقدي".²

ومن خلال هذا الأسلوب يقوم المصرف المركزي كونه ممثل السلطة النقدية في الاقتصاد الوطني بإقناع المصارف التجارية بالإجراءات والتوجيهات المطلوب تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد أو التخفيف من حدتها، باعتبار أن له سلطة أدبية وإشرافية على المصارف التجارية، وعادة ما يقوم هذا الأسلوب عن طريق اللقاءات المباشرة مع مديري المصارف المختلفة، ويتم خلاله إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة.³

2- قيام المصرف المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل المصارف المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث يقوم المصرف المركزي بمنافسة المصارف التجارية بأدائها لبعض الأعمال بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز المصارف التجارية عن ذلك.⁴

3- قيام المصرف المركزي بعملية التفتيش المباشر: يقوم المصرف المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات المصارف بشكل دوري (شهري أو نصف سنوي أو سنوي)، حسب الحاجة لمعرفة مدي

¹ ليلي اسمهان بقيق، مرجع سابق، ص 39.

² علي كنعان، مرجع سابق، ص 254.

³ حسين كشيبي، مرجع سابق، ص 37.

⁴ مخلوف ساقه، مرجع سابق، ص 37.

تطبيق المصارف للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف المصرف المركزي، كما يتلقى المصرف المركزي تقارير عن أنشطة المصارف السنوية التي تبين حالة المصارف وسيولتها وحجم الودائع والإقراض.. الخ.¹

تتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة. والجدير بالذكر انه كلما كان الاقتصاد متطورا ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية، وذلك نتيجة لتوفر سوق مالية ونقدية متطورة ببنيتها الفنية المتكاملة وعلاقتها وعمق تواصلها، في حين وعلى النقيض يمكن القول أن الدول النامية تعتمد بشكر كبير على الأدوات الكيفية والمباشرة، وبالتالي أصبحت السياسة النقدية لكثير من البلدان النامية أداة إصدار النقود ومكانا آمنا للمدخرات الوطنية.²

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية تستعمل هذه الأخيرة مجموعة من الأدوات معتمدة في ذلك على العديد من القنوات تتمثل أساسا في:

أولا: قناة سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه وكذا دورها في مواجهة مشكل التضخم والانكماش، ويتأثر سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من طرف السلطة النقدية، كما يحدد سعر الفائدة الطلب بشكل يزيد عن المعدل السنوي للرقم القياسي لأسعار بنسبة 2 إلى 3%، حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول وذلك يرجع إلى اختلاف معدلات التضخم، معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات.³

تجدر الملاحظة إلى أن قناة سعر الفائدة تعمل عن طريق معدل الفائدة الحقيقي للمدى الطويل وليس للمدى القصير، وذلك يجد تفسيره في فرضية جمود الأسعار وعليه فإن انخفاض (ارتفاع) سعر الفائدة الاسمي للمدى القصير، يؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) سعر الفائدة الحقيقي للمدى القصير، والذي يؤدي

¹ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 90-2000، مرجع سابق، ص 150.

² صفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص 52.

³ بناني فتيحة، مرجع سابق، ص 131.

بدوره إلى تغير تناسبي في معدل الفائدة الحقيقي للمدى الطويل، مع العلم أن معدل الفائدة الحالي للمدى الطويل يساوي المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة القصيرة الأجل المتوقعة.¹

ثانياً: قناة سعر الصرف:

في ظل اقتصاد مفتوح تؤثر حركة رؤوس الأموال بين الدول مباشرة على النشاط في الداخل، ومما لاشك فيه فإن اختيار السلطة النقدية لهدف السياسة الاقتصادية له أثر على تدفق رؤوس الأموال، التي تؤثر بدورها على سعر العملة الوطنية، كل التقلبات الداخلية لأسعار الفائدة يتولد عنها تدفق رؤوس الأموال التي تغير من سعر الصرف.² فمعدل سعر الصرف للنقود الوطنية ينخفض عند اتباع سياسة نقدية توسعية، وهذا ما يشجع الصادرات. وتعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض هذه الأخيرة نتيجة للتوسع النقدي يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني، مما يخفض من قيمة العملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية، هذا ما يجعل السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاعها في الصادرات ومن ثم زيادة الناتج الكلي، وعند اتباع سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالخارج، وهو ما يؤدي إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع الطلب على العملة المحلية فتتجه هذه الأخيرة إلى الارتفاع أكثر، وذلك ما يؤثر سلباً على الصادرات وبالتالي ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وينتهي الاقتصاد إلى حالة كساد وركود اقتصادي.³

ثالثاً: قناة أسعار الأسهم والسندات

ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأولى لـ *J. Tobin* . والثانية لـ *Modigliani*. حيث حاول الاقتصادي *Tobin* توضيح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة بنظرية *Q* وهي نظرية حركية في الاستثمار، وفكرتها الأساسية هي:⁴

أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي لتكلفة الإحلال، وتسمى هذه النسبة بمعامل *Q* حيث: $Q = m/r$

m تمثل القيمة السوقية للأصل المالي و *r* تمثل تكلفة الإحلال (إحلال مشروع مكان مشروع

آخر)

¹ ليلي اسمهان بقبق، مرجع سابق، ص 118.

² مخلوف ساقية، مرجع سابق، ص 27.

³ بناني فتيحة، مرجع سابق، ص 138

⁴ المرجع السابق، ص 141.

أوجد Tobin علاقة ارتباط بين هذا المعدل وبين الإنفاق الاستثماري، كما أشار إلى أن المؤسسات يجب أن تستثمر عندما يكون $Q > 1$ ، يعني ذلك أن تقييم رأس المال الموجود في سوق الأسهم بأكثر من القيمة الحالية مما يحدث على زيادة القيمة السوقية عن طريق شراء مزيد من الأسهم ومن ثم زيادة حجم الاستثمار والعكس في حالة إذا كانت Q أصغر من الواحد مما يعني تقييم رأس المال الموجود في السوق بأقل من تكلفة إحلال وهو ما يعيق بدوره ارتفاع القيمة السوقية للأسهم ومن ثم انخفاض الاستثمار.

مما سبق يمكن القول بأن السياسة النقدية تؤثر على قيم الأسهم والسندات من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة وهو ما يؤثر بدوره على الاستثمار، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية مما يؤثر على الأسعار السوقية للأصول المالية بارتفاعها وبالتالي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول على عليها من الاستثمار في هذه الأصول المالية، نتيجة لذلك يرتفع Q لتبين ويزيد طلب المنشآت على الاستثمار ومنه زيادة الطلب الكلي الذي ينعكس على ارتفاع حجم الناتج الوطني.¹

أما فيما يخص الاقتصادي *Modigliani* فقد أوضح في نظريته الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك، حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستواهم الاستهلاكي عبر الزمن من خلال زيادة الإنفاق، الذي يحدد بالدخل الحالي والموارد المحصل عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساساً من الأسهم العادية، حيث عند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية وبالتالي يزيد استهلاكهم. من جهته أوضح *Modigliani* أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها فتزيد بذلك ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من استهلاكهم من السلع والخدمات، وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن زيادة هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج، فهاتين النظريتين توضحان كيف يمكن لأسعار الأصول (الأسهم والسندات) أن تؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالخصوص على الدخل القومي كنتيجة أخيرة.²

رابعا: قناة الإبلاغ الكمية - قناة الائتمان -

تتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع آثار سعر الفائدة الناتج عن تغير العرض النقدي، ومن ثم ليست قناة مستقلة إنما آلية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتنقسم هذه القناة إلى جزأين.³

1 - قناة القرض المصرفي (القناة الضيقة للقرض): تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي، ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم

¹ ليلي اسمهان بقبق، مرجع سابق، ص 120.

² بناني فتيحة، مرجع سابق، ص 143

³ ليلي اسمهان بقبق، مرجع سابق، ص 124.

الاحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) ، وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والنتائج الإجمالية وتحديث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية الانكماشية

2- قناة الميزانية (القناة الموسعة): هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين من جهة، والمقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، ولذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي والتمويل الداخلي، فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضماناً والذي يمكنه من تعظيم أرباحه، فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية، وعليه فكلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح .

نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقرض تؤثر على شروط منح الائتمان ومن ثم على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرتها على الاقتراض، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري (المالي والحقيقي) وكذا إنفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي، وتسمى القنوات الأخيرتان بالقنوات الحديثة أما القنوات الأخرى هي قنوات تقليدية.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وأثارها الاقتصادية.

ليس المبتغى من السياسة النقدية فقط الوصول إلى الهدف لكن أن تكون ذات فعالية كبيرة وهذا ما يتحقق في البلدان المتقدمة، بفعل العديد من العوامل وعكسه ما هو حاصل في البلدان النامية، أيضاً ما يجب الإشارة إليه هو أن للسياسة النقدية آثار اقتصادية منها السلبية ومنها الايجابية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب

أولاً: فعالية السياسة النقدية:

تختلف فعالية السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك حسب درجة التطور وفي هذا العنصر سيتم التطرق إلى هذا الاختلاف.

1- فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة: إن تطور النظام المصرفي والمالي في الدول المتقدمة بالإضافة إلى الشفافية الكاملة في العمل خلق ثقة كبيرة في العمل المصرفي بين المصرف المركزي ومختلف المصارف الأخرى، والمعروف أن السياسات النقدية في الدول المتقدمة تعتمد أساساً على الأدوات الكمية والنوعية والأدوات الأخرى في تنظيم الائتمان، وأنها ذات فعالية كبيرة بفعل تطور السوقين النقدي والمالي ومن العوامل التي زادت من فعالية السياسة النقدية في البلدان المتقدمة نجد:¹

- العمل المشترك والتعاون الوثيق بين مختلف المؤسسات المالية والمصرفية في مقدمتها المصرف المركزي والمصارف التجارية، فهذا التعاون والثقة يعبران عن التجاوب بين المصارف التجارية مع قرارات السلطة النقدية ممثلة في المصرف المركزي لبلوغ الأهداف المنشودة؛
- تطور وانتظام السوق النقدية فمثل هذه السوق تساعد كثيراً في التعامل بالأوراق التجارية قصيرة الأجل القابلة للخصم، وبالتالي تزيد من فعالية معدل الخصم في التأثير على الطلب على القروض بواسطة تكلفة خصم الأوراق التجارية على طلب القروض لان معدل الخصم مرتفع ويكون العكس في حالة كون تكلفة الخصم قليلة أي انخفاض معدل الخصم؛
- وجود سوق مالية كبيرة ومتطورة تتعامل بالأوراق المالية، ففي حالة وفرة هذه السوق تزيد فعالية السوق المفتوحة في التأثير على عرض الائتمان وذلك باتساع عمليات البيع والشراء للأوراق المالية التي يمارسها المصرف المركزي في هذه السوق؛
- استعمال النقود المصرفية التي تمثل غالباً مجموع النقود المتداولة في المجتمع وهذا ما يبين لنا الدور الفعال في تغيير نسبة الاحتياطي القانوني وأيضاً التأثير في عرض النقود؛

وبالتالي يمكن القول أن تقدم الاقتصاد كان السبب الرئيسي في أداء أدوات السياسة النقدية لدورها بشكل فعال مما يمكنها من تحققي أهدافها المرجوة بسرعة وكفاءة.

2- فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصاديات المتقدمة بسبب الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، لذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية، مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل يكاد يكون ضعيفاً بل لا يذكر في بعض الحالات، وأن الاعتماد كله ينصب كله على نسبة الاحتياطي القانوني من جهة وعلى الأدوات الكيفية من جهة أخرى وهناك العديد من العوامل التي تحد من سلطة المصرف المركزي في القيام بدوره المطلوب.

من الأسباب التي تضعف فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية نذكر:

¹ معيزي قويدر، مرجع سابق ص 161.162.

- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه لأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور المصارف التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة¹؛

- عدم اتساع السوق المالي مما يقلل إمكانية استعمال أداة السوق المفتوح لبلوغ أهداف السياسة النقدية؛

- الحدثة النسبية في نشأة المصارف والأجهزة المالية في مقدمتها المصارف المركزية²؛
- تميل المصارف التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (تمويل طويل الأجل) الذي يعتبر احد دعائم التنمية الاقتصادية³؛

- تغير المعروض النقدي نتيجة لاعتماد بعض الدول النامية في اقتصادها على منتج واحد كالبنترول أو القطن أو السكر... إلخ، فإن صادراتها تكون مركزة على عائدات هذا المنتج الواحد بالإضافة إلى أن وارداتها كثيرة⁴ والمعلوم أن الصادرات والواردات تمثل طلبا وعرضا للعملة المحلية وبالتالي فإن المعروض النقدي سوف يعرف تدبب مستمر مما يشكل صعوبة في ضبطه من قبل السياسة النقدية بمختلف الأدوات ومنها سعر الفائدة؛

- عدم اتساع الجهاز المصرفي، سواء من حيث عدد الفروع الموجودة في القطر او من حيث عدد الخدمات المقدمة، وهذا ما يضعف استقطابها للعملاء وبالتالي زيادة استعمال النقود العادية بدل المصرفي هذا ما من شأنه أن يؤثر على فعالية الأدوات وخاصة الاحتياطي الإلزامي حيث أن زيادة استعمال النقود الورقية تؤدي إلى انخفاض الودائع وبالتالي عدم قدرة المصرف المركزي على استعمال أداة تغيير الاحتياطي الإلزامي بشكل فعال؛

وبهذا نقول أن الوضع الاقتصادي السائد في البلدان النامية حد من الاستعمال الفعال لأدوات السياسة النقدية من قبل المصرف المركزي وهذا ما خفض من فاعليتها.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية:

إن تنفيذ السياسة النقدية يخلف العديد من الآثار الاقتصادية بجانبها الايجابية والسلبية وتتمثل

هذه الآثار في:

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون الجزائر 2008، ص 131.

² لعزاري حسيبة، مرجع سابق، ص 50

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 31.

⁴ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق ص 187..

1- الآثار الإيجابية: وتتمثل¹:

- ضبط معدلات عرض النقد ضمن الأهداف المرسومة للسياسة النقدية عن طريق التأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف بما يكفل نجاح هذه السياسة؛
- السيطرة على المشكلات الاقتصادية وذلك بضبط معدلات التضخم باستخدام السياسات الانكماشية وتحقيق التشغيل الأمثل للاقتصاد ومحاولة القضاء على البطالة باستخدام السياسات النقدية التوسعية؛
- المحافظة على استقرار سعر صرف العملة من خلال التأثير غير المباشر على معدلات الفائدة المدفوعة على وحدة العملة من قبل المصارف بحيث تسجع زيادة الودائع بمختلف أنواعها؛
- التوظيف الأمثل للسيولة في المصارف التجارية وتحقيق عوائد مجزية وذلك من خلال استثمارها في الأوراق المالية الحكومية.

2- الآثار السلبية:

- رغم أن السياسة النقدية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي تخدم الاقتصاد بالإضافة إلى تحقيقها لآثار إيجابية إلا أنها لا تخلو من الآثار السلبية المتمثلة في:²
- توجيه جزء من الاستثمارات إلى مجالات غير منتجة تشكل استثمارا عاطلا وهذا يعمل على إعاقة التنمية الاقتصادية؛
 - تقليص فرص للقطاعات الإنتاجية من الحصول على التمويل اللازم وذلك بسبب تقليص السيولة المتاحة للمصارف على الرغم من الآثار الإيجابية لنقص السيولة في ضبط الائتمان وعرض النقود؛
 - إن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أنواعها يؤدي إلى إحباط المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على التسهيلات المقدمة من قبل المصرف التجاري؛
 - تكلفة الإدارة النقدية المترتبة عن تنفيذ السياسة النقدية والتي تكلف خزينة الدولة خسارة في بعض استثمارات المصارف التجارية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية؛
 - استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال المصرفي وتوسيع استخدام النقود الإلكترونية التي أثرت على فعالية السياسة النقدية.

¹لعزازي فتيحة، مرجع سابق، ص 52.²جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار الميسرة، عمان، الاردن، 2001، ص، 120.

المطلب الرابع: الآثار المحتملة للصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية

إن التوسع في استعمال الصيرفة الالكترونية أدى إلى التوسع في إصدار النقد الالكتروني من جهة وزيادة استعماله من جهة أخرى، وكل هذا خلق أثارا نقدية وبالتالي التأثير على السياسة النقدية ويعتبر هذا الأخير من بين أهم الأمور التي تشغل اهتمام الباحثين والاقتصاديين، ومن خلال هذا المطلب نتطرق إلى أهم الآثار التي تخلفها الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية وخاصة من جهة تأثير النقود الالكترونية باعتبار أنها أهم مكونات الصيرفة الالكترونية تأثيرا وذلك طبعا لطبيعتها النقدية وإحلالها محل النقود العادية.

أولاً: تأثير الصيرفة الالكترونية على الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

تؤثر الصيرفة الالكترونية على الأدوات الكمية للسياسة النقدية وفعاليتها، ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى هذه الآثار

1- تأثير الصيرفة الالكترونية على معدل إعادة الخصم: إن ظهور النقود الالكترونية جعل احتياطات المصارف التجارية تزداد، وبالتالي زيادة سيولتها النقدية ومن هنا يمكن القول أن معدل إعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان، وذلك لأن إقبال المصارف على إعادة خصم الأوراق التجارية من المصرف المركزي سيقبل بسبب وانخفاض حاجتها للمصرف المركزي لمنحها هذه السيولة، فمهما كانت التغيرات في سعر إعادة الخصم فإنها لن تؤثر على حجم الائتمان لأنه لا يوجد طلب لإعادة خصم الأوراق التجارية.

2- تأثير الصيرفة الالكترونية على معدل الاحتياطي الإلزامي: إن التوجه إلى استخدام الصيرفة الالكترونية أدى إلى استبدال النقود الالكترونية محل النقود التقليدية وبالتالي استعمال نقود وهمية مما اثر على السيولة في المصارف التجارية بالإيجاب، وهذا ما عزز قدرتها الائتمانية وذلك نتيجة لدخول النقود العادية المتأتية من بيع النقود الالكترونية إلى خزينة المصرف في شكل ودائع مما يرفع من احتياطات المصارف، وبالتالي عدم الحاجة الدائمة إلى إعادة خصم الأوراق التجارية المتوفرة لديها وبالتالي فإنه ومهما كانت التغيرات في سعر إعادة الخصم فإنه لن يؤثر على حجم الائتمان لأنه لا يوجد طلب لإعادة خصم الأوراق التجارية.¹

3- تأثير الصيرفة الالكترونية على السوق المفتوحة: من بين جوانب الصيرفة الالكترونية التي تؤثر على السوق المفتوحة النقود الالكترونية، إذ أن تطور النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها المصرف المركزي في إقرار السياسة النقدية الملائمة، وهناك من يرى بأن النقود الالكترونية ستؤثر على سياسة

¹ ميادة بلعياش، مرجع سابق، ص 274.

السوق المفتوحة ولكن بطريقة إيجابية، حيث يرون بأن استخدام عمليات السوق المفتوحة الكترونياً عبر الشبكة سيكون أكثر سرعة وكفاءة من الوسيلة التقليدية، إذ تصل لقاعدة أوسع من العملاء داخليا وخارجيا، وبالتالي يمكن للتوازن النقدي أن يعود بصورة أسرع، ولكن ما يجدر الإشارة إليه أن تلك الوسيلة ستكون محدودة الفعالية بدرجة كبيرة في الدول النامية لافتقارها لمعظم متطلبات¹.

ثانياً: تأثير النقود الإلكترونية على استقرار الأسعار:

يوجد العديد من الباحثين الذين اجمعوا على أن للنقود الإلكترونية تأثير على الاستقرار في الأسعار بسبب زيادة عدد مصدريها وهذا قد يؤدي إلى إصدارها بدون ضوابط وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي مما يؤثر على استقرار الأسعار.

¹ محمد شايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 13-14 مارس، 2012، ص 12 13.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد عرفت السياسة النقدية تطورا عبر المدارس الاقتصادية، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية ثم الكينزية وبعدها النقداوية وكل مدرسة حاولت الدفاع عن وجهة نظرها حول فعالية السياسة النقدية أم المالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، لينتهي بها المطاف بالمزج بين السياستين من اجل بلوغ الهدف المرجوة والسياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من أجل ضبط المعروض النقدي ولتحقيق هذا الأخير عليها أن تقوم بجمع المعلومات الكافية من مختلف القطاعات كالقطاع المالي والحكومي والخارجي وغيرها، وكل هذه المعلومات تمكنها من رسم أهدافها المختلفة سواء كانت أولية أو وسيطة أو نهائية وفي ظل تحقيق هذه الأهداف يظهر نوعان من السياسة النقدية إما توسعية أو انكماشية.

يعتبر المصرف المركزي السلطة النقدية في معظم الدول ولم يظهر في بادئ الأمر كبنك مركزي وإنما كان عبارة عن مصرف تجاري أعطي له حق الإصدار وانفرد به، ومن ثم أصبح يقف على قمة النظام المصرفي متوليا العديد من الوظائف كتنسيق شؤون الحكومة شؤون المصارف والقيام بعملية الإصدار بالإضافة إلى الرقابة على الائتمان، ومن اجل قيامه بمختلف هذه الوظائف على أكمل وجه عليه أن يتمتع بالاستقلالية التامة بعيدا عن كل الضغوطات الخارجية سواء من حيث تحديد الأهداف أو من حيث وضع السياسة النقدية أو حتى من جانب تمويل عجز الحكومة.

إن إدارة السياسة النقدية تتطلب استخدام مجموعة من الأدوات التي تؤثر في النهاية على حجم المعروض النقدي، وهذه الأدوات قد تكون كمية أو نوعية، كما يمكن أن يلجأ المصرف المركزي إلى التدخل المباشر ويتم إبلاغ السياسة النقدية من خلال مجموعة من القنوات كسعر الفائدة وقناة الميزانية أو قناة الائتمان، لكن تأثير هذه الأدوات يختلف حسب البلد أو بالأحرى يمكن القول أن فعالية السياسة النقدية تختلف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وتخلف آثارا ايجابية وسلبية، ورغم التخطيط الكبير لتطبيق السياسة النقدية بكل فعالية إلا انه توجد مجموعة من المتغيرات التي تؤثر عليها وخاصة الصيرفة الالكترونية التي توجهت إلى استعمال وسائل الدفع الالكترونية وبالتالي إحلال النقود الالكترونية محل النقود الالكترونية مما خلق تحديا أمام السياسة النقدية وفعالية أدواتها.

وقد تم التوصل في هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر تحقيق الاستقرار في الأسعار أهم هدف للسياسة النقدية وفي ظل تحقيقه قد تكون السياسة النقدية إما توسعية أو انكماشية وهذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة؛
- يعتبر المصرف المركزي السلطة القائمة على تنفيذ السياسة النقدية واستقلاليته تمكنه من تنفيذ الأهداف بفعالية اكبر.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لتأثير

الصيرفة الالكترونية على

السياسة النقدية في فرنسا

تمهيد:

بعد استعراضنا للجوانب النظرية للموضوع والمتعلقة بمختلف المفاهيم والأساسيات حول الصيرفة الإلكترونية والسياسية النقدية كان لابد من الوقوف على الواقع التطبيقي للصيرفة الإلكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية في فرنسا.

وقد خصصنا هذا الفصل لمعرفة النظام المصرفي الفرنسي من أجل الوقوف على طريقة وضع وتنفيذ السياسة النقدية في فرنسا ومختلف المهام التي يتولاها بنك فرنسا لتنفيذ السياسة النقدية بالإضافة إلى مختلف الأطر التشريعية الناظمة للصيرفة الإلكترونية فيها، بالإضافة إلى تطور استعمال الصيرفة الإلكترونية في فرنسا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014، سواء تعلق الأمر بقنواتها أو وسائل الدفع الإلكتروني، أما فيما يخص واقع السياسة النقدية الفرنسية فسيتم التطرق إلى واقع أدواتها وأهدافها في نفس الفترة الزمنية، وأيضا من خلال هذا الفصل سنحاول تحديد أهم متغيرات الصيرفة الإلكترونية التي تؤثر على السياسة النقدية معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وهذا الفصل يشمل أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: النظام المصرفي الفرنسي.

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 2005-2014.

المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات.

المبحث الأول: النظام المصرفي الفرنسي

يؤدي بنك فرنسا دورا مهما في تنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الأهداف المسطرة والذي يعتبر تحقيق الاستقرار المالي والنقدي أهمها، كما أنه يقوم بوضع مختلف التشريعات الخاصة بالصيرفة الإلكترونية بالتعاون مع مختلف دول الإتحاد الأوروبي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ثلاثة مطالب

المطلب الأول: بنك فرنسا المهام والأهداف.

المطلب الثاني: السياسة النقدية الفرنسية.

المطلب الثالث: التشريعات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية في فرنسا.

المطلب الأول: بنك فرنسا المهام والأهداف

يشمل هذا المطلب تعريف بنك فرنسا ونشأته بالإضافة إلى مختلف مهامه وأهدافه

أولاً: نشأة وتعريف بنك فرنسا: من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى نشأة بنك فرنسا وتعريفه

1- نشأة بنك فرنسا: تم تأسيس البنك المركزي الفرنسي "بنك فرنسا" يوم 18 جانفي 1800 من طرف مجموعة من ممثلي المصارف الخاصة وهذا تحت إشراف نابليون بونابرت بمبادرة من القنصل الأول، وبعد تأسيسه مباشرة تولى بنك فرنسا عملية الإصدار النقدي وعين له أول محافظ يوم 23 مارس 1800، وقد أعطت له سلطة الإصدار المنفردة سنة 1803، وأنشئ مقره الرسمي في باريس العاصمة سنة 1806 وفي نفس السنة تم تجديد القانون الأساسي الذي ينظم عمل البنك المركزي وحدود تدخل المحافظ.

في سنة 1808 تم سن أول مرسوم إمبراطوري يحدد مختلف عمليات بنك فرنسا، وفي سنة 1873 قدم بنك فرنسا التزام بفتح فروع في كل الدوائر ووضع حد أقصى لتنفيذ هذا الالتزام بتاريخ 1 جانفي 1877.

وخلال المناقشة البرلمانية لسنة 1936 تم عرض مجموعة من الانتقادات حول العديد من الجوانب الخاصة ببنك فرنسا فتم بعد ذلك تأميمه، وخلال هذه الفترة تم تطوير نشاط البنك المتعلق بإصدار الأوراق النقدية، وأصدرت العديد من المواد القانونية التي تنظمه خاصة بعد تأميمه، وقد عدلت هذه القوانين سنة 1940 ثم سنة 1944، والجدير بالذكر أن التأميم الفعلي لبنك فرنسا كان سنة 1945 إلا أن بواره والتحصير له دام خلال الفترة 1935-1945، أما فيما يخص الاستقلالية التامة فقد حصل عليها بنك فرنسا سنة 1993 من خلال القانون 93/980 الذي وضع العديد من المواد التي تحدد دوره

في تسيير السياسة النقدية وتحقيق أهدافها، أما سنة 1998 فتعتبر سنة انتقالية حيث تم دمج بنك فرنسا في النظام الأوروبي للبنوك المركزية ومن خلال هذا تم توحيد العديد من الأهداف وقامت بذلك مؤسسة جديدة هي البنك المركزي الأوروبي ويعتبر بنك فرنسا كأحد فروعها.¹ (بتصرف)

2- تعريف بنك فرنسا: جاء في تعريف البنك المركزي الفرنسي: "يسمى البنك المركزي الفرنسي بنك فرنسا وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تابعة للدولة تعمل على حسن سير النظام المصرفي والمالي ككل ويتولى كل الأمور المتعلقة بالسياسة النقدية وله فروع في القطاعات تم إنشاؤه سنة 1800، ويعمل على تحقيق الأهداف التي يضعها البنك المركزي الأوروبي".²

ثانيا: مهام بنك فرنسا: يقوم البنك المركزي الأوروبي بتحديد مختلف مهام البنوك المركزية للدول الأعضاء، وتتمثل المهام التي يقوم بها بنك فرنسا في:³

1- **الإصدار النقدي:** تعتبر مهمة الإصدار النقدي من المهام الرئيسية التي يتولاها بنك فرنسا وينفرد بها وهذا ما أكده قانون 1993، كما يتولى بنك فرنسا ضمان جودة العملات النقدية والمعدنية المصدرة.

2- **المشرف المالي:** يعتبر بنك فرنسا مشرفا ماليا وذلك بتوليته لمهمة الرقابة على مؤسسات الائتمان شركات وصناديق الاستثمار والتأمين، وهذا لضمان تحقيق الاستقرار المالي.

3- **البنك المركزي:** رغم أنه تم دمج بنك فرنسا في البنك المركزي الأوروبي إلا أنه يبقى البنك المركزي في فرنسا، بحيث يتولى توجيه أعمال السياسة النقدية بشكل يضمن تحقيق الأهداف المثلى، وأيضا تحقيق شروط الاتحاد الأوروبي.

4- **مؤسسة الحكومة (الجمهورية):** يتولى بنك فرنسا تسيير الشؤون النقدية للدولة، وذلك بتسيير الوثائق الإدارية النقدية لها وأيضا دخوله كوسيط في عملية الائتمان الحكومية، إضافة إلى توفير الخدمات

¹La banque de France, **Les grandes dates**, sur le site:

<https://www.banque-france.fr/la-banque-de-france/histoire/les-grandes-dates.html>

le22-03-2016 a 18.45

² La banque de France, **histoire**, sur le sit:

<https://www.banque-france.fr/la-banque-de-france/histoire.html> le 15-02-2016 a 22.15

³ La banque de France, **Missions et activités de la Banque de France**, sur le site:

<https://www.banque-france.fr/la-banque-de-france/missions/missions-et-activites-de-la-banque-de-france.html> le 13-02-2016, a 00.03

التي تساهم في التوازن العلاقات بين العناصر الاقتصادية، كما يوفر للدولة معلومات من خلال إدارة الملفات، كما أنه يقوم بمعالجة الإفراط في المديونية.

5- الحفاظ على الاستقرار النقدي: يعمل بنك فرنسا على تحقيق الاستقرار النقدي ومحاولة الحفاظ عليه على غرار دول الاتحاد الأوروبي، ومن أجل قيامه بهذه المهمة فإنه يعتمد على معطيات وإحصائيات سابقة، وتنفيذ هذه المهمة يكون في حدود ما يسيطره البنك المركزي الأوروبي .

6- المسؤول عن الاستقرار المالي: بحيث تنسب إليه مهمة تحقيق الاستقرار المالي ويعتبر هو الجهة الرئيسية المسؤولة عن تحقيقها، وفي هذا الشأن يجري مختلف العمليات الرقابية والتي يكمن أن تكون مفاجئة، ويحق له فرض عقوبات في حالة المخالفة، كما يقوم بإجراء تحليلات مالية وتقييم المخاطر، وأيضا اقتراح التعديلات، ويرصد نظم المدفوعات ذات القيمة الكبيرة.

7- تمثيل الدولة: يعتبر بنك فرنسا ممثل لدولة فرنسا في العديد من الهيئات الأوروبية والدولية المسؤولة عن الاستقرار المالي، ويتولى القيام بدراسات وتحاليل في هذا المجال، وقد شارك بنك فرنسا في إنشاء وإدارة البنية التحتية التقنية للنظام الأوروبي.

8- خدمة الأفراد: يتولى بنك فرنسا خدمة الأفراد الذين يعانون من المديونية المفرطة، وأيضا الأفراد الذين حرّموا من إنشاء حسابات مصرفية، وهذا بغرض تحسين العلاقات بين الأفراد والمصارف، كما يتولى عمليات الاستعلام المصرفي

9- إدارة الاحتياطات النقدية: يحتفظ بنك فرنسا باحتياطات من الذهب وسلة من العملات ويقوم بإدارتها، مستخدما إياها لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة في حالة الأزمات.

10- حماية وسائل الدفع: يعمل بنك فرنسا على ضمان السير الحسن للمدفوعات سواء كانت بالشيكات النقود الإلكترونية البطاقات أو أي وسيلة أخرى، وذلك بهدف ضمان التداول الجيد للعملة مما ينعكس إيجابا على قيمتها على مستوى التراب الوطني، ويعمل بنك فرنسا على التطوير المستمر لوسائل الدفع الإلكتروني بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، ويستمد في هذا الخصوص تشريعات الرقابة والإصدار لهذه الوسائل من القوانين العامة التي يضعها البنك المركزي الأوروبي.

ثالثا: أهداف بنك فرنسا

يسعى بنك فرنسا من خلال تنفيذ مهامه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي تعتبر أساسا مشتركة في مجملها مع أهداف البنك المركزي الأوروبي، وأهمها:

1- تحقيق الاستقرار المالي: وذلك بالحفاظ على سلام النظام المالي، وهذا بدراسة ديناميكية الاقتصاد والأداء على المدى الطويل، وأيضا المحافظة على السير المنتظم للأسواق المالية وأنظمة الدفع،

- والاهتمام بالمؤسسات القادرة على خلق الثروة وفرص العمل والتي تؤدي دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد، وبالتالي المساهمة في تحسين رفاهية السكان، ويعتبر هذا الأخير الهدف التاريخي لبنك فرنسا.¹
- وفي هذا الشأن أيضا يقوم بتطوير القواعد التنظيمية والتحويلية والإشراف المالي والدولي، كما أنه يقوم برصد دقيق لنقاط القوة والضعف، ولا يسعى بنك فرنسا لتحقيق الاستقرار المالي الداخلي فقط بل يسعى إلى تحقيقه أوروبا وعالميا من خلال مشاركته في أعمال المنظمات في هذا المجال.²
- 2- **تحقيق الاستقرار النقدي:** يهدف بنك فرنسا إلى تحقيق الاستقرار النقدي وذلك بضمان الاستقرار في المستوى العالم للأسعار من جهة والحفاظ على قيمة العملة من جهة أخرى، إذ يضع مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي ضوابط لعملية الإصدار النقدي.
- 3- **خفض معدلات البطالة:**³ من خلال الاهتمام بالمؤسسات القادرة على خلق الثروة وفرص العمل، والاهتمام بتوفير مناخ جيد للاستثمار.
- 4- **محاولة رفع معدل النمو الاقتصادي.**

المطلب الثاني: السياسة النقدية في فرنسا

من خلال هذا المطلب سيتم التعرض إلى تعريف السياسة النقدية في فرنسا أدواتها واستراتيجياتها

أولاً: تعريف السياسة النقدية الفرنسية:

أعطى بنك فرنسا تعريف للسياسة النقدية حيث جاء فيه: "كل الوسائل التي تلجأ لها الدولة أو السلطة النقدية للعمل على استقرار النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم العملة".⁴

وتعتبر السياسة النقدية الفرنسية هي تنفيذ لتوصيات البنك المركزي الأوروبي وتتميز هذه السياسة

ب:

- 1- الهدف الأساسي هو المحافظة على استقرار الأسعار.
- 2- السلطة النقدية هي البنك المركزي الأوروبي وبنك فرنسا هو بنك منفذ.

¹ La banque de France, **la stabilité financière en France**, sur le site:

<https://www.banque-france.fr/stabilite-financiere/organisation-de-la-stabilite-financiere-en-france-et-au-niveau-international/en-france.html> 2016/02/22

² La banque de France, **la stabilité financière au niveau international**, sur le site:

<https://www.banque-france.fr/stabilite-financiere/organisation-de-la-stabilite-financiere-en-france-et-au-niveau-international/international.html> le 22-02-2016 a 4.32

³ ماجدة لمдох، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2008 ص 10.

⁴ La banque de France, **définition de la politique monétaire**, sur le site:

<https://www.banque-france.fr/politique-monetaire/presentation-de-la-politique-monetaire/definition-de-la-politique-monetaire.html> le 22-02-2016 a 5.01.

3- أداة سعر الفائدة أداة أساسية.

4- توضع الاستراتيجيات والأهداف وتتخذ القرارات من قبل مجلس محافظين للبنك المركزي الأوروبي بحسب الحالة الاقتصادية.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية الفرنسية:

يفرض البنك المركزي الأوروبي مجموعة من أدوات السياسة النقدية على دوله الأعضاء وهي نفسها الأدوات التي يستعملها بنك فرنسا من أجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذه الأدوات هي¹:

1- عمليات السوق المفتوحة: وتعد الأداة الرئيسة للعمليات النقدية في الإتحاد الأوروبي وأيضا فرنسا، ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات مالية وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي وجمع ودائع الأجل ذات سعر الفائدة الثابت، غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة:

أ- التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة اليومية والأسبوعية): وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير وسعر فائدة ثابت)، وتلعب دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي وإعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية، وتقوم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي وعادة ما تكون هذه العمليات اليومية.

ب- التمويل الطويل الأجل: ويطبق من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر فائدة ثابت أو متغير)، و يوفر تمويلا طويلا الأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر، ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.

ت- التعديل الطفيف: ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، وتستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة، كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

ث- عمليات هيكلية: وتعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو تعداد وأجل استحقاق متغيران، ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

¹ La banque de France, **la politique monétaire**, sur le site:

<https://www.banque-france.fr/politique-monetaire/reglementation-et-mise-en-oeuvre-de-la-politique-monetaire/mise-en-oeuvre-de-la-politique-monetaire/les-instruments-de-politique-monetaire.html-02-22>
2016, a 8.50.

2- التسهيلات الدائمة: وهي التسهيلات الائتمانية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو، وتخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة.

3- متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي: حيث يفرض بنك فرنسا نسبة معينة من الودائع التي يجب أن تحتفظ بها البنوك، والاحتياطات النقدية من بين أهم أدوات السياسة النقدية حسب نص المادة 1-19 من النظام الأوروبي للبنوك المركزية، والهدف من الاحتياطات:

أ- المساهمة في تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة في السوق.

ب- تخفيف العجز الهيكلي للسيولة في الاقتصاد.

ثالثا: استراتيجيات السياسة النقدية في فرنسا:

تم وضع استراتيجيات السياسة النقدية عند عقد معاهدة ماستريخت، وفرنسا باعتبارها من دول الاتحاد الأوروبي فهي مجبرة على تبني هذه الاستراتيجيات وتتمثل في:¹

1- الاستراتيجيات الكمية: تتمثل في:

أ- **استقرار الأسعار:** يعتبر هذا العنصر مهم جدا وتعمل فرنسا مع دول الاتحاد الأوروبي على تحقيقه، وقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن استقرار الأسعار كإستراتيجية يوم 13/10/1998، حيث يسعى إلى تحقيقه في كل دول الاتحاد، وقد جاء في القرار "لا تتعدى الزيادات 2 % من أسعار الاستهلاك في منطقة اليورو".

ب- **التحكم في معدلات التضخم:** تسعى فرنسا إلى التحكم في معدلات التضخم وجعلها في حدها الأدنى، والذي حصره البنك المركزي الأوروبي بين 1.5 و 2 % في المدى المتوسط، ويساهم بنك فرنسا في توفير هامش سلامة للوقاية من مخاطر الانكماش، وقد انتهجت فرنسا هذه الإستراتيجية منذ صدور قرار مجلس الإدارة للاتحاد الأوروبي في 08/08/2003.

ت- **أسعار الفائدة:** يحاول بنك فرنسا التأثير على الأحوال الاقتصادية من خلال مستويات أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ولضمان نهج متسق ومنظم يفرض البنك المركزي الأوروبي أن تكون أسعار الفائدة المفروضة في دول الاتحاد الأوروبي على غرار فرنسا قريبة من تلك التي يفرضها البنك المركزي الأوروبي بهدف تعزيز المصادقية لتوقعات التضخم.

ث- **إستراتيجية الائتمان:** إذ أنه في نظام اليورو بشكل عام يجب تحقيق التوازن بين احتياجات التمويل وتوفير السيولة وذلك من خلال عدة أدوات السياسة النقدية أهمها سعر الفائدة.

¹ La banque de France, les stratégies de la politique monétaire, su le site:

<https://www.banque-france.fr/politique-monetaire/presentation-de-la-politique-monetaire/strategie.html>-23
2016-02

2- الاستراتيجيات التقييمية العامة: تتمحور حول:

أ- تحليل اقتصادي للمخاطر قصيرة ومتوسطة الأجل المتعلقة باستقرار الأسعار: ويقوم هذا التحليل على استخدام مجموعة واسعة من المؤشرات المالية والاقتصادية التي تتبع تطور الأسعار في المستقبل في منطقة اليورو، مثل تكاليف وحدة العمل، مؤشرات الأسعار، والمؤشرات المتعلقة بالمعدل الفعلي لسعر الصرف وعوائد الأسهم، ويدعم مجلس إدارة البنك المركزي الاقتصاديين لإجراء دراسات حول نظام اليورو كما يقدم نشرات دورية توقعية في شهري جوان وديسمبر حول المخاطر المتعلقة بالأسعار في المدى القصير.

ب- تحليل نقدي لتقييم اتجاهات التضخم في المدى المتوسط والطويل: أهم مؤشر يعتمد عليه هذا التحليل هو m3 (مكوناتها ومقابلاتها) الخاص بالائتمان، وحددت القيمة المرجعية أول مرة يوم 2002/12/05، والتي حددها مجلس إدارة البنك المركزي ب 4%، وفي اجتماع يوم 2003/05/08 أشار إلى ضرورة مراجعة هذه القيمة وجعلها تتماشى مع السياسة النقدية.

المطلب الثالث: التشريعات القانونية المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية في فرنسا:

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم المواد القانونية التي تنظم عمليات الصيرفة الإلكترونية في فرنسا، والجدير بالذكر أن الصيرفة الإلكترونية في فرنسا تخضع إلى تنظيم أوروبي حيث أن البنك المركزي الأوروبي هو من يتولى وضع مختلف المواد القانونية التي تنظم هذا العمل، وقد صدرت أولى التعليمات الناظمة للصيرفة الإلكترونية سنة 2000 من قبل البنك المركزي الأوروبي عن طريق التعليمات ce/46/2000 الصادرة في 2000/09/18 المتعلقة بمراقبة المؤسسات العاملة وفق نظام الصيرفة الإلكترونية، ولكن ونظرا لمحدودية هذه التعليمات تم تعديل بعضا الأوامر فيها بالتعليمات ce/60/2005، ثم تعديل مواد هذه الأخيرة بالتعليمات ce/48/2006، وبعد ثلاث سنوات تم وضع ترسانة من القوانين الشاملة لأعمال المصرفية الإلكترونية في التعليمات الأوروبية ، ce/110/2009 وقد تضمنت العديد من المواد القوانين قسمناها إلى:

أولاً: التشريعات المتعلقة بمؤسسات الصيرفة الإلكترونية:

تضمنت التعليمات ¹ ce/110/2009 العديد من المواد القانونية التي تنظم عمل مؤسسات الصيرفة الإلكترونية ومن بين هذه المواد:

1- يحق لمؤسسات الائتمان تبني أو التحول إلى العمل الإلكتروني.

¹ التعليمات ce/110/2009 الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي في 2009/09/16 المتعلقة بنشاط المؤسسات في ظل استخدام الصيرفة الإلكترونية وكيفية تسييرها ومراقبتها.

- 2- يمكن تقديم الخدمات التقليدية عبر الهاتف أو الانترنت وفقا للتشريع المنصوص عليه.
- 3- يمكن لمؤسسات الائتمان إصدار وإدارة وسائل الدفع بما في ذلك النقود الإلكترونية لكن في إطار من المراقبة والإشراف.
- 4- يجب موافقة جميع قوانين مؤسسات الائتمان قبل اتخاذ قرار استخدام الصيرفة الإلكترونية.
- 5- يجب إبلاغ سلطات الاتحاد الأوروبي بجميع المؤسسات التي تستخدم الصيرفة الإلكترونية داخل الدول الأعضاء بالإضافة إلى توضيح نوعية الخدمة التي تقدمها.
- 6- يتم تحديد المؤسسات التي تصدر النقود الإلكترونية مركزيا لأسباب احترازية.
- 7- في حالة رغبة أحد المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية أو البطاقة أو أية وسيلة دفع أخرى لتوسيع نشاطها خارج الحدود السياسية لبلدها عليها أن تحوز على موافقة من البنك المركزي الأوروبي وموافقة البلد المضيف.
- 8- مؤسسات الصيرفة الإلكترونية مكلفة بضمان الأمن القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني.
- 9- تتمثل مؤسسات الصيرفة الإلكترونية أساسا في:
 - مؤسسات الائتمان.
 - مؤسسة النقد الإلكتروني والتي عرفها مجلس النقد الأوروبي على أنها شخص معنوي يعنى بإصدار النقود الإلكترونية دون مؤسسات الائتمان.
 - المؤسسات المقدمة لخدمات الدفع.
 - البنك المركزي الأوروبي وبنك الدولة العضو يتوليان عملية الرقابة والإشراف.
- 10- تتولى مؤسسات الصيرفة الإلكترونية تقديم العديد من الخدمات أهمها:
 - توفير خدمات الدفع الإلكتروني.
 - منح الائتمان المتعلق بخدمات الدفع.
 - الوقوف على السير الحسن لنظام الدفع الإلكتروني.
 - توفير الخدمات التشغيلية والمساعدة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بإصدار النقود الإلكترونية.
 - تشغيل نظم الدفع.

ثانيا: التشريعات المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية:

شملت أيضا التعليمات ce/110/2009 مجموعة من المواد القانونية التي تنظم وسائل الدفع الإلكترونية، ومن بين هذه المواد بالإضافة إلى بعض المواد القانونية التي تضمنها قانون النقد والمالية الفرنسي لسنة 2013 ما يلي:

- 1- النقود الإلكترونية هي قيمة نقدية مخزنة في شكل إلكتروني.
- 2- تعتبر النقود الإلكترونية بديلا للنقود الورقية والمعدنية.

- 3- يسمح باستخدام النقود الإلكترونية من طرف كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- 4- البطاقات البنكية وسيلة من وسائل الدفع وتحظى بالتنظيم الدولي خاصة فيما يتعلق بالأرقام السرية والذي حدد وفقا للمعيار الدولي للايزو رقم IEC 7812.
- 5- المحفظة النقدية الإلكترونية وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني تخصص للمبالغ الصغيرة المحصورة بين 30 يورو و100 يورو وتستخدم في أماكن محدودة مثل المخازن المقاهي موقف السيارات...
- 6- توفير مختلف القنوات من أجل تسهيل استعمال وسائل الدفع الإلكترونية كالصرافات الآلية.
- 7- الشيك الإلكتروني هو بديل للشيك الورقي ويحظى بنفس التنظيم القانوني.
- 8- يجب إبرام عقد مكتوب بين مصدر النقود الإلكترونية ومستعملها يحدد فيها كل شروط الاستعمال والتكاليف... الخ.
- 9- تجريم كل أعمال السرقة التي تقع على كل وسائل الدفع الإلكترونية أو تزوير أو استعمال الغير دون إذن كتابي.
- 10- حتمية استعمال الشفرة عند الدفع أو السحب بالبطاقة البنكية.
- 11- يخضع إصدار النقود الإلكترونية إلى رقابة شديدة وأحكام تشريعية تنظيمية.
- 12- لا يحق لأي مؤسسة إصدار النقود الإلكترونية على اختلاف أنواعها دون الحصول على موافقة من البنك المركزي.
- 13- يحق للمتضرر من السرقة أو استعمال أدواته النقدية بدون إذن رفع القضية أمام المحكمة المختصة.
- 14- تستعمل البطاقات البنكية في الأماكن المخصصة لها.
- 15- تخضع وسائل الدفع للرقابة الشديدة من قبل البنك المركزي.

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 2005-2014

تعتبر فرنسا من الدول المتقدمة التي تعمل على توسيع استخدام الصيرفة الإلكترونية وتوسيعها وتطوير مجالاتها، كما تهدف إلى زيادة عدد مستخدميها، ومن أجل عرض واقعها في فرنسا يجب إظهار حجم قنوات الصيرفة الإلكترونية وعددها وحجم مستخدميها ودرجة زيادتها، وهذه المؤشرات أيضا تطبق على وسائل الدفع الإلكتروني ولهذا تم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تطور قنوات الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 2005-2014.

المطلب الثاني: تطور وسائل الدفع الإلكتروني في فرنسا 2005-2014.

المطلب الثالث: حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الفرنسي 2005-2014.

المطلب الأول: واقع قنوات الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 2005-2014

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى واقع قنوات الصيرفة الإلكترونية في فرنسا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014، وهو ما يوضحه الجدول رقم 6.

الجدول رقم 6: تطور قنوات الصيرفة الإلكترونية في فرنسا 2005-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
58539	58539	58536	58170	56243	54638	53326	51686	47827	46151	¹ DAB
00	0.005	0.63	3.43	2.94	2.46	3.17	8.07	3.63	-	%
108050	108750	109110	108990	105940	104010	101530	99910	92170	92890	² GAB
-0.64	-0.33	2.91	2.88	1.88	2.44	1.62	8.40	-0.78	-	%
157300	138000	117500	100400	81900	64100	47300	35500	22900	14500	عدد المواقع النشطة ¹
13.99	17.45	17.03	22.59	27.77	35.52	33.24	55.02	57.93	-	%
34.7	33.5	31	30	25.1	21.7	21	17.9	15.1	13.4	عدد مستخدمي المواقع مليون ¹
3.58	8.06	3.33	19.52	15.67	3.33	17.32	18.54	12.69	-	%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

l'rapport d'activité annuel, **fédération e-commerce et vente à distance**, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2015.

2 البنك الدولي، ألف مستخدم لكل صراف، متاح على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5> 2016-01-10, 19.50

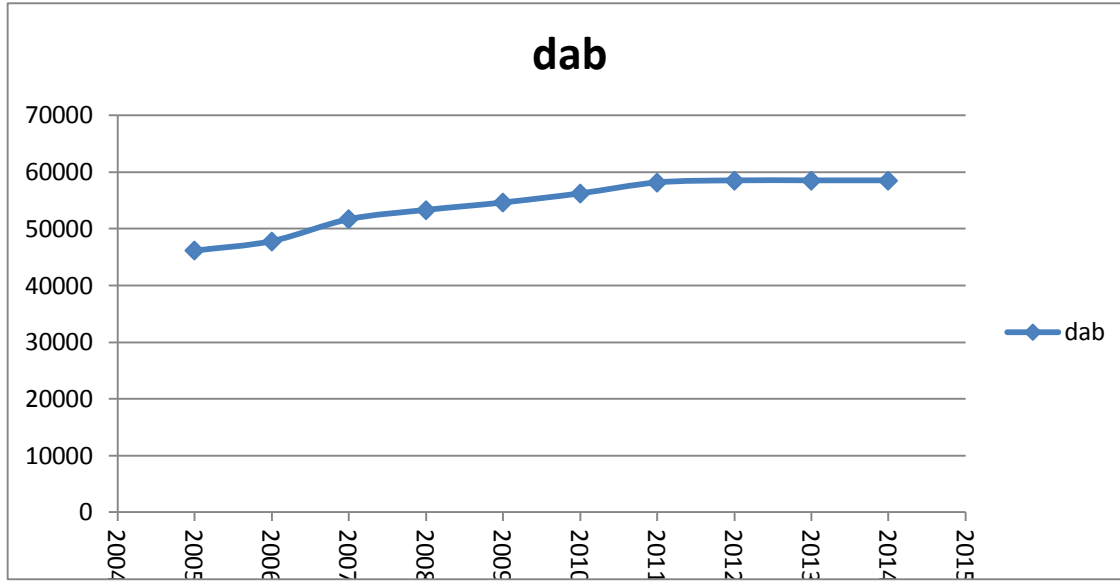
يشمل الجدول رقم 6 تطور بعض قنوات الصيرفة الإلكترونية، حيث يعرض تطور عدد الموزعات الآلية للأوراق "dab"، وتطور عدد الشبائيك الآلية البنكية "gab"، بالإضافة إلى قناة الانترنت التي تم عرضها من خلال مؤشرين وهما تطور عدد المواقع النشطة للمصارف في فرنسا وتطور عدد مستخدمي هذه المواقع المقدر عددهم بالمليون.

أولاً: الصرافات الآلية: من خلال الجدول رقم 6 تم إدراج نوعين من الصرافات الآلية وهي الأكثر استخداماً في فرنسا:

1- **الموزع الآلي للأوراق DAB:** يمكن إظهار تطور عدد الموزعات الآلية للأوراق من خلال

الشكل التالي:

الشكل رقم 4: تطور عدد الموزع الآلي للأوراق في فرنسا 2005-2014

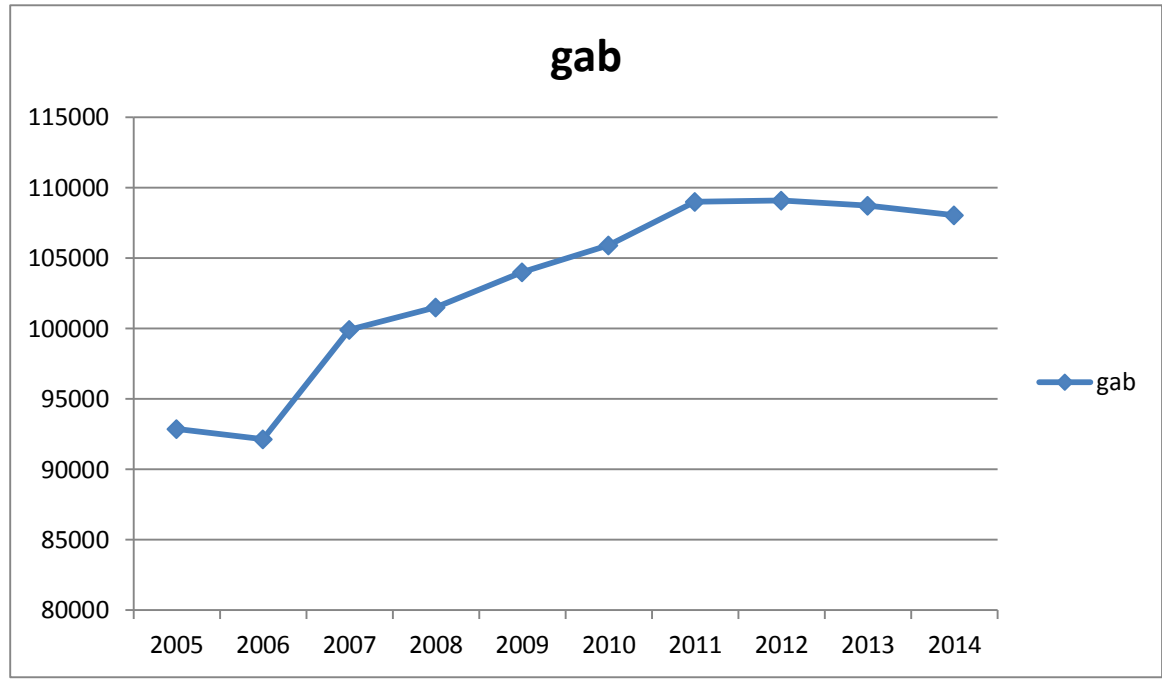


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 6.

تظهر بيانات الجدول رقم 6 والشكل رقم 4 ارتفاعا مستمرا في عدد الموزع الآلي للأوراق خلال كل فترة الدراسة، وقد بلغ أدنى عدد لها 46151 صرافا سنة 2005 أما أكبر عدد لها فكان سنة 2013 و 2014 إذ عرفت استقرارا في هذه السنة وقد قدر ب 58539 صرافا، وتنحصر نسبة الزيادة في الصرافات الآلية بين 0 % و 8.07 %، أما سبب الزيادة المستمرة في عدد الصرافات الآلية فيعود إلى:

- توفير حماية كافية لاستخدام الموزع الآلي للأوراق.
 - توفير المصارف للصرافات الآلية خارج مكان تواجدها.
 - ثقة الأفراد في استخدامها لما لها من دور كبير في تخفيض عمليات السرقة.
- 2- **الشبابيك الآلية البنكية GAB**: يظهر الشكل رقم 5 تطور عدد الشبابيك الآلية البنكية في فرنسا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014.

الشكل رقم 5: تطور عدد الشبابيك الآلية البنكية في فرنسا 2005-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 6.

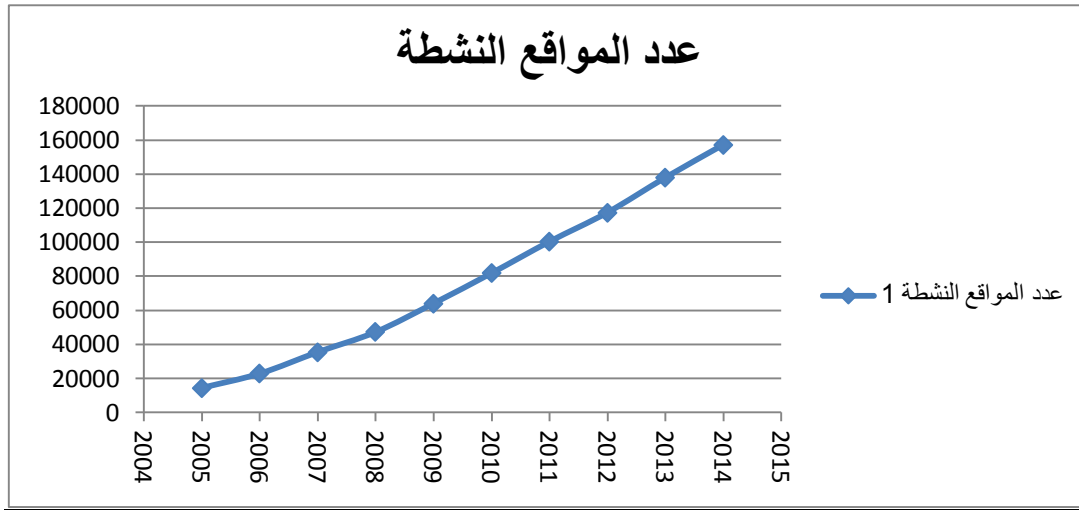
بالإضافة إلى الموزع الآلي للأوراق فإن الشبابيك الآلية البنكية تعرف انتشارا واسعا في فرنسا أكثر منه في النوع الأول، وهي تعرف ارتفاعا مستمرا على العموم خلال فترة الدراسة وهذا ما بينه الشكل أعلاه وقد قدر عددها سنة 2005 بـ 92890 شباكاً لتعرف انخفاضا في السنة الموالية بنسبة 0.78 % بسبب استغناء بعض المصارف عنها، أما من سنة 2007 إلى غاية 2012 فبلغت نسب الزيادة فيها على التوالي 8.40 %، 1.62 %، 2.44 %، 1.86 %، 2.88 %، 2.91 %، وقد بلغت هذه الشبابيك أكبر قيمة لها سنة 2012 إذ وصلت إلى 110 109 شباكاً، أما سنتي 2013 و 2014 فقد شهدت انخفاضا طفيفا في عدد الشبابيك بسبب تعطل بعضها وبلغت نسبتي الانخفاض على التوالي 0.33 % و 0.64 %، ولكن رغم هذا الانخفاض إلا أن عددها يعتبر كبير مقارنة بباقي دول الاتحاد الأوروبي إذ لم يتعدى 90000 صرفاً في إسبانيا، وأسباب انتشارها الواسع هي:

- تبني الاتحاد الأوروبي لسياسة توسيع عدد الشبابيك الآلية البنكية في دول الاتحاد الأوروبي.
- رغبة بنك فرنسا في توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مصارفها.
- سياسة تخفيف الضغط على المواطنين إذ حولت العديد من الخدمات إلى الشبابيك الآلية.

ثانياً: مصارف الانترنت

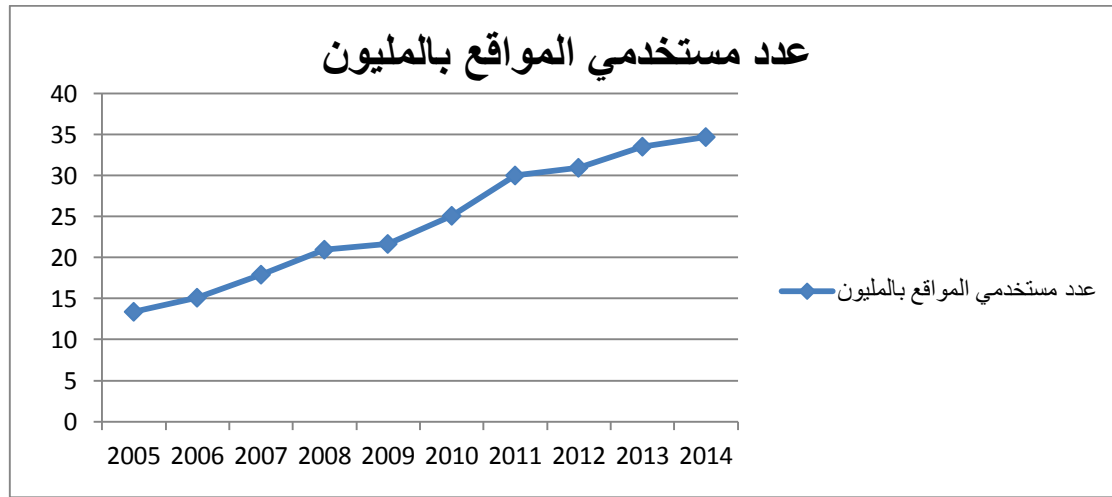
شهدت الانترنت استخداما واسعا في مجال الصيرفة في فرنسا، وقد مثلنا قناة مصارف الانترنت من خلال مؤشرين وهما عدد المواقع النشطة في المجال المصرفي وعدد مستخدمي هذه المواقع بالمليون، والشكلين التاليين يظهران تطورهما خلال فترة الدراسة الممتدة من 2005 إلى 2014.

الشكل رقم 6: تطور عدد المواقع المصرفية النشطة في فرنسا 2005-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 6

الشكل رقم 7: تطور عدد مستخدمي المواقع المصرفية في فرنسا 2005-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 6

حسب الجدول رقم 6 والشكلين أعلاه فإن عدد المواقع يشهد ارتفاعا مستمرا خلال كل فترة الدراسة ويرافقه ارتفاع في عدد مستخدمي هذه المواقع، وقد قدر أدنى عدد للمواقع ب 14500 موقع سنة 2005 أما نسب الزيادة فهي محصورة بين 13.99 و 57.93 %، وبلغ أكبر عدد لها هو 157300 موقعا سنة 2014، أما بالنسبة لعدد المستخدمين فتتخصر نسب الزيادة بين 3.33 % و 19.52 % وأصغر عدد للمستخدمين فقدر ب 13.4 مليون مستخدم سنة 2005 أما أكبر عدد فكان سنة 2014 حيث قدر ب 34.7 مليون مستخدم، ويمثل هذا العدد 79 % من إجمالي مستخدمي الانترنت في فرنسا في نفس السنة. وتعود أسباب التوجه إلى هذه القناة إلى:

- زيادة الوعي لذا الأفراد بفوائد استخدام الانترنت في مجال الصيرفة.

- سهولة استخدام هذه القناة.
- تعدد الخدمات التي تقدمها هذه القناة.

ملاحظة: توجد العديد من القنوات الأخرى للصيرفة الإلكترونية في فرنسا على غرار مصارف الهاتف التي يعرف استخدامها انتشارا واسعا وأيضا المقاصة الإلكترونية ومصارف المنازل.

فمثلا بالنسبة للصيرفة عبر الهاتف فقد ظهرت في وقت مبكر في فرنسا، وظهر تطبيق لاستخدام الصيرفة عبر الهاتف المحمول سنة 2000، وكان مصرف غروباما أول مصرف استعمل هذا التطبيق وصل عدد مستخدميها إلى أكثر من ثلث سكان فرنسا 35% سنة 2014، حيث 15% من هذه الاستخدامات تخص التطلع على الرصيد، و 12% استعملت للقيام بتحويلات النقدية¹، وقد تراجعت هذه النسبة مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت نسبة مستخدميها 43% واحتلت فرنسا بذلك المرتبة الثالثة بعد الصين ب 64% والولايات المتحدة الأمريكية ب 62%.

المطلب الثاني: واقع وسائل الدفع الإلكترونية في فرنسا

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى واقع وسائل الدفع في فرنسا خلال الفترة 2005-2014، وهي ممثلة في الجدول الموالي.

¹ Le Paiement Mobile, sur le site:

http://www.paiementmobile.com/paiement_mobile/mobile_banking/2016-03-27

3.05.

جدول رقم 7: واقع وسائل الدفع الإلكترونية في فرنسا 2005-2014

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد البطاقات بالمليون ¹	51.2	53.6	55.6	57.6	58.5	59.8	60	60.6	61.7	62.8
%	-	4.69	3.73	3.59	1.56	2.22	0.33	1	1.81	1.78
قيمة التعامل بالبطاقات مليار ¹	325.4	349.5	381.8	412.8	426.1	451.2	481.8	506.9	524.3	544.74
%	-	7.41	9.24	8.11	3.22	5.89	6.78	5.20	1.45	3.89
عدد المعاملات بالشيك مليون ²	3985.3	3739.82	3650.41	3487.44	3302.6	3122.8	2967.67	2805.62	2621	2492
%	-	6.15-	-2.39	-4.46	-5.3	-5.44	-4.96	-5.46	-6.58	-4.92
قيمة التعامل بالشيك ²	2298.80	2318.53	2114.302	2069.31	1834.5	1828.39	1787.53	1628.46	1320	1220
%	-	0.85	-8.8	-2.12	-11.34	-0.33	-2.23	-8.89	-18.94	-7.57
حجم التعامل بالنقود الإلكترونية بالمليون ²	16	19	26.43	32.16	36.03	41.09	46.5	52.2	50.53	52.91
%	-	18.75	39.10	21.67	12.03	14.04	13.16	12.25	3.19-	4.71
قيمة التعامل بالنقود الإلكترونية بالمليار يورو ²	0.043	0.040	0.053	0.068	0.081	0.091	0.101	0.11	0.1	0.24
%	-	-6.97	32.5	28.3	19.11	12.34	10.98	8.91	-9.09	140
عدد المحافظ الإلكترونية بالمليار ²	22340	21974	26730	30703	330745	37258	33089	26722	23102	1420
%	-	-1.63	21.64	14.86	0.13	21.18	-11.18	-19.24	-13.54	-93.85
قيمة المحافظ الإلكترونية بالمليون ²	0.0223	0.0193	0.026	0.032	0.036	0.0493	0.051	0.05886	0.049	0.053
%	-	-13.45	34.71	23.08	12.5	36.94	3.45	15.41	-16.75	8.16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1 le Groupement des Cartes Bancaires "CB", **Les cartes bancaires CB en chiffres**, 2005, 2006, 2010, 2013,2015.

2 Les Rapports annuels de la banque de France, **Des moyen de payement scripturaux**, 2005 - 2006- 2007 2008- 2009-2010-2011- 2012-2013- 2014.

يشمل جدول كل من تطور عدد البطاقات البنكية بالمليون، وتطور قيمتها بالمليار يورو، أيضا يتضمن الجدول تطور التعامل بالشيكات من حيث عدد المعاملات به بالمليون وقيمة هذا التعامل بالمليار يورو، ومن معطيات هذا الجدول كذلك حجم التعامل بالنقود الإلكترونية المقدر بالمليون وقيمة هذا التعامل بالمليار يورو، وأيضا يشمل تطور عدد المحافظ الإلكترونية بالمليار وقيمتها بالمليار يورو أيضا يتضمن الجدول تطور التعامل بالشيكات من حيث عدد المعاملات به بالمليون وقيمة هذا التعامل بالمليار يورو، ومن معطيات هذا الجدول كذلك حجم التعامل بالنقود الإلكترونية المقدر بالمليون وقيمة هذا التعامل بالمليار يورو، وأيضا يشمل تطور عدد المحافظ الإلكترونية بالمليار وقيمتها بالمليار يورو.

أولاً: البطاقات البنكية: من خلال الجدول رقم 7 نلاحظ وجود زيادة مستمرة في حجم البطاقات وقيمتها من حيث التعامل خلال كل سنوات الدراسة، وقد بلغ أدنى عدد لها 51.2 مليون بطاقة سنة 2005 لتشهد تزايداً في عددها إلى غاية 2014 وتتنحصر نسب الزيادة بين 0.33% و 4.69%، وبلغ أقصى عدد لها 62.8 مليون بطاقة سنة 2014، وقد صاحب ارتفاع عدد البطاقات ارتفاعاً في قيمتها حيث قدرت أصغر قيمة لها بـ 325.4 مليار يورو سنة 2005 لتصل أكبر قيمة لها 544.7 مليار يورو سنة 2014، وتتنحصر نسب الزيادة في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 بين 1.45% و 9.24%.

إن ما يتبين من معطيات الجدول أن البطاقة البنكية تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم التعامل مقارنة بباقي وسائل الدفع في فرنسا، ويرجع سبب انتشارها إلى:

- قبول الأفراد لها.
- تعدد صيغها.
- تعدد أماكن استخدامها.

ثانياً: الشيكات الإلكترونية: تعتبر الشيكات الإلكترونية من أولى وسائل الدفع الإلكتروني التي تم اعتمادها في فرنسا، حيث أضفت الصبغة الإلكترونية على الشيك العادي فقط، وما يلاحظ من بيانات الجدول رقم 7 الانخفاض المستمر في عدد المعاملات بالشيك الإلكتروني يرافقه انخفاض قيمة التعامل بها، وبلغ أكبر عدد للمعاملات بالشيكات 3985.3 مليون معاملة سنة 2005، أما أدنى عدد فكان سنة 2014 إذ بلغ 2492 مليون معاملة وتتنحصر نسب الانخفاض بين 2.39% و 6.58%، أما قيمة التعاملات بالشيكات فهي الأخرى شهدت انخفاضات مستمرة في كل سنوات الدراسة ما عدا سنة 2007 أين قدرت نسبة الزيادة فيها بـ 0.86% أما نسب الانخفاض فهي في حدود 0.33% و 18.9%، وبلغت قيمة التعامل بالشيكات أدنى قيمة لها سنة 2014 إذ وصلت إلى 1220 مليار يورو، ويعود سبب الانخفاض إلى ظهور العديد من البدائل.

ثالثاً: النقود الإلكترونية: من خلال معطيات الجدول رقم 7 نلاحظ تزايد مستمر في التعامل بالنقود الإلكترونية سواء من حيث حجم التعامل بها أو من حيث قيمتها خلال كل سنوات الدراسة، ماعدا سنة 2006 إذ انخفضت قيمتها بـ 6.67% في حين زاد عدد التعامل بها بـ 3 ملايين معاملة، أيضاً سنة 2013 أين انخفض حجم التعامل بها بنسبة 3.19% رافقه انخفاض بنسبة 9.09% في قيمتها، وأصغر قيمة للنقود الإلكترونية كانت سنة 2006 أين قدرت بـ 0.040 مليار يورو، وأصغر عدد للمعاملات كان سنة 2005 والمقدر بـ 16 مليون عملية، وحضت سنة 2014 بأكثر قيمة من حيث حجم التعامل ومن القيمة النقدية فقد قدرا على التوالي بـ 52.91 معاملة و 0.24 مليار يورو، أما نسب الزيادة في حجم التعامل فتتنحصر بين 4.71% و 32.5%، وفيما يخص نسب الزيادة في القيمة فتتنحصر بين 8.91% و 32.5%.

ورغم هذه الزيادات إلا أن حجم التعامل بالنقود الإلكترونية يبقى ضعيفا مقارنة بباقي الوسائل الأخرى وتحتل المرتبة الرابعة في منطقة اليورو بمساهمة قدرها 0.28% بعد ألمانيا التي تقارب مساهمتها 4%.

ويرجع سبب ضعف استعمالها إلى:

- حداتها في فرنسا.
- ارتفاع تكلفتها.
- ضعف الدعاية لها.
- وجود العديد من البدائل.

رابعا: المحفظة الإلكترونية: حسب معطيات الجدول رقم 7 فإن عدد المحافظ الإلكترونية في تذبذب مستمر، فقد شهدت المحفظة الإلكترونية انخفاضا من حيث عددها بنسبة 1.63 % سنة 2006 حيث كانت تقدر ب 22340 رافقه انخفاض في القيمة بنسبة 13.45%، وبلغت المحافظ أدنى قيمة لها خلال هذه السنة إذ قدر ب 0.0193 مليار يورو.

أما من سنة 2007 إلى غاية 2010 قد رافق زيادة عدد المحافظ الإلكترونية زيادة في قيمتها حيث قدرت نسب الزيادة في هذه الأخيرة على التوالي 34.71%، 23.06%، 12.5%، 36.94% . أما فيما يخص نسب الزيادة في العدد فهي على التوالي 21.64%، 14.86%، 0.13%، و 21.18% وبهذا بلغ عددها 37258 مليار محفظة سنة 2010.

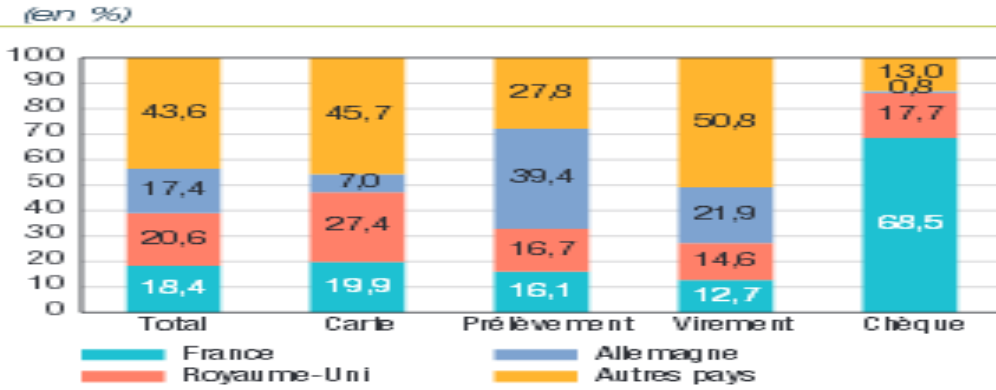
وابتداء من سنة 2011 وإلى غاية 2014 عرف عدد المحافظ الإلكترونية انخفاضا مستمرا في عددها يرافقها زيادة في قيمتها ماعدا 2013 التي عرفت انخفاضا في قيمتها وبلغت نسبة الانخفاض 3.35 % بسبب انسحاب بنوك التجزئة من استعمالها مثل البنك البريدي والبنك الشعبي، أما سنة 2014 فعرفت انخفاضا كبيرا في عدد المحافظ إذ وصل إلى أدنى عدد والمقدر ب 1420 مليار محفظة أما من حيث القيمة فبلغت أقصاها في نفس السنة والتي قدرت ب 0.053 مليار يورو ويرجع سبب الزيادة في هذه السنة إلى عقد اتفاق مع الاتحاد الوطني لمضمار الدراجات الفرنسية لاستعمالها في شراء الوجبات الصغيرة.

ورغم هذه الزيادة والتي فاقت الضعف إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة مع الوسائل الأخرى مثلها مثل النقود الإلكترونية ويرجع السبب في ذلك إلى:¹

- ارتفاع القيود على استعمالها إذ حصر المشرع الفرنسي رصيدها بين 30 يورو كحد أدنى و100 يورو كحد أقصى.
- محدودية أماكن استخدامها في فرنسا.
- ارتفاع تكاليفها مقارنة بقيمتها.

ورغم أن وسائل الدفع في فرنسا تعرف زيادة في أغلبية الأنواع إلا أنها تبقى ضعيفة إلى حد ما مقارنة بالدول الاتحاد الأوروبي، وهذا ويظهر في الشكل رقم 8 إذ نلاحظ بان فرنسا تساهم بـ 18.4% من حجم وسائل الدفع في منطقة اليورو سنة 2014، وتحتل الشيكات المرتبة الأولى بمساهمة قدرها 68.5%، أما البطاقات فتساهم بنسبة 19.9% أما باقي الوسائل فهي ضعيفة جدا لا تتعدى 1% وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 8: مساهمة فرنسا في حجم وسائل الدفع مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي 2014



Source : Banque de France.

Source :

Rapport annuel de la banque de France 2014, Cartographie des moyens de paiement scripturaux : bilans des collectes, p 8.

¹ Pierre gazé: Le porte-monnaie électronique : quelques enjeux stratégiques pour l'industrie bancaire, sur le site :

http://www.persee.fr/doc/ecofi_0987-3368_1999_num_53_3_3707 24/03/2016 a 5.32

المطلب الثالث: حجم وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الفرنسي 2005-2014

من خلال هذا المطلب سيتم عرض مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة 2005 إلى 2014، والذي يتم حسابه من خلال قيمة وسائل الدفع الإلكترونية إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، وسيتم عرضها من خلال الجدول رقم 8 الذي يتضمن قيمة إجمالي وسائل الدفع في كل سنوات الدراسة أيضا يتضمن قيمة حجم الناتج الإجمالي بالمليار يورو ونسبة مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في حجم الناتج الإجمالي.

الجدول رقم 8: تطور حجم مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الفرنسي 2005-

2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان
1 765.03	1 844.46	2 135.51	2 269.48	2 279.73	2 260.72	2 482.21	2 496.18	2 668.06	2 684.27	إجمالي وسائل الدفع بالمليار يورو 1
42 732.57	42 627.65	40 850.35	43 807.48	40 705.77	41 631.13	45 413.07	41 600.58	36 5404.51	34 879.73	حجم الناتج المحلي الإجمالي بالمليار يورو 2
4.13	4.32	5.22	5.25	5.60	5.43	5.46	6	7.35	6.69	نسبة مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في حجم الناتج المحلي الخام %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1 بيانات الجدول رقم 7.

2 البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي، متاح على الموقع:

2 <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

من خلال بيانات الجدول نلاحظ انخفاضا مستمرا في قيمة وسائل الدفع الإلكترونية خلال كل سنوات الدراسة بسبب تأثير انخفاض قيمة التعامل بالشيكات الإلكترونية، وقد قدرت أعلى قيمة للوسائل الدفع الإلكتروني ب 2332.85 مليار يورو، لتعرف انخفاضا مستمرا وقد بلغت أدنى قيمة لها كما لاحظنا في الجدول رقم 8 ما يقدر ب 1765.03 مليار يورو، أما بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي فهو متذبذب نوعا ما، وقد عرف انخفاضا سنتي 2009 و 2010 بفعل أثار الأزمة المالية ليعاود الارتفاع سنة 2011 حيث بلغ 43807.48 مليار يورو ليشهد انخفاضا في السنة الموالية بفعل اثر أزمة الديون

السيادية أما في سنتي 2013 و 2014 فقد عرف زيادة حيث بلغ سنة 2014 ما يقدر ب 42732.57 مليار يورو.

بالنسبة لمساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في حجم الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أنها ضعيفة حيث تتحصر بين 3.13 % و 7.35 %، ومن الجدول يتضح انخفاض مستمر في مساهمة حجم هذه الوسائل في الاقتصاد، ما عدا سنة 2006 أين مثلت هذه المساهمة بنسبة 7.35 %، ويرجع سبب هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض قيمة التعامل بالشيكات كما ذكرنا سابقا باعتبار أنها تمثل أكثر من 50 من قيمة مجموع وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014

تستعمل فرنسا مجموعة من الأدوات التي حددها البنك المركزي الأوروبي وأهمها أسعار الفائدة قصيرة الأجل للتأثير على السيولة في الأجل القصير، بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي، وسياسة السوق المفتوحة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ومن أجل إظهار واقع السياسة النقدية سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور استعمال أدوات السياسة النقدية، وتطور أهدافها في فرنسا خلال الفترة الممتدة من 2005 حتى 2014 ويتضمن هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: واقع أدوات السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014.

المطلب الثاني: واقع أهداف السياسة النقدية الفرنسية 2005-2014.

المطلب الأول: واقع أدوات السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تطور أدوات السياسة النقدية في فرنسا للفترة الممتدة من 2005-2014، وسيتم عرضها من خلال جدول التالي:

الجدول رقم 9: واقع أدوات السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الإداة
0.04	0.04	0.71	0.38	0.65	3.39	3.99	2.95	2.1	2.05	معدل الفائدة ¹ %
20	19.6	21.4	40.7	39.8	39.9	39.3	35.2	31.1	27	قيمة الاحتياطي الإلزامي بالمليار يورو ²
1.1	0.5	5.1	31.6	1.5	7.4	12.8	14.6	16.5	18.9	قيمة عمليات إعادة التمويل الأساسية مليار يورو ³
33.4	71.2	174.4	63.4	76.5	89.5	62.8	15.5	1.7	15.5	قيمة عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل(مليار يورو) ³

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1 la banque de France, **le taux de l'intérêt légal**, sur le site:

<https://www.banque-france.fr/economie-et-statistiques/changes-et-taux/le-taux-de-linteret-legal.html>-01-12
2016a 8.33

2 la banque de France, **Réserves obligatoires**, sur le site:

https://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Politique_Monetaire/RO_Exig_Const_FR.pdf le 28-03-2016
a 16.52

3- la banque de France, **Position de liquidité du système bancaire**, sur le site:

https://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Politique_Monetaire/LiqPosition_FR.pdf le 16-01-2016
a 12.03

يضم الجدول أعلاه كل من تطور سعر الفائدة، تطور قيمة الاحتياطي الإلزامي المقدر بالمليار يورو، وأيضا عمليات السوق المفتوحة المقدر بالمليار يورو والممثلة في عمليات إعادة التمويل الأساسية أيضا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014.

أولاً: سعر الفائدة:

يستخدم بنك فرنسا أداة سعر الفائدة لإدارة السياسة النقدية في فرنسا، ويعتبر سعر الفائدة من الأدوات الأكثر استخداما إذ يقوم بنك فرنسا بتغييرها حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة، ومن خلال الجدول رقم 9 نلاحظ تغير مستمر في أسعار الفائدة، حيث يحاول من خلالها ضبط الوضع الاقتصادي،

فمثلا من سنة 2005 إلى غاية 2008 يوجد ارتفاع مستمر لأسعار الفائدة بهدف ضبط حجم المعروض النقدي، وبلغت أسعار الفائدة على التوالي 2.05%، 2.1%، 2.95% و 3.99%، وقد تم تخفيض سعر الفائدة سنة 2009 إلى 3.39% وكان قرار التخفيض مفروضا من قبل البنك المركزي الأوروبي لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية-، وقد استمر الانخفاض في كل السنوات الموالية ما عدا سنة 2012 أين ارتفع سعر الفائدة إلى 0.71%. وقد بلغ سعر الفائدة أدنى قيمة له سنة 2013 حيث اقتربت هذه القيمة من الصفر إذ قدر ب 0.04 وهذا السعر عرف استقرارا سنة 2014، وهذا التخفيض كان بناء على أمر من البنك المركزي الأوروبي، وتسمى في هذه السياسة بسياسة رؤوس الأموال الرخيصة إذ يتم تخفيض أسعار الفائدة إلى أدنى قيمة لها بهدف زيادة الاستثمار، وفي حالة عدم فعالية هذه السياسة تلجأ البنوك المركزية إلى عملية التسهيل الكمي حيث تعرف على أنها " قيام البنك المركزي بشراء أصول مالية بالأموال الجديدة المنشأة إلكترونيا وهي تستخدم في حالة السياسة النقدية التوسعية"¹

ثانيا: قيمة الاحتياطي الإلزامي:

فرض البنك المركزي الأوروبي على البنوك المركزية للدول الأعضاء استخدام الاحتياطات الإلزامية كأداة مهمة في إدارة السياسة النقدية، والبنك الفرنسي على غرار المصارف المركزية في دول الاتحاد مجبر على إلزام البنوك بتكوين هذا الاحتياطي، وهذا الأخير يعتبر أداة جد فعالة في إدارة السياسة النقدية حيث يقوم بنك فرنسا بتغييره حسب الوضع الاقتصادي السائد، وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم 9 إذ تتغير قيمته باستمرار فقد قام بنك فرنسا برفعها من سنة 2005 إلى غاية 2009 وقد قدرت قيمته على التوالي 27 مليار يورو، 31.1 مليار يورو، 35.2 مليار يورو، 39.3 مليار يورو، من أجل معالجة الوضع الاقتصادي، وقد شهدت انخفاضا طفيفا سنة 2010 إذ بلغت 39.8 مليار يورو، فيما يخص أكبر قيمة له فقد كانت سنة 2011 حيث بلغت 40.7 مليار يورو لتتخف في السنتين الموالتين إلى 21.4 مليار يورو و 19.6 مليار يورو أما سنة 2014 فقد ارتفعت إلى 20 مليار يورو.

¹ Qu'est ce que le Quantitative Easing? Sur le site:

<http://www.andlil.com/definition-de-quantitative-easing-129943.html> le 25-03-2013 a 2.03

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة:

تعد عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية في منطقة اليورو، وتتم عمليات السوق المفتوحة في أي وقت وفقا لمتطلبات ووضعية السيولة النقدية، كما تستخدم أيضا لتوفير السيولة في الاقتصاد مقابل ضمانات ملائمة، ويتم تنفيذ عمليات السوق المفتوحة من قبل المصارف المركزية الوطنية، وتتضمن هذه الأداة أربعة أنواع، لكنه تم إدراج النوعين الأكثر استعمالا في فرنسا وهما العمليات الأساسية وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (انظر الملحق 1).

1- عمليات إعادة التمويل الأساسية: عمليات إعادة التمويل الأساسية هي أحد أنواع عمليات السوق المفتوحة وتستعمل في الأجل القصير لضبط السيولة اليومية وقد تم عرض القيمة السنوية المقدرة بالمليار يورو لهذه العمليات من خلال الجدول رقم 9، ونلاحظ من خلاله انخفاض مستمر في قيم هذه العمليات من سنة 2005 إلى غاية 2010 حيث بلغت قيمها على التوالي 18.9 مليار يورو، 16.5 مليار يورو، 14.6 مليار يورو، 12.8 مليار يورو، 7.4 مليار يورو، 1.5 مليار يورو، أما أكبر قيمة لهذه العمليات خلال فترة الدراسة فقد كانت سنة 2011 بقيمة 31.6 مليار يورو، حيث تزايد فيها استعمال هذه العمليات من قبل بنك فرنسا محاولا بذلك ضبط السيولة إثر أزمة الديون السيادية، وقد شهدت قيم عمليات إعادة التمويل الأساسية انخفاضا محسوسا في سنتي 2012 و 2013 إذ قدرت ب 5.1 مليار يورو و 0.5 مليار يورو على التوالي، أما سنة 2014 فقد ارتفعت إلى 1.1 مليار يورو.

2- عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل: تعتبر عمليات إعادة التمويل طويل الأجل أيضا من بين العمليات المستخدمة لضبط السيولة في فرنسا، والتي تصل مدتها إلى 3 أشهر، ومن خلال معطيات الجدول رقم 9 نلاحظ تذبذب في قيمة هذه العمليات خلال فترة الدراسة، ففي الفترة من سنة 2005 إلى غاية 2009 نلاحظ زيادة مستمرة في قيمة هذه العمليات ماعدا سنة 2006 أين بلغت قيمتها 1.7 مليار يورو بعدما كانت سنة 2005 تقدر ب 15.5 مليار يورو، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2009 حيث قدرت ب 89.5 مليار يورو، أين تزايد عدد هذه العمليات من أجل ضبط وتسيير السيولة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد شهدت قيمتها انخفاضا في السنتين الموالتين حيث قدرت ب 76.5 مليار يورو و 63.4 مليار يورو في سنتي 2010 و 2011 على التوالي، أما سنة 2012 فقد ارتفعت فيها قيمة المعاملات إلى 174.4 مليار يورو، وهي أكبر قيمة خلال فترة الدراسة، والتي استعملها بنك فرنسا من أجل تخفيف الآثار النقدية لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وقد شهدت هذه القيمة انخفاضا في سنتي 2013 و 2014 إذ قدرت على التوالي ب 71.2 مليار يورو و 33.9 مليار يورو.

المطلب الثاني: واقع أهداف السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى واقع الأهداف السياسية النقدية في فرنسا من سنة 2005 إلى غاية 2014 من خلال الجدول رقم 10.

جدول رقم 10: واقع أهداف السياسة النقدية في فرنسا 2005-2014

الهدف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل ¹ النمو (%)	1.7	2.4	2.3	0.3	-2.5	1.4	1.7	00	0.3	0.4
معدل التضخم (%) ²	1.8	1.6	1.5	2.8	0.1	1.5	2.1	2	0.9	0.5
معدل البطالة (%) ³	8.5	8.4	7.7	7.10	8.7	8.9	8.8	9.4	9.8	9.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد:

1 statistiques-mondiales, **taux de croissance dans l'union européenne**, sur le site:

http://www.statistiques-mondiales.com/taux_de_croissance.htm le 27-02-2016, a 20.33

2 Institut national de la statistique et des études économiques, **Taux d'inflation en France**, sur le site:

http://www.insee.fr/fr/themes/series-longues.asp?indicateur=inflation_1 le 27-02-2016, a 20.35.

3 le figaro, **Qui sont les chômeurs en France ?** sur le site:

<http://www.lefigaro.fr/economie/le-scan-eco/decryptage/2015/12/16/29002-20151216ARTFIG00013-qui-sont-les-chomeurs-en-france.php> le 22-02-2016, a 11.26

يمثل الجدول رقم 10 تطور أهداف السياسة النقدية في فرنسا خلال الفترة 2005-2014 والذي يشمل كل من معدل البطالة ومعدل النمو ومعدل التضخم وهذا الأخير يعكس هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والذي يعتبر الهدف الأساسي المستهدف من قبل بنك فرنسا.

أولاً: معدل النمو الاقتصادي:

من خلال بيانات الجدول رقم 10 نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة، وما يلاحظ عنها أيضاً أنها لم تتجاوز 3% في كل سنوات الدراسة، وفي الفترة الممتدة من 2005-2008 عرف النمو الاقتصادي معدلات موجبة ما يدل على وضعية جيدة و قدرت هذه المعدلات على التوالي 1.7%، 2.4%، 2.3%، 0.3% ليشهد سنة 2009 معدلاً سالباً يقدر ب 2.5% وهذا راجع إلى الأزمة المالية 2007-2008، التي ظهرت آثارها على معدل النمو الاقتصادي الفرنسي سنة 2009، وقد ارتفع سنتي 2010 و 2011 إلى 1.4% و 1.7% على التوالي، أما سنة 2012 فقد عرفت توازناً في معدل النمو

الاقتصادي إذ قدر ب 0 % ويرجع سبب الانخفاض إلى مخلفات أزمة الديون السيادية، وهذا الأخير عرف ارتفاعا طفيفا في السنتين الأخيرتين حيث قدرت معدلاته على التوالي ب 0.3% و 0.4%، وبهذا يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر ضعيفة جدا. وبهذا يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر ضعيفة جدا.

ثانيا: معدلات البطالة:

يعبر معدل البطالة عن مدى تحقيق هدف التشغيل الكامل، ومن خلال الجدول رقم 10 نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة، وتتحصر هذه المعدلات بين 7.10% و 9.9%، ومن بيانات الجدول نلاحظ انخفاضا مستمرا في معدلات البطالة من سنة 2005 إلى غاية 2008 إذ بلغت معدلاتها 8.5%، 8.4%، 7.7%، 7.10%، أما بعد الأزمة المالية سنة 2008 فقد شهدت ارتفاعا في معدلاتها إذ بلغ معدلها 8.7% سنة 2009، وشهد هذا المعدل انخفاضا سنة 2011 إذ بلغ 8.8% بسبب إجراءات السياسة النقدية التي اتخذها بنك فرنسا بهدف تقليل حدة الأزمة المالية على المتغيرات النقدية و الاقتصادية ككل، أما في السنوات الثلاث الأخيرة فقد عرف معدل البطالة زيادة مستمرة حيث بلغت معدلات الزيادة على التوالي 9.4%، 9.8%، و 9.9% وهذا الأخير يعد أكبر معدل للبطالة سنة 2014، ومن هنا يظهر تأثير أزمة الديون السيادية والتي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات وإغلاقها وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

ثالثا:معدلات التضخم:

لا يعتبر معدل التضخم هدفا بحد ذاته و لكنه انعكاس لمدى الاستقرار في الأسعار، و معدل التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار، وحسب معطيات الجدول رقم 10 نلاحظ انخفاض مستمر في معدلات التضخم من سنة 2005 إلى سنة 2007 حيث بلغت على التوالي 1.5%، 1.6%، 1.8%.

حتى سنة 2007 تعد معدلات التضخم مقبولة إذ أنها في المجال الذي تم تحديده من قبل البنك المركزي الأوروبي والذي نص أنها يجب أن تكون اقل من 2 % وأكبر من 1.5 %، أما سنة 2008 فقد شهد ارتفاعا إذ بلغ أقصى معدل قيمة له خلال فترة الدراسة حيث قدر ب 2.8% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، أما سنة 2009 انخفض إلى اقل من المستوى المطلوب إذ قدر ب 0.1 % وهذا ما يتنافى مع شروط البنك المركزي الأوروبي، يعود السبب في ذلك إلى حالة الكساد الذي عانت منها فرنسا بسبب الأزمة المالية العالمية، أما سنتي 2010 و 2011 فقد شهد ارتفاعا حيث قدرت المعدلات على التوالي 1.5 % و 2.1 %، ومن سنة 2012 إلى 2014 شهد معدل التضخم انخفاضا مستمرا حيث بلغ 2 % ثم 0.9 % ف 0.5 % ، ورغم أن هذه المعدلات منخفضة وخاصة في السنتين الأخيرتين إلا أنها

لا تتوافق مع هدف البنك المركزي الأوروبي، ويعود السبب الأساسي إلى الآثار النقدية والمالية التي خلفتها أزمة الديون السيادية.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات

في هذا المبحث سيتم اختبار الفرضيات من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط، والذي سيعرض معالم الدراسة، ويغطي هذا النموذج جانبا مهما من الدراسة يتمثل في الكشف عن أثر النقود الإلكترونية على مختلف الأدوات الكمية للسياسة النقدية المستعملة في فرنسا، وعلى الاستقرار في المستوى العام للأسعار وأيضا معرفة تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية ككل وهذا من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تحديد المتغيرات.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية.

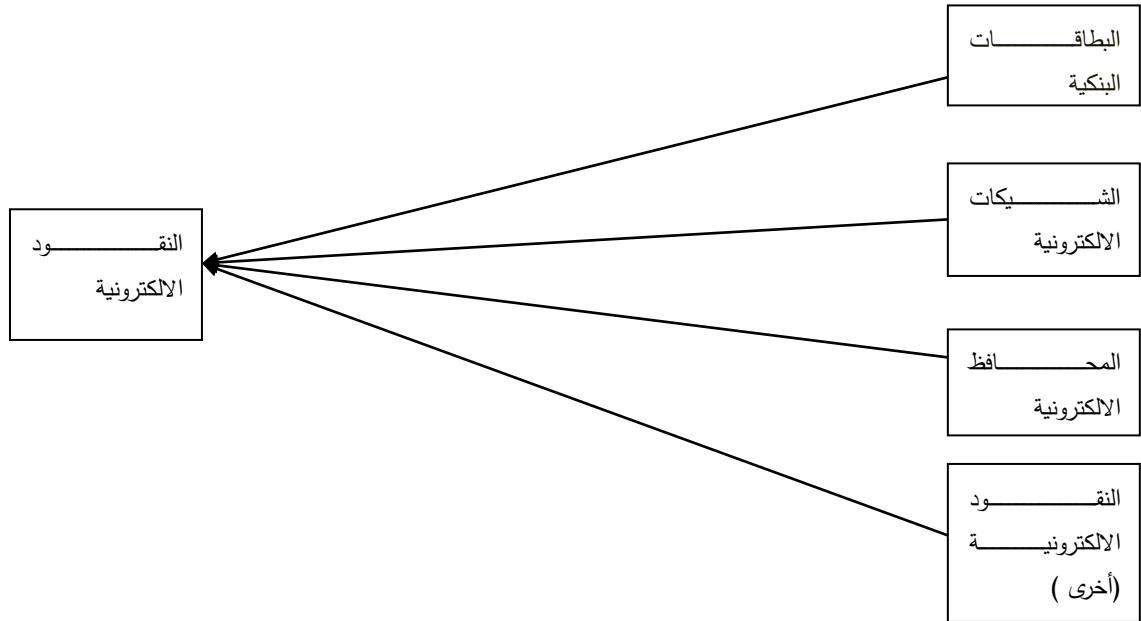
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد متغيرات الدراسة بدءا بالمتغير المستقل ثم التابع.

أولاً: المتغير المستقل: يتمثل في النقود الإلكترونية، وقد تم جمع مختلف قيم وسائل الدفع الإلكتروني من قيمة للبطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية باعتبار أن التشريع الأوروبي يرى بأن مختلف وسائل الدفع الإلكترونية هي في النهاية نقود إلكترونية هذا من جهة، بالإضافة إلى تبسيط محتوى النموذج من جهة أخرى، ويمكن توضيح العمل في الشكل الموالي:

الشكل رقم 9: مكونات المتغير المستقل (النقود الإلكترونية)

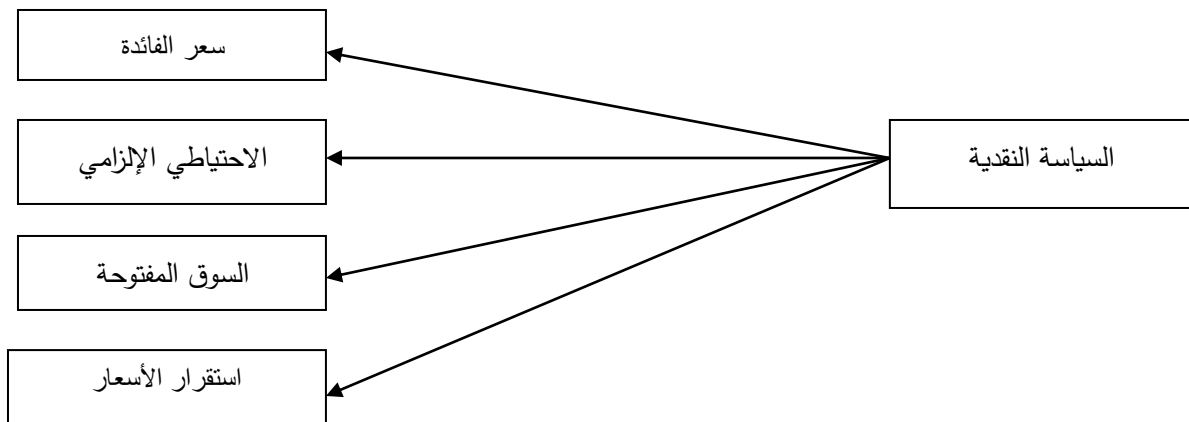


المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل أعلاه يبين لنا مقاييس المتغير المستقل وهو النقود الإلكترونية والمتمثلة في كل من البطاقات البنكية الشبكات الإلكترونية النقود الإلكترونية والنقود الإلكترونية.

ثانياً: المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في السياسة النقدية، وقد تم تمثيلها من خلال مجموعة من المتغيرات وهي سعر الفائدة، الاحتياطي الإلزامي، السوق المفتوحة، واستقرار الأسعار، والشكل التالي يوضح مؤشرات المتغير التابع:

الشكل رقم 10: مؤشرات المتغير التابع (السياسة النقدية)



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية

من خلال هذا المطلب سيتم اختبار الفرضيات الفرعية بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

سيتم اختبار الفرضية الفرعية الأولى القائلة بأن للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) أثر على سعر الفائدة.

H_0 : ليس هناك أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على سعر الفائدة في فرنسا.

H_1 : يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على سعر الفائدة في فرنسا.

الجدول رقم 11: نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط (النقود الإلكترونية وسعر الفائدة)

المتغير التابع	المعلمة a_1	beta	مستوى المعنوية
سعر الفائدة	0.003	0.667	0.035

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام spss

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم 11 إلى أن للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) أثر على سعر الفائدة وهو أثر متوسط بقيمة 0.667 بمستوى دلالة 0.035 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05 (انظر الملحق رقم 2) وبالتالي نقول أن النموذج معنوي، وهذا ما يقضي رفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على سعر الفائدة وقبول فرضية الثبات القائلة بأنه يوجد أثر للنقود الإلكترونية على سعر الفائدة.

وتدل قيمة beta الموجبة على وجود علاقة طردية بين (الصيرفة الإلكترونية) والنقود الإلكترونية وسعر الفائدة، أي أن تغير النقود الإلكترونية بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر الفائدة ب 0.662 وحدة.

ثانياً: اختبار لفرضية الفرعية الثانية

سيتم اختبار الفرضية الفرعية الثانية والقائلة بأنه يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على الاحتياطي الإلزامي.

H_0 : ليس هناك أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على الاحتياطي الإلزامي في

فرنسا.

H_1 : يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على الاحتياطي الإلزامي في فرنسا.

الجدول رقم 12: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط (النقود الإلكترونية والاحتياطي

الإلزامي)

المتغير التابع	المعلمة a_2	beta	مستوى المعنوية
الاحتياطي الإلزامي	0.014	0.515	0.128

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى المعنوية يقدر ب 0.128 وهو أكبر من 0.05 (انظر الملحق رقم 2) ومنه نستنتج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) والاحتياطي الإلزامي، وبالتالي فإن زيادة النقود الإلكترونية لا تؤثر على قيمة الاحتياطي الإلزامي وهذا ما يقضي رفض فرضية الثبات القائلة بأن للنقود الإلكترونية أثر على الاحتياطي الإلزامي في فرنسا وقبول فرضية العدم والتي مفادها أنه لا يوجد أثر للنقود الإلكترونية على الاحتياطي الإلزامي في فرنسا.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

من خلال هذا العنصر سيتم اختبار الفرضية الجزئية الثالثة والقائلة للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) تأثير على السوق المفتوحة.

H_0 : ليس هناك أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على السوق المفتوحة في فرنسا.

H_1 : يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على السوق المفتوحة في فرنسا.

الجدول رقم 13: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط (النقود الإلكترونية والسوق

المفتوحة)

المتغير التابع	المعلمة a_3	beta	مستوى المعنوية
السوق المفتوحة	-0.47	0.309	0.384

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام spss

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن مستوى المعنوية تقدر ب 0.384 وهي أكبر من 0.05 (انظر الملحق رقم 2)، وبالتالي يمكن القول بأنه لا يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على السوق المفتوحة في فرنسا، وهذا ما يقضي رفض فرضية الثبات القائلة بأن للنقود الإلكترونية أثر على السوق المفتوحة في فرنسا وقبول فرضية العدم والتي مفادها أنه لا يوجد أثر للنقود الإلكترونية على السوق المفتوحة في فرنسا.

ربعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

من خلال هذا العنصر سيتم اختبار الفرضية الجزئية الرابعة والقائلة للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) أثر على استقرار الأسعار.

H_0 : ليس هناك أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على استقرار الأسعار في فرنسا.

H_1 : يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على استقرار الأسعار في فرنسا.

الجدول رقم 14: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط (النقود الإلكترونية واستقرار

الأسعار)

المتغير التابع	المعلمة a_4	beta	مستوى المعنوية
استقرار الأسعار	0.001	0.513	0.129

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن مستوى المعنوية تقدر بـ 0.129 وهي أكبر من 0.05 (انظر الملحق رقم 2) وبالتالي يمكن القول بأنه لا يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على استقرار الأسعار في فرنسا، وهذا ما يقضي رفض فرضية الثبات القائلة بأن للنقود الإلكترونية أثر على استقرار الأسعار في فرنسا وقبول فرضية العدم والتي مفادها أنه لا يوجد أثر للنقود الإلكترونية على استقرار الأسعار في فرنسا.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية

من خلال هذا المطلب سيتم اختبار الفرضية الرئيسية والقائلة بأن للصيرفة الإلكترونية أثر على السياسة النقدية.

H_0 : ليس هناك أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا.

H_1 : يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا.

الجدول رقم 15: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط (الصيرفة الإلكترونية والسياسة النقدية)

المتغير التابع	المعلمة a_5	beta	مستوى المعنوية
استقرار الأسعار	-0.007	-0.182	0.614

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام spss

من خلال الجدول رقم 15 نلاحظ أن مستوى المعنوية تقدر ب 0.614 وهي أكبر من 0.05 (انظر الملحق رقم 2)، وبالتالي يمكن القول بأنه لا يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا، وهذا ما يقضي رفض فرضية الثبات القائلة بأن للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا وقبول فرضية العدم والتي مفادها أنه لا يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا.

خلاصة الفصل الثالث

يتولى بنك فرنسا تنفيذ السياسة النقدية في فرنسا من خلال مختلف المهام الموكلة إليه واستخدام الأدوات المحددة من قبل البنك المركزي الأوروبي وهذا الأخير أيضا هو من يتولى وضع التشريعات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية ويفرض على الدول الأعضاء تطبيقها على غرار فرنسا.

تهتم فرنسا بالصيرفة الإلكترونية سواء من جانب القنوات أو من جانب وسائل الدفع الإلكترونية وقد شهدت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014 وخاصة قنوات الصيرفة الإلكترونية.

يستخدم بنك فرنسا العديد من الأدوات الكمية والتي حددها البنك المركزي الأوروبي وهي معدل الفائدة الاحتياطي الإلزامي والسوق المفتوحة لتحقيق الهدف الأساسي وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لكن لا يعتبر هذا الأخير هو الهدف الوحيد. وتعرف الأدوات استخداما فعالا حيث يتم تغييرها باستمرار حسب الوضع الاقتصادي السائد.

فيما يخص أثار الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا فقد تم إجراء نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس هذا الأثر في فرنسا للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014 وقد توصلنا إلى انه لا يوجد اثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية .

خاتمة

خلاصة عامة:

أبرزت تكنولوجيا الإعلام والاتصال ظهور اقتصاد جديد فكانت لهذه التكنولوجيات آثار عميقة مست كل القطاعات ومنها القطاع المصرفي، فظهرت الصيرفة الإلكترونية والتي تعتمد على الوسائط الإلكترونية لتقديم خدماتها مختزلة بذلك الحاجز الزمني والجغرافي، مما سمح لها بتخفيض التكاليف والقيام بمختلف الأعمال بسرعة وفعالية، كما عرفت الصيرفة الإلكترونية العديد من وسائل الدفع الإلكتروني التي شهدت انتشارا وقبولاً واسعاً من قبل الأفراد، وحلت بذلك محل النقود العادية، وكل هذا خلق تحدياً بالنسبة للسياسة النقدية خاصة بالنظر إلى الآثار التي قد تخلفها على حول طريقة تحكم أدوات السياسة النقدية في النقود الإلكترونية بالإضافة إلى الآثار التي تخلفها على الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

نظراً لأهمية الصيرفة الإلكترونية فقد تبنتها فرنسا في السنوات الأولى لظهورها وسرعت في بداية القرن العشرين بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى سن التشريعات التي تنظمها متخذة بالحسبان كل الآثار التي قد تخلفها.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات كالتالي:

الفرضية الجزئية الأولى: والتي مفادها أن للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) تأثير على سعر الفائدة في فرنسا، و من خلال ما تم استعراضه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن قيمة β مساوية لـ 0.667 كما أن مستوى المعنوية اقل من 0.05، وهو ما يعبر عن وجود أثر للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) على سعر الفائدة، مما يثبت الفرضية الجزئية الأولى.

الفرضية الجزئية الثانية: والتي مفادها أن للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) تأثير على الاحتياطي الإلزامي في فرنسا ومن خلال ما تم استعراضه في الجانب التطبيقي توصلنا أن مستوى المعنوية مساو لـ 0.128 وهي أكبر من 0.05، وهو ما يعبر عن عدم وجود أثر للنقود الإلكترونية على الاحتياطي الإلزامي وبالتالي نفي الفرضية الجزئية الثانية.

الفرضية الجزئية الثالثة: والتي مفادها أن للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) تأثير على السوق المفتوحة في فرنسا. ومن خلال ما تم استعراضه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن قيمة أن مستوى المعنوية مساو لـ 0.384 وهو أكبر من 0.05، وهو ما يعبر عن عدم وجود أثر للنقود الإلكترونية على السوق المفتوحة مما يعني نفي الفرضية الجزئية الثالثة.

الفرضية الجزئية الرابعة: والتي مفادها أن للصيرفة الإلكترونية (النقود الإلكترونية) تأثير على استقرار الأسعار في فرنسا ومن خلال ما تم استعراضه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن قيمة أن مستوى المعنوية مساو ل 0.129 وهو أكبر من 0.05، وهو ما يعبر عن عدم وجود أثر للنقود الإلكترونية على الاستقرار في الأسعار وهو ما ينفي الفرضية الجزئية الرابعة.

الفرضية الرئيسية: والتي مفادها أن للصيرفة الإلكترونية تأثير على السياسة النقدية في فرنسا من خلال ما تم استعراضه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن قيمة أن مستوى المعنوية مساو ل 0.614 وهو أكبر من 0.05 وهو ما يعبر عن عدم وجود أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية وهو ما ينفي الفرضية الرئيسية.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن ادرجها في:

1- النتائج النظرية:

- يعد قطاع المصارف من بين أهم القطاعات المتأثرة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال .
- أدى التوجه إلى العمل بالصيرفة الإلكترونية إلى استحداث وسائل دفع الكترونية تتماشى مع هذه العمليات وأيضاً قنوات إلكترونية لإبلاغها.
- تحقق الصيرفة الإلكترونية العديد من المزايا لكل الأطراف المستخدمة لها.
- إن التطور السريع والمستمر في المجال التكنولوجي المطبقة في المصارف جعلها عرضة للعديد من المخاطر والتحديات.
- إن تسيير الشؤون النقدية في أي دولة يستوجب وضع سلطة نقدية تتمتع بالاستقلالية التامة مما يمكنها من تنفيذ السياسة النقدية بفعالية.
- إن اختيار المصرف المركزي للأداة المستخدمة لا يكون عشوائياً وإنما حسب تطور الدولة والقدرة على استخدام الأداة ومدى فعاليتها في البلد.
- لا تعني فعالية السياسة النقدية تحقيق كل الأهداف النهائية للسياسة النقدية فالعديد من الدول وخاصة المتقدمة تقوم بتحديد هدف واحد وتوسعى لتحقيقه وعادة ما يتمثل هذا الهدف في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

2- النتائج التطبيقية:

- لا توجد سياسة نقدية مستقلة في فرنسا بل تعتبر تنفيذا لما يمليه البنك المركزي الأوروبي وبنك فرنسا هو بنك منفذ ونفس الشيء فيما يخص تنظيم الصيرفة الإلكترونية وكل الجوانب المتعلقة بها حيث يتم سنها من قبل البنك المركزي الأوروبي.
- انتشار الصيرفة الإلكترونية في فرنسا وخاصة من جانب القنوات الإلكترونية أين عرفت الصرافات الآلية والمواقع الإلكترونية الخاصة بالمصارف ارتفاع مشهودا خلال فترة الدراسة.
- رغم أن فرنسا من الدول المتقدمة التي تسعى لتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي ويرجع ذلك إلى التشريعات التي يضعها الاتحاد الأوروبي وفرنسا وخاصة المتعلقة بمحفظة النقود الإلكترونية.
- للنقود الإلكترونية تأثير على سعر الفائدة في فرنسا وهو تأثير ايجابي أي أن زيادة النقود الإلكترونية تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وتعزي الطالبة السبب في ذلك لزيادة الطلب على النقود الإلكترونية إذ أن زيادة الطلب على النقود الإلكترونية تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.
- النقود الإلكترونية لا تؤثر على الاحتياطي الإلزامي في فرنسا وتعزو الطالبة عدم وجود هذا التأثير إلى أن النقود الإلكترونية هي عبارة عن بديل للنقود الورقية وهذا ما جاء به التشريع الفرنسي والأوروبي وبالتالي فإن زيادة النقود الإلكترونية ليست من تؤثر على الاحتياطات الإلزامية.
- لا يوجد تأثير للنقود الإلكترونية على السوق المفتوحة في فرنسا وتعزو الطالبة السبب إلى عدم وجود أوراق مالية إلكترونية يتم تداولها.
- لا يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية على الاستقرار في الأسعار في فرنسا وتعزو الطالبة هذا لقدرة بنك فرنسا في التحكم في تطور حجم النقود الإلكترونية والرقابة عليها.
- لا يوجد أثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا وهذا راجع إلى التسيير الجيد لمؤسسات الصيرفة الإلكترونية بالإضافة إلى المراقبة الدائمة على قنوات الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذا التحدي.

ثالثا: الاقتراحات:

- يمكن تقديم بعض الاقتراحات منها:
- تخفيف القيود التنظيمية المفروضة على وسائل الدفع الإلكتروني وخاصة تلك المفروضة على محفظة النقود الإلكترونية.
- الاعتماد على تجربة فرنسا كتجربة في الجزائر سواء من ناحية تطبيقها للسياسة النقدية أو الصيرفة الإلكترونية.

رابعاً: آفاق الدراسة:

يبقى مجال الدراسة في الجوانب المتعلقة بالموضوع خصبا لدراسات أخرى نذكر منها:

- تأثير النقود الإلكترونية على معدلات التضخم.
- تأثير السياسة النقدية على النقود الإلكترونية.
- دور النقود الإلكترونية في تبييض الأموال.
- دور الصيرفة الإلكترونية في الرفع من الأداء المالي.
- دور الصيرفة الإلكترونية في زيادة المنافسة.
- دور الصيرفة الإلكترونية في تحقيق رضا العملاء.
- دور التشريع القانوني في تخفيف الآثار السلبية للنقود الإلكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

ا. الكتب

- 1- إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
- 2- أحمد سفر، العمل البنكي الالكتروني في البلدان النامية، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.
- 3- أحمد محمد غنيم، التسويق الالكتروني والتجارة الالكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2008
- 4- أحمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية آفاق وتحديات، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل المكتبة العصرية المنصورة، المنصورة، مصر، 2004.
- 5- أنس البكري، وليد الصافي، البنوك والنقود بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 6- السيد احمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ط 2، القاهرة، مصر، 2008.
- 7- باسم احمد المبيضين، التجارة الالكترونية، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010.
- 8- بشير العلاق، التسويق الالكتروني، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن 2010.
- 9- بشير العلاق، الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.
- 10- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2008 .
- 11- بن علي بن عزيز وآخرون، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر والمشتقات المالية الهندسة المالية- ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .
- 12- جلال عايد شوري، وسائل الدفع الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 13- جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- 14- حسين كامل الفهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، جدة، السعودية، 2006.
- 15- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 16- خالد أمين، عبد الله إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 17- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، - المصارف الالكترونية، المصارف التجارية، السياسة النقدية- ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008 .
- 18- سامر جلدة، البنوك التجارة والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011.
- 19- سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005.
- 20- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.
- 21- شريف محمد غانم، محفظة النقود الالكترونية -رؤية مستقبلية-، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 2003.
- 22- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية - المفهوم، الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2005.
- 23- صفاء غدير غدير، السياسة النقدية والمالية ودورها التنموي في سوريا، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.
- 24- طارق عبد العال حمادة، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 25- عامر محمد بسام مطر، الشيك الالكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2013.
- 26- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.
- 27- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 28- عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 29- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2012.
- 30- غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 31- فليح حسن خليف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- 32- محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 33- محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية - المستقبل الواعد للأجيال القادمة - ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 .
- 34- محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
- 35- مصطفى كامل آل السيد طایل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2009 .
- 36- منير الجنبهي، ممدوح الجنبهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2005.
- 37- منير محمد الجنبهي، ممدوح الجنبهي، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2006.
- 38- ميرا ندا زغلول، النقود والبنوك، مطبوعات جامعة بنها، بنها، مصر، 2009.
- 39- نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2007.
- 40- ناظم محمد الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، الصيرفة الالكترونية - الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 41- نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994.
- 42- وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، دار الميسرة، بيروت، لبنان، 2010.

II. -المذكرات:

- 1- أيمن احمد محمد شاهين، مقومات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية بفلسطين، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.
- 2- اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر-2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011.
- 3- حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص المالية وبنوك وتأمينات، جامعة لمسيلا، الجزائر، 2012.

- 4 - حسينة شمول، اثر استقلالية المصرف المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
- 5- سليم بعداش، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007
- 5-سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية -حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر 2007
- 7- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 90-2000، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2003.
- 8- سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة باتنة، الجزائر، 2008 2009،.
- 9- شريوف فضيلة، اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بعض المصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
- 10- صالحى عبد القادر، السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي - تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة عنابة، الجزائر، 1998-1999
- 11- عبد الله ولد محمد ولد مختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 1992-2008، 2010-2011.
- 12- عيسى الزاوي، اثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- 13- فتحة بناني، السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2000-2009.
- 14- فؤاد مطاطلة، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية - حالة تطبيقية على الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، الجزائر، 1996-1997
- 15- كريمة صراع، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتيجية، جامعة وهران الجزائر، 2013-2014
- 16- لعزازي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011،

- 17- ليلي اسماهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر 2014-2015
- 18- محمد الأمين بن الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار حالة الجزائر، 1990-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010.
- 19- مخلوف سافة، واقع وتطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي 1990-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدينة، الجزائر، 2011، 2012.
- 20 - معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990-2006، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008
- 21- ميادة بلعياش، اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 22- نذير ياسين، اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية تحليلية 1970-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.
- 23- نورا صباح عزيز الجزائري، اثر استعمال النقود الالكترونية على العمليات المصرفية، مذكرة ماجستير في القانون تخصص القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

III. المجلات:

- 1- بحوصي مجدوب، سفيان بن عبد العزيز، واقع وأفاق البنوك الالكترونية مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الثاني، العدد الثالث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2013.
- 2- رابح عرابة، دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.
- 3- سحنون محمد، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.
- 4- صالح الصالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، دبي، ديسمبر 2015.

5- عنان فاروق غندور، طرائق السداد الالكتروني وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد الأول، المجلد 28، دمشق، سورية، 2012.

6- ماجدة لمدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2008.

7- محمد تركي عبد العباس، دور الإنترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية- مدخل تحليلي لاستخدام الانترنت في الخدمة المالية-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 2009.

8- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر 2000-2010، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 66، بيروت، لبنان، 2014.

9- نبيل ذنون جاسم، مثال مرهوم مبارك، معيقات تطبيق الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد25، العراق، 2010 .

10- نور الدين و جليل بركان أمينة، الصيرفة الالكترونية والمصارف الالكترونية، مجلة المعارف، العدد العاشر، جامعة البويرة، الجزائر، 2011.

11- وعود كاتب الانباري، السداد الالكتروني، مجلة رسالة الحقوق العدد الخاص ببيروت، المؤتمر القانوني السابع، العراق، 2010.

IV. الملتقيات والمداخلات والمحاضرات:

1- حسن شحادة الحسين، العمليات المصرفية الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي (المطبوع) لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2002.

2- رحيم حسين وهواري معراج، المصارف الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

3- زين منصوري، استقلالية المصرف المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات - جامعة الشلف، الجزائر 15/14 ديسمبر 2004.

4- عبد الرزاق خليل أحلام بو عبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل 2، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية، حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر، 2004.

- 5- عبد الفتاح احمد وعبد الغفار حجازي، المصارف الالكترونية التحديات والتطورات التكنولوجية والنظرة المستقبلية، ورقة بحثية مقدمة لندوة الخدمات البنكية الشاملة، رؤية مستقبلية، القاهرة، مصر، أيام 25-29 نوفمبر 2007.
- 6- عيادي قويدر، إبراهيم عبد الله، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.
- 7- محمد سمير بن عياد، احمد سماحي، التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية عي ظل التحويلات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2006 .
- 8- محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية. مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 13-14 مارس، 2012.
- 9- مفتاح صالح و معارفي فريدة، المصارف الالكترونية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، الأردن 4-5 جويلية 2007.
- 10- موسى خليل متري، القواعد الناظمة للصيرفة الإلكترونية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2002.
- 11- نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة الشلف- الجزائر، يومي 14/15 ديسمبر 2004.
- 12- يوسف مسعداوي، المصارف الالكترونية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14 15 ديسمبر، 2004.

.V. النشرات الاقتصادية:

- 1- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، سبتمبر، 2003
- 2- معهد الدراسات المصرفية، الخدمات المصرفية الالكترونية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 17، جويلية 2013.

.VI. القوانين والتعليمات

- 1 - التعليمات ce/110/2009 الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي في 16/09/2009 المتعلقة بنشاط المؤسسات في ظل استخدام الصيرفة الالكترونية وكيفية تسييرها ومراقبتها.

VII. المواقع:

- 1- أنيسة تركستاني، البنوك التجارية، متاح على الموقع:
<https://sqarra.wordpress.com/bank> Le 12/02/02016 a 20.08
- 2- عبد المجيد أبو الياس، كيف يعمل الصارف الآلي؟ متاح على الموقع:
<http://mawdoo3.com> le 12-02-2016 a 21.41
- 3- الحسن ولد محمد فال المؤهل، البنوك الإلكترونية، متاح على الموقع:
<https://ar.wikibooks.org/wiki>. le 12-02-2016 a 21.03
- 4- البنك الدولي، ألف مستخدم لكل صراف، متاح على الموقع:
<http://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5> le 10-01-2016
a19.50
- 5- البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي، متاح على الموقع:
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- 6- عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الإلكترونية ، مقال منشور على الموقع :
www.bank.org/arabic/period le 22-01-2016 a 19.03

ثانياً: المراجع الأجنبية

i. les rapports

- 1- Rapport annuel de la banque de France, Cartographie des moyens de paiement scripturaux bilans des collectes 2014.
- 2- Les rapports annuels de le Groupement des Cartes Bancaires "CB", **Les cartes bancaires CB en chiffres**, 2005, 2006, 2010, 2013,2015
- 3- Les rapports annuels de la banque de France, **Des moyen de paiement scripturaux**: 2005-2006- 2007 2008- 2009-2010-2011- 2012-2013- 2014.
- 4- Les rapports d'activité annuels, fédération e-commerce et vente à distance, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2015.

ii. les site

- 1- La banque de France, **Les grandes dates**, sur le site:
<https://www.banque-france.fr/la-banque-de-france/histoire/les-grandes-dates.html>
2016/03/22 a 18.45
- 2- La banque de France, **histoire**, sur le sit:
<https://www.banque-france.fr/la-banque-de-france/histoire.html> le 15-02-2016 a
22.15

- 3- La banque de France, **Missions et activités de la Banque de France**, sur le site:
<https://www.banque-france.fr/la-banque-de-france/missions/missions-et-activites-de-la-banque-de-france.html> le 13-02-2016, a 00.03
- 4- La banque de France, **la stabilité financière en France**, sur le site:
<https://www.banque-france.fr/stabilite-financiere/lorganisation-de-la-stabilite-financiere-en-france-et-au-niveau-international/en-france.html> 2016/02/22
- 5- La banque de France, **la stabilité financière au niveau international**, sur le site:
<https://www.banque-france.fr/stabilite-financiere/lorganisation-de-la-stabilite-financiere-en-france-et-au-niveau-international/international.html> le 22-02-2016 a 4.32
- 6- La banque de France, **définition de la politique monétaire**, sur le site:
<https://www.banque-france.fr/politique-monetaire/presentation-de-la-politique-monetaire/definition-de-la-politique-monetaire.html> le 22-02-2016 a 5.01.
- 7- La banque de France, **la politique monétaire**, sur le site:
<https://www.banque-france.fr/politique-monetaire/reglementation-et-mise-en-oeuvre-de-la-politique-monetaire/mise-en-oeuvre-de-la-politique-monetaire/les-instruments-de-politique-monetaire.html> 2016-02-22 , a 8.50.
- 8- La banque de France, **les stratégies de la politique monétaire**, sur le site:
<https://www.banque-france.fr/politique-monetaire/presentation-de-la-politique-monetaire/strategie.html> 2016-02-23
- 9- Le Paiement Mobile, sur le site:
http://www.paiementmobile.com/paiement_mobile/mobile_banking/ -03-27 2016a 3.05.
- 10- Pierre gazé. **Le porte-monnaie électronique : quelques enjeux stratégiques pour l'industrie bancaire**, sur le site:
http://www.persee.fr/doc/ecofi_0987-3368_1999_num_53_3_3707 24/03/2016 a 5.32
- 11- Qu'est ce que le Quantitative Easing? Sur le site:
<http://www.andlil.com/definition-de-quantitative-easing-129943.html> le 25-03-2013 a 2.03
- 12- la banque de France, **le taux de l'intérêt légal**, sur le site:
<https://www.banque-france.fr/economie-et-statistiques/changes-et-taux/le-taux-de-linteret-legal.html> 2016-01-12 a 8.33
- 13- la banque de France, **Réserves obligatoires**, sur le site:

https://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Politique_Monetaire/RO_Exig_Const_FR.pdf le 28-03-2016 a 16.52

14- la banque de France, **Position de liquidité du système bancaire**, sur le site:

https://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Politique_Monetaire/LiqPosition_FR.pdf le 16-01-2016 a 12.03

statistiques-mondiales, **taux de croissance dans l'union européenne**, sur le site:

http://www.statistiques-mondiales.com/taux_de_croissance.htm le 27-02-2016, a 20.33

15- Institut national de la statistique et des études économiques, **Taux d'inflation en France**, sur le site:

http://www.insee.fr/fr/themes/series-longues.asp?indicateur=inflation_1 le 27-02-2016, a 20.35.

16- le figaro, **Qui sont les chômeurs en France ?** sur le site:

<http://www.lefigaro.fr/economie/le-scan-eco/decryptage/2015/12/16/29002-20151216ARTFIG00013-qui-sont-les-chomeurs-en-france.php> le 22-02-2016, a 11.26

الملاحق

الملحق رقم 1 تطور عمليات السوق المفتوحة في فرنسا والاتحاد الأوروبي 2015-2005

Position de liquidité du système bancaire

en milliards d'euros, moyennes sur la période des positions quotidiennes

	Facteurs d'élargissement de la liquidité						Facteurs d'absorption de la liquidité					
	Opérations de politique monétaire de l'Eurosystème											
	Avoirs nets de l'Eurosystème en or et en devises	Opérations principales de refinancement	Opérations de refinancement à plus long terme	Facilité de prêt marginal	Autres opérations d'élargissement de la liquidité (a)	Facilité de dépôts	Autres opérations d'absorption	Billets en circulation	Dépôts de l'Administration centrale auprès de l'Eurosystème	Autres facteurs (net) (b)	Réserves constituées par les établissements de crédit	Base monétaire (c)
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
Eurosystème												
Moyenne (d)												
2005	313,2	301,3	90,0	0,0	0,0	0,1	0,3	539,8	51,0	-39,6	163,0	692,9
2006	327,0	313,1	120,0	0,1	0,1	0,1	0,0	598,6	54,9	-66,4	173,2	771,8
2007	327,5	173,0	278,6	0,3	0,0	0,4	2,2	644,8	61,9	-126,6	196,8	841,9
2008	580,5	337,3	467,2	2,7	0,0	200,9	4,9	731,1	107,8	114,3	218,7	1150,7
2009	407,6	55,8	593,4	0,7	24,6	65,7	9,9	775,2	150,1	-130,2	211,4	1052,3
2010	511,1	179,5	336,3	1,9	130,4	44,7	70,8	815,9	94,4	-79,1	212,5	1073,1
2011	622,1	238,0	389,0	4,4	260,3	253,7	200,5	869,4	63,8	-85,9	212,2	1335,3
2012	708,0	74,0	1044,1	1,8	277,3	231,8	208,5	889,3	121,1	144,5	609,9	1631,0
2013	550,8	91,6	625,3	0,1	241,5	48,3	177,4	925,9	80,2	57,2	220,2	1194,4
2014	564,3	103,3	396,1	0,2	202,0	27,3	0,0	979,8	71,7	1,8	185,4	1192,5
2015	612,2	66,1	469,3	0,1	730,7	173,1	0,0	1056,5	93,5	61,5	493,8	1723,4
Période de constitution prenant fin le												
12-fév-13	656,5	127,5	960,3	0,3	273,4	184,3	207,8	883,5	90,8	185,5	466,3	1 534,1
12-mars-13	655,7	130,5	843,2	0,9	269,9	145,3	205,5	880,5	78,8	187,1	403,0	1 428,8
09-avr-13	656,8	123,7	782,9	0,5	269,1	133,8	205,5	889,2	89,7	168,7	346,0	1 369,1
07-mai-13	657,3	113,0	749,9	0,9	265,7	114,5	204,3	897,1	82,5	166,2	322,2	1 333,8
11-juin-13	656,0	104,7	728,4	0,5	259,9	90,5	199,4	904,1	83,1	172,3	300,3	1 294,9
09-juil-13	615,9	108,9	708,0	1,3	255,2	92,1	195,0	909,3	92,5	115,1	286,5	1 287,9
06-août-13	532,3	104,5	698,6	0,2	255,0	82,6	195,5	917,6	97,1	28,2	269,6	1 269,8
10-sept-13	531,8	97,5	692,3	0,4	251,1	79,2	191,7	920,4	72,6	34,7	274,5	1 274,2
08-oct-13	538,2	96,2	674,6	0,2	248,2	58,9	189,8	918,3	80,1	41,9	268,4	1 246,6
12-nov-13	550,9	90,8	652,4	0,1	244,6	52,1	187,2	920,4	70,9	63,4	244,9	1 217,4
10-déc-13	550,8	91,6	625,3	0,1	241,5	48,3	177,4	925,9	80,2	57,2	220,2	1 194,4
14-janv-14	532,7	129,3	592,1	0,3	236,6	60,1	149,3	947,9	61,2	24,7	248,1	1 256,0
11-fév-14	510,3	105,4	576,4	0,3	232,5	42,1	164,4	931,8	83,4	-12,9	216,0	1 190,0
11-mars-14	510,4	91,8	570,4	0,3	229,5	29,5	175,5	932,1	81,8	-17,6	201,1	1 162,8
08-avr-14	518,9	105,4	534,6	0,7	227,5	29,2	175,5	938,4	73,8	-25,0	195,2	1 162,8
13-mai-14	536,4	128,1	519,6	0,2	222,6	29,7	152,4	947,9	87,7	-2,1	191,2	1 168,8
10-juin-14	536,8	148,1	507,8	0,1	215,9	28,3	126,0	951,0	111,5	-0,4	192,3	1 171,6
08-juil-14	540,0	111,7	460,1	0,1	209,0	23,9	27,2	958,1	110,0	-12,5	214,3	1 196,3
12-août-14	547,6	106,6	414,7	0,3	202,2	24,6	0,0	967,6	92,4	-23,6	210,2	1 202,5
09-sept-14	547,8	114,7	387,4	0,2	196,3	25,2	0,0	971,8	66,2	-27,0	210,1	1 207,1
07-oct-14	552,1	98,9	398,2	0,2	194,7	24,3	0,0	971,3	78,4	-22,5	192,6	1 188,2
11-nov-14	562,0	95,2	412,5	0,3	193,3	31,0	0,0	973,6	76,1	-5,7	188,3	1 192,8
09-déc-14	564,3	103,3	396,1	0,2	202,0	27,3	0,0	979,8	71,7	1,8	185,4	1 192,5
27-janv-15	576,4	119,0	454,4	0,5	217,9	50,2	0,0	1005,5	66,3	9,8	236,3	1 292,1
10-mars-15	589,2	142,6	375,0	0,4	230,8	42,4	0,0	1005,4	62,1	2,7	225,3	1 273,1
21-avr-15	625,9	118,3	386,1	0,2	290,6	68,6	0,0	1015,9	70,2	5,1	261,8	1 346,4
09-juin-15	655,7	95,9	406,6	0,1	383,1	99,7	0,0	1027,4	76,5	34,5	303,4	1 430,5
21-juil-15	642,9	82,4	443,2	0,3	471,8	103,1	0,0	1042,7	96,3	17,2	381,4	1 527,2
08-sept-15	627,4	72,4	462,2	0,6	550,8	148,0	0,0	1055,3	63,4	18,1	428,4	1 631,8
27-oct-15	619,1	70,2	462,1	0,1	643,2	152,8	0,0	1052,4	95,2	28,9	465,3	1 670,5
08-déc-15	612,2	66,1	459,3	0,1	730,7	173,1	0,0	1056,5	93,5	51,5	463,8	1 723,4
26-janv-16	611,6	71,6	466,9	0,2	811,8	186,6	0,0	1072,8	82,5	53,2	557,1	1 826,5
15-mars-16	607,8	62,9	461,7	0,1	907,6	230,5	0,0	1063,4	115,6	74,0	556,5	1 850,4
Banque de France (*)												
Moyenne (d)												
2005	57,4	18,9	1,5	0,0	0,0	0,0	99,2	0,1	-48,9	27,4	126,6	
2006	69,2	16,5	1,7	0,0	0,0	0,0	110,5	0,1	-54,8	31,6	142,1	
2007	68,3	14,6	15,5	0,0	0,4	0,0	119,9	0,2	-56,8	35,5	155,4	
2008	84,9	12,8	62,8	0,4	0,1	5,3	0,8	130,0	2,5	-17,6	40,2	175,4
2009	88,4	7,4	89,5	0,0	2,1	16,2	5,4	143,1	1,4	-18,4	39,6	198,9
2010	102,3	1,5	76,5	0,0	14,8	22,1	3,7	151,5	6,7	-99,0	40,2	213,8
2011	134,5	31,6	63,4	1,1	46,0	23,5	8,4	162,4	13,1	28,0	41,3	227,1
2012	148,3	5,1	174,4	1,3	50,8	74,1	23,0	166,4	21,0	28,5	67,0	307,5
2013	114,9	0,5	71,2	0,0	45,0	10,8	30,9	173,2	0,7	-20,1	36,1	220,1
2014	117,7	1,1	33,4	0,0	39,1	4,7	0,0	182,5	17,4	-47,1	33,8	221,0
2015	132,3	3,4	72,2	0,0	145,7	58,2	0,0	195,9	31,0	-13,7	82,2	336,3
Période de constitution prenant fin le												

الملحق رقم 2 معامل الارتباط البسيط

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-5,515	2,847		-1,937	,089
emon	,003	,001	,667	2,531	,035

a. Variable dépendante : intr

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-1,778	19,679		-,090	,930
emon	,014	,009	,515	1,700	,128

a. Variable dépendante : rec

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	178,892	117,787		1,519	,167
emon	-,047	,051	-,309	-,920	,384

a. Variable dépendante : opnmrkt

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-1,518	1,787		-,849	,420
emon	,001	,001	,513	1,691	,129

a. Variable dépendante : infl

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	42,520	30,843		1,379	,205
emon	-,007	,013	-,182	-,525	,614

a. Variable dépendante : pltmnt

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة وجود اثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا، حيث تم استخدام النقود الإلكترونية كمؤشر للصيرفة الإلكترونية، أما السياسة النقدية فمثلت بكل من سعر الفائدة، الاحتياطي الإلزامي، السوق المفتوحة واستقرار الأسعار، ولتحقيق هدف الدراسة تم تشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية وواقع السياسة النقدية في فرنسا، وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) فتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- عدم وجود اثر للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في فرنسا.
 - للنقود الإلكترونية اثر على سعر الفائدة.
 - لا يوجد اثر للنقود الإلكترونية على كل من الاحتياطي الإلزامي السوق المفتوحة والاستقرار الأسعار.
- وتوصي الدراسة بضرورة تخفيف بنك فرنسا للقيود التنظيمية على وسائل الدفع الإلكترونية وخاصة تلك المفروضة على محفظة النقود الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، النقود الإلكترونية، السياسة النقدية، استقرار الأسعار، سعر الفائدة، الاحتياطي الإلزامي، السوق المفتوحة

Résumé de l'étude

Cette étude visait à connaître la vérité de l'existence d'un impact de la banque électronique sur la politique monétaire en France, on a utilisé la monnaie électronique comme un indicateur pour les services bancaires électroniques, et la politique monétaire était déterminé par : le taux d'intérêt, le réserve obligatoire, le marché ouvert et la stabilité dans le niveau général des prix, et pour atteindre l'objectif de l'étude, la réalité des banques électroniques et de la politique monétaire en France ont été diagnostiqué à l'aide du logiciel de statistiques pour les sciences sociales (spss). Les résultats les plus significatifs et qui sont issus de cette étude sont comme suit:

- l'inexistence d'impact de la banque électronique sur la politique monétaire en France.
- la monnaie électronique a un impact sur le taux d'intérêt.
- Aucun effet de la monnaie électronique sur le réserves obligatoire ni sur le marché ouvert ni sur la stabilité dans le niveau général des prix.

L'étude recommande la nécessité de soulager les restrictions réglementaires sur les moyens de paiement électronique par la Banque de France et surtout celles imposées sur le portefeuille monétaires électroniques.

Mots-clés: banque électronique, monnaie électronique, la politique monétaire, la stabilité des prix, le taux d'intérêt, le réserve obligatoire, le marché ouvert.